

9618

حيث يفهم دعوى المصرا بالكون في معرض البيان اى انحصرت في هذه
الثلاثة لانها اما ان تدل اى لان حالها اما دلالة او عدم او لا بها اما ذات
دلالة او لا بها اما دلالة على كذا تامة ويكون قد امان ذلك مبتدأ محذوف
الغبر والجزء خبر ان ويمكن ان تاويل المصدر باسم الفاعل اى لا ضا اما دلالة
به امتناع حمل الدلالة على الكثرة دلالة اللفظ كونه بحيث يلزم من العلم
بالعلم بعينه وقيل دلالة اللفظ انهم العنى عند طلاقة او تخيل او احسا
وهذا تعريف بالعلامة ولا اثر ولا فهم الذى هو صفة السامع اى
صفة اى صفة المعنى كيف يعرف به الدلالة التى هو صفة اللفظ يمكن
ان يقال ان يعرف لصفة الشئ بصفة السبيبة اصطلاحا
والاستخافه والمراد اما ان تدل وضعا ولا بد ما خرج عن الاستعمال
من الاسماء الاصحاح كالموصولات وغيرها على معنى مفعول
بليد وجره تقدير اى كصاحب نفسها بمعنى اياه اى بنفسه لا بعينه
فمسمى ويحتمل ان يكون صفة معنى او حاصل نفسها الكلى اى مدلولها
بخلاف الحرف فانه يدل على معنى حاصل نفسه اى مدلول
غيره كاللحم يدل على تعريف تعينه الاسم والرد على تقي لصفة الفعل
وعلى هذا فتنس نفسه الفصح نفسه اى معنى حاصل نفسه اى بالنظر اليه
لا بالنظر الى كونه مدلول لفظ آخر اسم او فعل بخلاف الحرف ولا
عطف على يد اى لا يدل على معنى نفسها فان قيل العدم لا يكون متروكا
للمابهة في هذا التعريف اسمى كما هي نوع ان العدم المضاف الى الوجود قد
يعرف به قالوا لعمري عدم البصر عاين نازا البصر والموت عدم الحيوة عاين نازا
الحيوة الثاني اى لا يدل على معنى نفسه الحرف نفسها مستأنفة دلالة

اما ان كان ذلك ان كان سببا لما ذكره في الثاني فقال لا
 كذا وان شئت لكذا اما في الدليل ان كان آخره في الدعوى كانه في اللغة
 الطرف فذكر مرة وطرف مرة في الطرف الاخرى لان الشروع في البيان من
 القريب او لعدم التقييد ولا ينعى على القدي مقدم وكذا
 اي يولد على معنى في نفسها اما ان يقرن خبرا لا ينفصل عنه
 اي من الجواب او ابتداء بمحذوف الخبر وتأويله بالصدق عليه اما ان
 يدل والمراد ان يقرن وضعه ولا يرد على كنهه نحو عني ونعم وبما
 احسن زيد ما خرج عن اقران فلا يستعمل ولا على طرده نحو جهات
 وصرو نحو يارب الا ان اواسر وغدا ما قرن بالعارض باحد الا
 الشئ الماضي والحال ولا يستعمل ويقتضي ان يحد الا ان
 يمنع خروج نحو الصبح والعروق والاربع والثلاثين عن حكمهم وهو
 في حد الفعل والمضارع مقرر بل هو حاصل في المضارع او يقال ما اقرن
 بثانين بصدق على الاقران بل احدا لا من لوجه الواحد في اثنين كذا
 لا يصدق على اقرنين بل احدا فقط والمراد الاقران لا يتبدل فقط ولا
 يشترط العيين وعدم تفرع المضارع الغير العيين والمضارع العيين ولا
 يرد لفظ الماضي والمستقبل لان المراد بالقران الاقران وان بالصفة وليست
 فيها صيغة اقرنت ولا ان اريد بها الفعل لان المعنى ان فضاءها غير متفرقة
 وانما اقرن معنى فضاءها وان اريد بها الزمان فضاءها الزمان لا شئ اخر
 يقرن به وبه وفيه اولا او لا يقرن بل احدا لا من الزمان والنقطة اي
 ما لا يقرن بل احدا لا من الزمان الجم الجاء للثلاثة والاول الفعل
 العلم الدليل على المقدمات اصطلاحية فليكن قد يرد ما قبل الفعل

وكتاب بعد كتاب ما تضمن من تركب لانه احصر لشمها
عن صمد من يصدق على ضرب حقيقة دون تركب وفي ان لمصطلح
عليه فيما بينهم لفظ الاخر او التركيب دون النقص والاولى للفظ
بالمصطلح وايضا ان قوله تركب احضر لصحة الاحتفاء عن قول كل اثنين
رسانا بقوله **ما تركب بالاسناد** بخلاف تضمن وايضا
ان جعل ضرب متضمن الاكابر حقيقة محل تأمل **كلمتين**
يشغل التركيب لاسنادي والاضافة والتوضيح والامتناع عن
ولا يرد عليه نحو زيد اية قائم ما تضمن اكثر من كلمتين لانه لما صدق
التضمن اكثر من كلمتين لوجودها فيه واعلم ان زيد قائم بحسب الجموع
متضمن لزيد قائم بينهما الا فورا فلا يلزم لاعداء المتضمن والمتضمن فيه
لقد يصح ان يقول ما تضمن الاسناد اذا الاسناد لا يكون بدون الكلمتين
وهو احصر تركب الكلمتين والباء لانه يزعم ح صدق على الجزاء بالاسناد
والباء للاسناد او لا الصاق والبيبة او المصاحبة وهي متعلقة
او صفة مصدر صدق وقاي تضمنت لقسا او صفة علميتين واحترز
بمعاني التركيب لاسنادي والمراد من الاسناد هو الاسناد الاصيل المقصود
لانما قيل هو النسبة المتصلة فائدة ثالثة وهو انهم من الاخبار وهو الحكم
لغير واحد جرى التركيب على الاحتز فبينما اول الاحتفاء ايضا فان قيل
هذا الحديث نحو قول قائم ابو والذي قام ابو لمحقق الاسناد بين قام ابو
بخلاف عبارة المنفصل من قوله هو التركيب من كلمتين اسندت احدهما الى
الآخر فانها صدقت على قام ابو مثله يصدق على ما تضمنه وكذا
كلام المعترض اني ان نحو ترب زيد قائم يجوز كلام لا يتضمن الكلمتين

التركيب

وكتاب بعد كتاب ما تضمن من تركب لانه احصر لشمها
عن صمد من يصدق على ضرب حقيقة دون تركب وفي ان لمصطلح
عليه فيما بينهم لفظ الاخر او التركيب دون النقص والاولى للفظ
بالمصطلح وايضا ان قوله تركب احضر لصحة الاحتفاء عن قول كل اثنين
رسانا بقوله **ما تركب بالاسناد** بخلاف تضمن وايضا
ان جعل ضرب متضمن الاكابر حقيقة محل تأمل **كلمتين**
يشغل التركيب لاسنادي والاضافة والتوضيح والامتناع عن
ولا يرد عليه نحو زيد اية قائم ما تضمن اكثر من كلمتين لانه لما صدق
التضمن اكثر من كلمتين لوجودها فيه واعلم ان زيد قائم بحسب الجموع
متضمن لزيد قائم بينهما الا فورا فلا يلزم لاعداء المتضمن والمتضمن فيه
لقد يصح ان يقول ما تضمن الاسناد اذا الاسناد لا يكون بدون الكلمتين
وهو احصر تركب الكلمتين والباء لانه يزعم ح صدق على الجزاء بالاسناد
والباء للاسناد او لا الصاق والبيبة او المصاحبة وهي متعلقة
او صفة مصدر صدق وقاي تضمنت لقسا او صفة علميتين واحترز
بمعاني التركيب لاسنادي والمراد من الاسناد هو الاسناد الاصيل المقصود
لانما قيل هو النسبة المتصلة فائدة ثالثة وهو انهم من الاخبار وهو الحكم
لغير واحد جرى التركيب على الاحتز فبينما اول الاحتفاء ايضا فان قيل
هذا الحديث نحو قول قائم ابو والذي قام ابو لمحقق الاسناد بين قام ابو
بخلاف عبارة المنفصل من قوله هو التركيب من كلمتين اسندت احدهما الى
الآخر فانها صدقت على قام ابو مثله يصدق على ما تضمنه وكذا
كلام المعترض اني ان نحو ترب زيد قائم يجوز كلام لا يتضمن الكلمتين

التركيب

بلا سناد ولا فصل في بيان الكلام هو ضرب من المعانيات خارجة عن
قيل عام الملو قال الكلام ما يلا سناد وكان احصا كذا يتوهم صدق على
الجزء ايضا لان سناد صفة يتوهم على كل جزء وقيل ينتمى للاختصاص الفصل
وفيه ولا يأتي اي ولا يحصل ذلك في الكلام او ما نقصت كلتيه بلا
او النقص المذكور او الا سناد الاصل المقصود لئلا على الاولين بكل واحد منهما كلف وقد
الظرف في خطاب بان الكلام على بصح مطروفا في الجري والما في السند
البناء على مقتضى الظاهر لان السماع خال للذهن المتبحر في التقوى
وقد صاحب الفصل فقال ذلك لا يأتي احرار الكلام على
مقتضى الظاهر لان في الملتزم ومنزلة الملتزم وتقديم ملحق قبله على الملتزم
وهو قيد لا سناد فقد مر للتقوى لا اسمين اي لا يحصل في تركيب
الا احد هذين التركيبين لا سناد في مفرها وفي معنى من اثن
اسمين فلا يكون طرف والمطر وف شيئا واحدا وقدم التركيب من اسمين
لاستحقاق مرية التقدم او اسم وضع قدم الاسم لما تقدم من الاستحقاق
وفي بعض النسخ او وضع واسم ووجهان للتركيب من فعل واسم ينتمى في تقديم
الفعل فقد مر في الذكر وعين يزيد مقدرا او عود زيد الاسم من تركيب
الحرف والاسم وعود في كثر من التركيب وان كان مركبا من الحرفين
لكن المعبر في الكلام هو الثاني والثالث فاقول في ما اخرج في قسم
الكلام للحرف والاسم في الكلام في التركيب العقل مرفى الى سنة فاستلج
الى الحرف ولو قال الكلام ما نقصت اسمين او فعلا واسما بلا سناد وكان
احصا كذا ما ذكر في وضع واصوب كلام لم يعط على سابق اقدم قصد
الربط كما مر ما دل اي كذا قلت فامر صولة او موصوف وجعلها موصوف

لا فصل قبل ان اريد بالذلة ان لا يلا سناد في دخل الفعل في حد الكلام لان سناد
المطابق في مقترن كلام اقتران الزمان بالزمان وان اريد بهاد لا الفصل
حرج الجمع البسيط في علم الماضي الواقع في الحاضر ولا يستمر
بمعنى بلا على معنى بلا في الكلام لا يفهم كالحرف في هذا لفظ بمعنى الامة متعاقبة
بذل والصغير عايد الى اللقد ويحتمل ان يكون الصغير عايدا الى ما يكون في نفسه
صفة معنى اي كذا دل على معنى حاصل في نفسه او معنى حصول في الكلام كونه
لما ليس بمراد الكثرة قد يدل على معنى هو مدلول لما قد يدل على معنى هو
لما قد يدل على معنى هو مدلول بمراد الكثرة اذ الحرف يدل على معنى هو مدلول
لفظ آخر متعاقبا او الزمان او المطابقة كالاسم في الرجل يدل على معنى يدل
الاسم الواقع بعدها متعاقبا باعتبار الوضع التركيبي وكذا يدل على النسخ
الذي تضمنه الفعل باعتبار الوضع التركيبي وكذا من في مرتبة من المعبر
على التبدل الصفة البعرة باعتبار تركيب مع من بناء على الوضع التركيبي وهو
لا يحصل في مدلول الجمله الملتزمة بالمطابقة والبناء والهاء والكاف واللام
في اي واياء والباء وانت يدل على ما يدل عليه الصغير من الصفات الثلاثة
التي تضمنتها والتعريف يدل على صفات يدل عليه اللفظ لانه موصوف في نفسه
مقتضى يدل اوصاف معنى او حال او جزئية مدحوظ والمجوز حال اوصاف
بمعنى بلا في الصغير عايد الى اللفظ والمصنف واحترق من الحرف فلا يلزم في نفسه معنى
بل هو علامه حصول معنى في لفظ آخر وعلى الاخر في معنى البناء وعلى الاول
يحتفل الى حين غير الجرمه معنى وبالضبط حال والرفع جرمه حذف
البناء والمجوز حال اوصاف مقترن اي غير مقترن جرمه فلا يدعى الفعل
البناء والمجوز حال اوصاف مقترن اي غير مقترن جرمه فلا يدعى الفعل
البناء والمجوز حال اوصاف مقترن اي غير مقترن جرمه فلا يدعى الفعل

بلا سناد ولا فصل في بيان الكلام هو ضرب من المعانيات خارجة عن
قيل عام الملو قال الكلام ما يلا سناد وكان احصا كذا يتوهم صدق على
الجزء ايضا لان سناد صفة يتوهم على كل جزء وقيل ينتمى للاختصاص الفصل
وفيه ولا يأتي اي ولا يحصل ذلك في الكلام او ما نقصت كلتيه بلا
او النقص المذكور او الا سناد الاصل المقصود لئلا على الاولين بكل واحد منهما كلف وقد
الظرف في خطاب بان الكلام على بصح مطروفا في الجري والما في السند
البناء على مقتضى الظاهر لان السماع خال للذهن المتبحر في التقوى
وقد صاحب الفصل فقال ذلك لا يأتي احرار الكلام على
مقتضى الظاهر لان في الملتزم ومنزلة الملتزم وتقديم ملحق قبله على الملتزم
وهو قيد لا سناد فقد مر للتقوى لا اسمين اي لا يحصل في تركيب
الا احد هذين التركيبين لا سناد في مفرها وفي معنى من اثن
اسمين فلا يكون طرف والمطر وف شيئا واحدا وقدم التركيب من اسمين
لاستحقاق مرية التقدم او اسم وضع قدم الاسم لما تقدم من الاستحقاق
وفي بعض النسخ او وضع واسم ووجهان للتركيب من فعل واسم ينتمى في تقديم
الفعل فقد مر في الذكر وعين يزيد مقدرا او عود زيد الاسم من تركيب
الحرف والاسم وعود في كثر من التركيب وان كان مركبا من الحرفين
لكن المعبر في الكلام هو الثاني والثالث فاقول في ما اخرج في قسم
الكلام للحرف والاسم في الكلام في التركيب العقل مرفى الى سنة فاستلج
الى الحرف ولو قال الكلام ما نقصت اسمين او فعلا واسما بلا سناد وكان
احصا كذا ما ذكر في وضع واصوب كلام لم يعط على سابق اقدم قصد
الربط كما مر ما دل اي كذا قلت فامر صولة او موصوف وجعلها موصوف

جزء منهن ولا يخرج البسيط بصدق سلب اقل الجزئ عند هذه الالهي
فان يكون عند عدم الموضوع فانه يصح ما قيل مائة اقل الفعل مطابقا غير مترين
الاول والثلاثة اذ اقران الكل الجزئ يسلمهم القرآن الشئ نفسه والاربع الخارج
عن سهم هو الفعل غير متحقق فانه ان المعنى المطابق للزمان في الفعل على وجه الشائع
ولما دال بالقران المعنى الاخران ومعنا لا يرد على حكمه عن اسم الفاعل واخواته
واسماء الافعال ولا على طرفه عن غيرهم بل يفسر بالحد لا زنة الثلاثة لانها لا تكون
سواء كان معينا او لا فلو يرد المضاف وقوله لا زنة نصفه الا زنة من غير
جمع خاصة وهي ما وجد في النقص لانه في غير وقتين قد يرم بها كلمة معقولة
على افراد حقيقة واحدة فقط ولا عرضا وانما لم يعمل من خصائصه اختيارا
الفعل المطلق على ما بين الياسين على الحد والخاصة دخول اللام
قديم العلامات اللغوية لا نهاية الدلالة اظهرهم قدم القران التنوين
ما بين خطي الاول وهو اللام والآخر ما بين الآخر وهو الجر والتنوين يتبع
الحركات وجوده اكدنا ذكره قدم من المعنوي الاضافة ولتضمنها العلامة
الانفصالية وهو الجر او حرف الجر وانما احصى اللام بالاسم لا فاداه الآخر
المختص به وحلت على اللام المعروف في اللام الزائدة للتحسين وفيه الجر وانما احصى
بذلك على المضاف اليه المختص به وفيه من يكون الزحرف الجر وفيه ايضا
فيل انما لم يدع على الفعل لانه لما جعل العرب الفرع يجعل ما هو الاصل في البناء اعربا
فيه وهو الجزئ منع الجر لا يزاد على الاصل الثالث ولا زاد على الفرع عن
رتبة الاصل على شئ ما هو الاصل في الاربعة وخمس الجزئ لوقته تكتب
وفيها للاعتبارين والتنوين اي الذي لم يختص بالفايد وفيه احراز
عن تنوين الزم والعالي في المنطق سواء بلا يجاب بالانقطاع عما هو في

الفعل الاتصال الفاعل فيمنه فان واقفنة الصفات الفاعل في فعله
والاخصاص كل من الاسكنية والوضعية من المضاف اليه والفرق بين المعرف
والنكرة ومقابلته من الجمع بالاسم اما ما هو من حرف العلة في غير
فعل على ما هو من المضاف اليه طرعا للبارك لا ضار في كون مضافا
يتقدم حرف الجر لا سئل به معاقبة التنوين او ما في حكمه وقد عرفنا خصائصها
به ولا خصائصها في انهما من التنوين والخصيص في الضيف عن حرفه ما ذكر
من التنوين وقام مقامه والتخفيف في نحو الحسن الوجه نحو على طرعا للبارك
والاسناد اليه لاسم الحكم عليه بالنقص من باعتبار الطبيعة النوعية دون
الضمنية المستند الى الالهيته بعلا غير الجزئ فله في واما احصى به
لان الفعل وضع كان يكون ابدأ من انقطاعه في جعل اسناد اليه في خفاء
وضعه وانما اختار هذه الحجة لكي يضمن معطيات الخواص لتضمن كل
منها على كبره اذ اخصاص اللام تضمن انواع التعريفات الى صانف
اللام والميم وتضمن الجر اخصاص حروف الجر والتنوين اخصاص
انصافا وما بينهما والاضافة اخصاص كونه مضافا ومضاف اليه
التعريف والخصيص والتخفيف بما ذكره في ذلك والاسناد اليه كونه متعلقا
وفي الحال ومنع كونه من احوال ذلك واصنافا مستند اليه على طرفيها
ان توثيقها بالذكر وهو عرب لا عرب في الالف الظاهر وانما انما الضاد
المعرب يظهر في اي عمل الظاهر المعاني ومن انضاد وحيث ما هو في من انضاد
للمقصود بالقران وعدم التعريف وهذا التسميم الصحيح الى الجزئيات فالعرب
الفاء التسمية للركب اي الذي ركب مع غيره تركيبا اسناديا وفيه غير
اي الذي ركب مع عامل وفيه ايضا هو كالجنس فيتم كل ركب وخرج به

ما ليس به كسب الا صوات ونحو الف ويا وزي وعرو وكبر الذي لم يثبت
 ولم يناسب معنى الاصل والماتى ولا يعبر باللام والحرف وقول الذ واللام
 كالفصل حيث لم يجمع عندهما اسم بمعنى الاصل والمراد عنى الاصل هو اصل
 المبنيات والاضافة بيانى وليس معنى اصله كالفصل ولا معنى
 القانون ونحو ذلك فان في كل من ذلك صوابا لا يخفى ولا يردنى
 الاصل حيث هو كغيره مناسب معنى الاصل اذ التثنية لا يشبه نفسه لان
 المراد الاسم والمركب ولا خارج ولا لانه وان كان من مبنيات الاصل
 فيه صاحب فليس يدق عليه قوله لم يثبت معنى الاصل واما مناسبة اسم
 الفاعل الذى يعنى الماتى ومناسبة غير المصروف والماتى والامر فى
 التثنية ومناسبة متبعا كما ومناسبة غير معنى الحرف
 ومناسبة المتلى الكاف ومناسبة الحذف وحرف الاضافة ومناسبة آخر
 اللام او من ومناسبة اى حرف الزيادة والاستهتام وتضمن المتلى والجمع
 حرف العطف وغير ذلك مما لم يورث فمعنى الاعراب تناسبات غير معينة
 لضعف او عارض وفيه ولو استدلى على عدم مناسبة الاعراب بالما كان ذو
 وايضا المناسبة بمجمله واردة القوة لكون القوة والضعف بيبيين
 لا يخرج عن الجاهل معاقر وحدها اى خاصا وانه الثابت به او حكم دفع
 فيه فاله ضافة للناسبة ان يختلف القوة اخرى اى ضافة اخرى كاد و...
 ولو جعل هذا الحكم حدا لا مكان معرفة الاختلاف بالاستعمال او بال...
 بالواحد كى او بالجمع كجلى واصله الى العامل الدلالة وعدمها في هذا
 والقدان بناء على الواحد والجمع لا على البناء معاير لاختلاف اللام...
 واللعلة العوامل واللام والنسب واخرى من اختلاف آخر غلى البناء

ونحو اختلاف آخر من فى الرجل ومن ابنت وفي زيد وفيه فان قيل جاء
 زيد انشأه اذا وقع فى الاولى لم يختلف والعوامل وهو عربى قبل المراتب
 ترسبته فى الآخر على حصول اختلاف العوامل او يراه حصول الاختلاف
 بالحق ويجعل على كونه الخاصه ففارقا او يراه بالاختلاف الوجود للام لا يراه
 او المتكلم والعوامل للنسب ويكون المعنى اختلافا من غير الآخر لوجود
 العامل لفظا او قد يراه تفصيل لاختلافه فى الآخر لفظا فامتنع او
 مقدما او لاختلاف العوامل اى سواء كانت العامل لفظا او مقدما
 والنسب باب التثنية الاعراب عند البعض عبارة عنى الاختلاف لضعف
 ان الاعراب ضد البناء والبناء ليس جوازا على الحركات بل الحركات ما به
 البناء فكذا الاعراب وما كان انما هم على تنويع الاعراب على الرفع
 والنصب والجر ضد ان الاعراب ما بالاختلاف كما قال الفصيح ما لى
 حركا وحرف ولا يراه العامل والمتلقى ولا سنادا لاختلاف آخر
 اى ضافة آخر جسم او لغيره اما جعل الاعراب فى الاختلاف دال على
 الوصف اى كونه علة او فضله دال على الوصف بعد الوصف به
 بالحر كذا او العدم فمما يدل على ما فان قيل اختلاف آخر العربى لا يتحقق
 الوجه كين فالحر كذا وفى الواحد ينفى ان لا يكون اعرابا فى الراء
 سبب القريب غير الدام الى ما يقع تانف في السبب كالتثنية واللام
 فيخرج العامل لا سبب بعيد ويخرج الحركة الاولى والثانية الى
 الاختلاف كالا بعد الاولى ويمكن ان يقال الحركة الاولى والثانية
 فيكون مما يمتنع به لانه الاختلاف فيصدق عليه بالما يمتنع بآخر
 العرب لان الاسم مع عرباى كى لم يثبت معنى الاصل اختلافها

انفس من المكون الى المكون وان لم يكن في حال العرب كمالا اذعت هذا المرأة هذا
 الباب يدل على الاختلاف في احوال العرب وهو غايه الاختلاف وقد
 خرج بالحركه نحو غلامه لانها تختلف في آخر العرب لان غلامه عرب في
 المصالحه لا يدل على معنى من المعاني المعقوله وان جعلنا هذا خارجا عن المخرج
 حركه في غلامه باعتبار المعاني فيه فانه ليست حاجي من حيث انها تختلف بها
 آخر العرب بل من حيث انها اوقا في النساء على المعاني في الغايبه والمفعوليه
 فلا نساو المعقوله عليه اي على ذلك العرب ان الاسم وبقا انفس
 التي وتعالى وادى تدان وادى على هذا يكون المعقوله على اسم الفعل
 لان المعاني تدان وان شئت اربا بغير الاء على الجاهل المعقوله في
 راضيه فيكون اسحق على المعقوله المعقوله من طهرها اليها على وانما
 اي ان العرب محسوم باسمه وانما الاسم ههنا وانما في البيت
 والاسم لان كل واحد في الرفع والنصب والجر على نوع من المعاني فاما كما
 للدول في انواع كانت الدول عليها انواعا مختلفه هناك لان كل واحد
 من هذه النبا يدل على امر واحد وهو البناء يقع على هذا ارتفاع
 النقص الذي عند الملقب وله مرتبت بين اخيه ونصب نحو نصب الاس
 نصب النعتين على اقسام عند الملقب ولا ينصب الفصلة في الكلام
 من حيث ان يحتاج اليها الاسم لهم وجر جرح لان عامله على الفعل الي
 هو سم ولان النقص الذي جرح الى اسفل من هذا الملقب قبل ان يفسد
 عرب في النقص لان المعاني ثلث فيكون انواع العرب الدال عليه
 ايضا لان يكون الدال على حبيب الدلول واللام لا يشترط ان يكون
 فالرفع الفاعل للتفسير في الغايبه لتسايب الرفع والفاضل في القوة والبناء

مصدره

مصدره اي كونه فاعلا حقيقة او حكما او بناء اي الحاصل المنسوب اليه الفاعل
 في البيت كونه مسندا اليه وفي البيت كونه جزءا ثانيا من الجذر وفي خبر باب ان
 كونه جزءا ثانيا من الجذر وانما بعد ذلك شيء اخر راعيه مقيمه للاسماء وانما لم
 يقتصر على جرح كونه جزءا ثانيا من الجذر لان المعقوله للتعبير بان يكون مقولا
 بالعامل كونه جزءا ثانيا من جرحه بان لا يوجد قبله حوله اختلاف بل ذكرنا الحاصل
 بان كل شيء وكذا القول في اسم ما ولا انها كونه مسندا اليه وانما بعد
 ثانيا مقتضى الجذر والكثير في خبره لا التي في الخبر انها كونه جزءا ثانيا بعد مقتضى
 للاسماء فالعرف والنصب علم المفعوليه لتسايب النصب والمفعول
 في النقص والاسم اليه اليه اليه مصدره اي كونه مفعولا حقيقة او حكما او
 نسبة اي الحاصل المنسوب اليه المفعول وهي في النقص كونه فاعلا
 كالمفاهيم وفي اسم ان ولا في خبر باب كان وما ولا كونه فاعلا بعد اليه يتم
 بالرفع والجر والاضافه لتسايب الجرح والاضافه في التوسط ولم يقل
 علم الاضافه لان الاضافه مصدره ينسبها فاعلا حادثة اليه جعلها مصدره
 بابتداء الياء والفاء ولا تليس للتحقيقات كالرفع والنصب ولا حاجة
 الى الياء المؤذنه باللاحق والاضافه اعلم ان يكون حقيقة او
 صورة كل عجبك منهم ومنار ي زيد وجن الوجد والعامل
 اي عامل الاسم والعامل المطلق هو ما واجب كونه آخر الكلمة فعلا او
 اسما على وجه مخصوص وفيه انه ان اطلق الوجه المخصوص وادى نحو
 ياريد وغلما وان اريد وجه مخصوص من الاعراب يلزم الدور على قوله
 من اخذ العام في خبر الاعراب وان اريد وجه مخصوص من المعقوله باب
 ذكر خبر الكلمة ويخرج عامل الفعل واجيب باراده وجه مخصوص منها

اقتضاه المتعقبات والبناء التام بالاسم ما به تقوم أي عمل يحصل بسببه أو بالبناء
 واعلم ان اريد به السبب البعيد فلا يراد سنا ولا نه ليس بسبب لانه لا يراد
 مسبب قريب وفيه تقديم اخبار الحروف والاهتمام وحده على المعنى يحتاج
 اليه في هذا المعنى المتعقبات لا عراب وهي الفاعلية والمفعولية والاضاف
 كقرب في ضرب زيد فانه يقوم به فاعلية زيد في ضربت في ضربت
 زيد فانه يقوم به مفعولية زيد كالباء في ضربت زيد فانه يقوم
 بها الاضافة في زيد وقد عرفت معنى الفاعلية والمفعولية ولا فريد
 وعامل المبتدأ اعني الجزء للسانه يتقوم فاعلية وهو كونه سندا
 اليه لانه لو لم يكن مجردا لمقتضى به العوامل اللفظية فيحقق فينا
 يقضي له الفاعلية البية ولو لم يكن الجزء للسانه فقدم تحققة فيه
 ظاهر لما كان الا عرابا بالمركبة او بالحرف والاعراب بالمركبة اما مستوية
 للمركبات الثلثة او لا الثاني اما محمول فيها كسر على الفتح او على القسرة و
 الاعراب بالحروف اما بالحرف والثلثة او بحرفين والثاني اما رفعه او لا
 ولا لاف شيع في بيان هذا التمام التام على الترتيب بتقديم الاعراب
 بالمركبات الثلثة لاصالة لان الاصل هو الاعراب بالمركبة والاصل
 فيه استيفاء الحركات الثلثة ولا مقتضى للعدد ولان الاصل فقال
 فالمفرد المنصرف الفاء فضيحة اي اذا عرفت فقول المفرد الى آخره
 والمراد بالمفرد من كل وجه واحترز به عن غير المفرد عن المتعقبات و
 الجميع وانما حكمها ما المتعقبات بها فانه يرد عوكله والاسماء الستة
 لا يما غير داخله في المفرد حيث اريد بالمفرد من كل وجه ولا نه لا
 يلزم بالحكم على الجنس على الالهال الحكم على كل فرد لان الاسماء الستة

والاعراب بالحركات الثلثة وان لم يكن كذلك في كل حال ولا يستغنى
 به جبال شقال لا فزاد لا اشتغال احوالها وفيه الجمع لكسر اختار به
 الجمع السابك بالالف والتاء او بالواو والنون او بالياء والنون المنصرف
 صفة بعوضه واحترز به عن غير المنصرف من الجمع كساجد ونحوها
 وكذا في الاقوال ولو قال المفرد والجمع لكسر المنصرفان كان
 اختصارا لانه لما كان مما يحتمل التعليل عدل عنه الى الاطلاق
 بالصفة لفظا او تقديرار فاعطى ارف او حال او مصدره فتعني ان
 قد اعراب او تميز عن النسبة اي وقت رفع العامل او من فوعا
 او يعراب بالصفة رفعا او بالصفة رفعه والفتحة نصب من العطف
 على معنى عاملين مختلفين الطرف عن في الدارين والجمعة عمرو والكسرة
 جزاء كقولهم رفعا او لم ان الصفة والفتحة والكسرة بالتاء واحدة على غير
 الحركة لا يفتقران في اعرابيه او بناية بخلاف الجزء من التاء فاذا انفتحت
 البناء جمع النون السالم هو صفة جمع النون وليس ما عرف من النون
 لان المضاف الى ذي اللام في باب الفتح حكم ذي اللام والمراد صفة جمع
 النون السالم فلا يخرج نحو سجدات وسفر جلات من جمع المذكور والمراجع
 النون وما على صفة كسجدات وكان من حذف المعطوف ولو قال
 الجمع بالالف والتاء وكانوا شملوا واظهروا اخترا يقول السالم عن جمع
 النون المذكور كجمع حره بالصفة رفعا او الكسرة نفسها وجر الانه
 فرع لجمع المذكور على جنس النصب على الجزء في الفرع لا يلائم منية على
 الاصل والخبر يكون اعرابا بالمركبة محتملة ضرورة لعدم ما يصل للاعراب
 في آخره وكان الاعراب بالحرف في الجميع صادرا صلا مبهمة معتبرا ايضا

للعراب بالحركة كان نوع فيها وانما قد جمع الموقوف على غير المصروف لا ذكره
 خله فالاصح من جميع الموقوفات حيث ثبت فيها احدى الحركات مع التوقف
 بخلاف جمع الموقوفات السام والى ذكرها على ترتيب الاحترار منها في
 قولنا الموقوف والمصرف ولا يميز المصروف عن الموقوف كانهما يكون
 مفردا وقد يكونان بمقتضى المصروف بالفتحة والفتحة بضمها
 لانه لما تركت جوه في الفعل باعتبار الفرضين حتى على السبيل لكان
 المشاكسة بينهما اولى واخوت وجعلت اتم الزوج وعصبت فلهذا
 و وهزنت
 يضاف الى المرأة وجعلت و وذلك اضاف ذوالى الظاهر دون
 الخفاف لا يضاف الى اسماء الاجناس الظاهرة واعلم ان اربعة
 منها مفقوصات والخامس يوفى واوى لاهاها واصدق واكثا
 فينبى مقرون بالواوين فاصدق ووان المراد منها الاسماء الستة
 الكبيرة والموجدة لاهل الالفاظ والالكان من باب الحكم على
 الجزى فان قيل من اى نوع هذه الارادة في اللفظ اذا اريد به
 مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهرة سماه
 انها لم تعرف في ربها ولم يعرف فيصيحان يارب اربك واخوت
 الى آخره بالصفة التى انشهرت بها ويمكن ان يقدر على مضاف الى
 ذلك وجعلت مضافا الى امثال من قوله اخوت الى آخره لا ينعول
 فعل الامر من حيث المعنى فيكون حال من منهم الكلام واما الخ
 من ضمير قوله بالواو والعبارة محمولة على التقديم والتأخير والافعال
 لا يتقدم على العمل المعنى واما جعلها حركات الموقوف فيه
 ما يؤيد الى عزاء المصروف للماء متعلق بمضاف واحترار من نحو اى

واي وجعلت الموقوف الى قوله بالواو و وذلك اضاف نصبا الى الجرا
 اى يصح عزاء الموقوف الى ذلك بالان كان العام بالضرورة ولا يرد ما
 قيل واعلم ان الاسماء الستة الموقوفة في اعرابها وجوهها منها الموقوفة
 الستة اذا كان في آخرها حرف يصلح للعرب وذلك اذا كانت كثيرة
 مضافة الى عزاء التشكيل واما العربت بالجر وحرف المضافة للثني في
 الدلالة على المربى وان كان العمل بالثني لوجود ما يصلح للعرب في آخرها
 في هذه الحالة فما عدا ذلك حال لا يرد ولا يضاف الى باب التشكيل لعدم
 ذلك فيها لو كان الفعل التصديق لان آخرها يميزها حرف مذكور ما قبلها
 ساكن وهو في حكم حرفي الصحيح والحرف الصحيح لا يصلح للعرب كذا هذا
 وبخلاف نحو يكره لم يهدم ما يصلح للعرب في آخرها فالحال لا يرد
 ولا يضافه حيث لا يرد حرفا لهما فيهما الاضافه لهما او كذا
 في سائر الاسماء المحذوفات لا يجوز ان يفرق المثنى عن كذا
 على المثنى وكذا كذا وامر يكره لكونه مرفوعا وفيه انه ذكر انيت من مع
 الفرعية مضافا الى المضمرة واحترار به عما اذا كان مضافا الى مظهر فان
 حكمه حكم العصا عن جاز في كلا الرجلين ومانت كلا الرجلين ومرت
 بكلا الرجلين وانسان وانسان وكذا انسان وانسانا لان كلاهما
 حكم المثنى يشبهها بالثني لفظا الوجه والالف والياء ومعنى الدلالة
 على التثنية بلام الف و وذلك نصبا وجرا واما جعل اعراب المثنى
 والجوع بالجر وحرف لان في آخرها حرفا على التثنية والجمع فتشبع
 اعرابها بالحركة لفظا فلما ان يميز بالحركة تقدير او بالحرف لفظا
 او لا لانه يظهر في الدلالة لغير المضاف وان كان بحركة لا مانع منه

محذوف اي قد عرفت ان اعراب عسا والراء بنوعهما في المقصود
 على ان المراد من عسا اي كالمعرب بالحر كمنضاف الى الياء مطلقا صفة
 لزمان محذوف او مصدر محذوف للقد عرفت المحذوف مصانفا الى عسا
 اي كعند اعراب عسا ولا يقد عسا مطلقا او زمانا مطلقا اي
 غير مقيد ببعض الاحوال اي في جميع احوالها عند اعراب فيها اما
 فيصاحفها لثبوتها في زمان ولا يقد عسا في كسر ما قبل الياء لو فقهنا ان
 اعراب بالحر كلفظ التزم بحركات الحرف بحركاتين مختلفتين اي
 مقاليين وهو محال ولا يمكن ان يجعل كثره في جعل الالف التثنية
 والجمع للزوم قراره الموشين للفظين على اثر واحد هما
 الياء والعامل بخلاف الالف والواو في اعرابهما في اعراب
 اعرابا للمبني للاضافة والهاء للمضمر وسكون حرف العلة في
 ان الاضافة يمنع البناء لانهما مترتبة التثنية للمنافق لوقته
 ان بعض المحدثات مصانفة كحيت وادوية ان الاضافة وضعت
 مانعة كادافه وجهه ان الاضافة للمبني فان لم تكن مترتبة التثنية
 للقد عرفت ولا ينافي البناء بخلاف اضافة المعرب ولا ينافي الاضافة للمعرب
 قد يكون علة للبناء في نحو من يفتح ويؤشد فكيف بنا في الاضافة
 الاضافة يمنع تأنيدها اخرى لا ينافيها اذا كانت وادوية بنفسها
 لانهما تعارض البناء فلا يمنع كقده وفيه ان الاضافة في عسا
 كذلك وفي ان الاضافة كالكواجر العلة والمبني لا يضاف اليه
 وفيه في عسا ليس بمعرب ولا مبني لقوله ان لا ينافي
 والاعراب والبناء من صفات الحروف والحروف في وسط الحروف لا يوجب

لثبوت الاعراب والبناء في اللفظ وان اوجبنا ثبوتها في الحرف
 المقوسط قالوا **ك** يكون غير معرب وبني فلان او استشكل
 كقاسم وطف على اخذ اي في معرب استشكل لفظا لغير استثناء
 من استثناء لفظا لاعراب قاسم وطف قاسم وطف وجر اعرابا لهما
 اي وقت رفع العمل وجر واما قاسم ان لثبوتها على الياء بخلاف النصب
 حيث لا يقد عسا **ك** جاء في قاسم ومرتت بقاسم **ك** حيث
 قاسم وجر ورفيع ونصب لطف على قاسم على ان يجر من اعراب محذوف
 او مصدر محذوف او جرح عطف على قاسم ويكون التقدير وكفى
 ميكة وليس ككراه لاداة التشبيه اذا التثنية لاقول في الاستثناء **ك**
 والثاني فيكون اللفظ جعسا لهما بالواو والمنون مضافا اليه المثلث كالم
 متبني اصله لم يوجب قاسم والواو وادوية في الياء كمرى **ك** حيث
 طرف او حال **ك** اي وقت رفع العامل او حال رفع العامل واما نصبا
 وجر فاعراب لفظي لا يشك ان تالفا لاعراب فيسكن بعد الاعمال
 متعذر وفيه استشكل **ك** كما في عسا لكن الموش في التقدير في عسا
 الصلابة من التقدير في سبيل ما قبله الاستثناء لان اعرابا بالواو
 وتقدر بوجوب تقديرها بخلاف عسا فان اعرابا بالحر كقوله فيجب
 ابدال الحرف لا الاسكان وفيه بالحر كقوله انما يديم التقدير على تقدير الحرف
 واما في تقدير القيد فلا وابدال الاعراب بالاعراب لا يثبت في تقدير
 الاعراب ولا الاسكان لجره مقدرا فيما لا يجره جوابا ان الواو في حكم المعرب
 اما ان التقدير الاصلي معبر واما الزايل بالاصطلاح كالباقي فيكون الواو
 في حكم المعرب ويكون الرفع باو او التقدير لا ينافي بالاعراب التقدير

من الجذبات بمعنى القوة فالجذب الطائر لو طائر ذي جناح الثاني
مبتدأ بالهاء نصف شرط مبتدأ ثانى أى شرطه فى منع العرف العلية
جاء مبتدأ ثانى فى الجملة نصب بالمبتدأ الأول أى على الموصوف
على اليمين الثاني بالهاء العلية الذى وضع ثلث مانع العرف كقولهم
موضع فاقبل على ما يلزم الزعم فى منع العرف دون
البناء مع كى الخفى فى خلاف اوصاف القوم على البناء حيث
منفرد بخلاف على منع العرف لضعف كى لا يوزن بضعف
والعوى مبتدأ أى الذى انبث المعنوى الذى لم ينفذ تأنيده كذلك
حين كان انبث بالهاء انبث العلية وسرر مبتدأ مقدم أى وجوب
تأنيده أى المعنوى تابع الاضافات ههنا غير قبيل ولا يحمل البضاعة
والعطف على سبب قوم فوج الزيادة نصب على التأنيده أى انبث العرف
معلق بالزيادة أى حيث الذى طرأ لصدقه الفاعل أو الجملة
ليخرج قبل احد الموصوفين الغنى الذى تضاف الى ما مضى بعد
السيبى فى اعم تأنيده وقبل الذى يلى ظاهره كذا العجالات
لسان العرف بمعنى العرف تأنيده قبل ابدى الامور المشددة من طعن
تأنيده الغنى المعنوى دون العلية وارتلف كما يعارض الغنى
يعارض العلية الغنى فلو جعل شرطه منع العرف كان اسو قبيل
واعلم ان الغنى سبب وكذا العرف بمعنى العرف الذى طرأ لصدقه
العجالات منصرف جوابا كنح وهو الخفى وذلك لان تحرك
الغنى نحو سقره تأنيده لقيام مقام الساقط لانه الغنى واما
بمعنى العرف بمعنى العرف بمعنى العرف بمعنى العرف بمعنى العرف

سواء كان ساكن او وسط ولا يابى كلام العرب فى ضمير كان خارج عن
وضع كلام العجم لان وضع كلامهم على الاستدلال فالحاصل ان يثبت كلام
ليس له دخل فى باب العجالات فاعبر كذلك دو كذا فى وجوب
الغنى عرفت كلامه وسطه دخل فى تأنيده العرف لان من يلى كذا الذى جعل
الانحراف بولان حركة الاوسط طاعت مقدم الحرف الرابع فكان فى معنى
الزيادة على اللزوم مبتدأ بمعنى العرف بمعنى العرف بمعنى العرف
والجواب بمعنى العرف بمعنى العرف بمعنى العرف بمعنى العرف
وما وجب اسماء قريش العجالات تمنع كذا لحد منها فان سبب
مذكر أى الموصوف الذى انبث العرف تأنيده الى تأنيده ليركن
منقول عن مذكر بمعنى العرف بمعنى العرف بمعنى العرف
انت تأنيده لهما لانه لا ينسلف لانه لا يعتبر بخلاف رباب علم
امراءه من رباب بمعنى العرف بمعنى العرف بمعنى العرف
الوصف بمعنى العرف بمعنى العرف بمعنى العرف بمعنى العرف
الحرف الرابع بمعنى العرف بمعنى العرف بمعنى العرف
هو بمعنى العرف بمعنى العرف بمعنى العرف بمعنى العرف
في نحو جرى حيث حذف الف التليد كجاءى بخلاف فجلوى
لان اعتبار تأنيده لانه لا يعتبر بغيره على الدرج منصرف لعدم
الزيادة ونحو الغنى بمعنى العرف بمعنى العرف بمعنى العرف
على الرتبة تمنع كذا بمعنى العرف بمعنى العرف بمعنى العرف
أى التعريف بمعنى العرف بمعنى العرف بمعنى العرف بمعنى العرف
في منع العرف بمعنى العرف بمعنى العرف بمعنى العرف بمعنى العرف

خبر المبدء الثاني وهو شرطها والمبدء الاول وهو المعرفة
ولو كان المعرفة شرطها على ان كان المعنى المعروف شرطها او كان المعنى او كانت تعلم
ان المعرفة ليست بسبب التعريف ليس بعد ذلك يستقيم على ان التعريف
واذا جعل المعرفة سببا او العلية شرطها او جعل العلية سببا او جعل
البعض لان فريضة التعريف على التكرار المحرم في فريضة العلية وجرى في
قولنا فريضة على نحو ما على اصطلاح غير اولى على التعريف وجعلها شرطية
بالعلة لا لكونها كانت بالاضمار او بالاجتماع كان اللفظ صريحا سافيا
لانهم منع الحرف وهو الحرف والمنا في لانهم منافع للذين هم
وان كان باللام او الاضافة كان مؤثرا في الحرف او في حكمه
فلم يلزم ان يورثه منع الحرف فلم يفسد الوضع فلم يبق الا العلية
البحرية اي كون الكلمة هي غير اوسع العربية اي ما وصف غير العرب
شرطها في منع الحرف ان يكون عليه اي سوية الى العلم في العلة
اي في اللغة البحرية بحقيقة كابرهم او حكما بان يجعل على بعد النقل
قبل التعريف كما ان كان في البحرية اجنب الكون اسم البحر ثم سمي
به احدها وانت قوات فاعلم لحدوة قراير قبل ان ينصرف في العرب
فكانه كان علما في البحرية واما جعلها شرطية لا ينصرف فيها مشلا
تقررات كلامهم من الاضافة وادخال اللام والتعريف وغيرها
فيصير كاسماء العرب ولا يعتبر في ان وجدت العلية بعد ذلك
بخلاف ما اذا كانت عليه في البحرية فانها منع الحرف كما انقلت الى
العرب قبل الحرف البحرية والعلية وحررت الاوسط او زيادة
على الكلمة اي ثلثة الحرف الى البحار من الحرف لحد البين وهو

عطف

عطف على قوله ان يكون جعل حرك الاوسط والزيادة في البحرية شرطية
وفي المباشرة شرطية التحق لوجود الزيادة في ان ثبتت تعدد زيادة فخرج من
لا شقاء الشرط الثاني وهذا المختار الذي وعينه في فريضة كذا وفيه
وفي ذلك نتيجة الشرط الثاني وتكون نتيجة الاول شرطه وكان الاول ان يقول
فريضة فريضة شرطية وثمة وبرهيم متعقبات قلت الدليل على كون فريضة
البحرية انجان من يعلم احوان الاسماء الماضية والفرق الحالية قلت قال
صاحب القول ان الدليل في اللاحية النقل واجمع اهل اللغة على ان البحر
وشراسم فله الحرك الاوسط وابراهيم للزيادة تمنع كل واحد
منها العلم ان اسماء جميع الابنية عليهم السلام تمنع الحرف لاستمراره
وصلح وشعب وهو كونهما غير فريضة ولو طغى ما قبل ان هو
كنوع لان سبويه قد مر منهم من يقول ان العرب من ولد اسماء
ومن كان قبل ذلك فليس هو غير فريضة اسماء ومنها يذكر فكان نوع
لجميع شرطية مقام السبب من سببه مستحق للجوع وهي الصيغة
التي فيها جعل الفاعل مرفعا او ثمة او سببا في كفاها وعلمها
والمراد والوزن العرفي لا التمر في التي وجميع جمع التكثير اخر
ويجوز ان يجمع جميع السلاصة عن مواجبات وكذا الشرطية ليكون
مستلزام من مصونة التكبير والصغير في ثمة وقولته في الجوع
لحذف المصدر الى الفاعل قبل ان يشرط صيغة مستحق للجوع او من
انشرط عدم العطف في الواحد حيث يرد عليه نحو اكلت اكلت
واجب ان يتركب لجمال وان عدم نظرها في الواحد صورة ال
انها ما لزم في قول التكبير والتصغير فلم يصدق عليها عدم الظهور

في الواحد من كل وجه بغيرها لا نهاده كانت مع ها كانت على رزقه
للمفردات كمن رزقه فانه على رزقه كراهية وحلاوة في حديث في قوله
جميعه فهو والمراد باهاه الطرف الذي يكون للفرق بين الواحد
والجمع نحو ربي وروم وبحر وبحر وسمرة وسمرة وعلى
وحيث كان شاملا فخرج مدياني بدلا له قوله بغيرها لان النساء
وبها النسبة بين واحد وجميع هو مفرد محض فلا حاجة الى اخرج
بجمله فرانه وتقبل المراد بالجمع جميع حرد فيخرج مدياني في
القول والثاني نظر ان ليس مدياني جمع لا في المثال
ولا في الاصل بل هو مفرد محض واما لو ان الجمع مديان وهو
لفظ آخر فلا تعلق له لوجوده بالجمع وعدمه كما سجد
اي هو من سجد مثال لما بعد الف حرفان وصاحبه ثاني
لما بعد الف ثلاثة احرف او سبطها ساكن واما ليست للتفصيل
لعدم تعدد ولا للاستيناف لسبق كلام آخر لان يعتبر الاثنين
لعدم سبق الوجدان كما في بعض الشروح ويكون للاستيناف
فرانه اي لفظ فرانه وهو علم في توبها لكلامه لانه
لم يعتبر لانه لم يمتد في ح كما لعدم لان النساء وان كانت
عارضة لكن لها تيق في غير الاواني كما في ذلك الفعل على النساء
في وزن فعاله هو مع الكثرة لعدم استعمال اشاعت وفرد
وفيه تنصرف لغوات شرها بالجمع بالهاء ولا يقبل اشعره
ان المراد اللفظ واما ذكر مثال اشفاء القيد لا خير وهو بغيرها
دون مثال اشفاء صيغة منتهى الجموع من نحو رجال وجمهر

وامثلة هذا وكثيرا وقد امثلة ذلك وحصل جواب ما يقال ان
الصيغة هي ثم ما لا يلحق وقد استعصمنا مع ثقبه لصبر ودره في
بالسبب والحكم في انشاء العلة المحصورة وتحرير الجواب منع انشاء
العلة بالمتسرة بالقول لوجودها اعتبارا كونه مستقولا عن الجمع علما
حلال من خبره قوله في تنصرف ومعمل المضاف اليه لا يتقدم المضاف
الى غير فانه في حكم لا حيث يجوز انما يربطها بكم يجوز انما يربطها
بالتساريس او تقول اني وفرد وفي بعض النسخ علم بالرفع وهو يدل
او جزم من انما وفرد بالجملة مقترنة بالضم وهو في النسخة
ويقال لها بالهاتمة كذا غير تنصرف لانه مستقولا عن الجمع
لان في الاصل جمع حصر وهو عظيم البطل سمي بالضم لفظ بطلها
على الباطل واما ما قيل في الجمع شرط ان يكون في الاصل كما في قوله
لا يمكن اعتبار مطلقه بالاداء الجمع في المثال او في الاصل
بجمله الوصف وفيه ان قوله لا ينقول عن الجمع اشارة الى ذلك
فلا حاجة الى التطويل وسراي في اوله في جواب ما يقال
ان سراي مفرد بمعنى سر والذين جمع ولا ينقول عن الجمع وهذا
الوزن لا يمنع الا بذكر ذلك وجوب الجواب كما سجد
في الوزن او تقدير العرض اجمع سر والاسمعي بمعنى السر والاداء
كل قطعه من السر والسر والاداء وهو اي عدم سره كما سجد
مذهب اكثر النحاة او اكثر استعماله بالجملة مقترنة فقد قيل جعل
الشرط في الشرط المبتدأ الجمعي اي هو الجواب بالجملة بتاويل هذا
القول فنقول ما لم يسم فاعلم حتى يبرهن ونقول ما لم يسم فاعلم

والجذر منقذ على أي خبر بعد خبر البتة المحذوف على ما ورد في ما أورث
ويؤخذ في الوزن من نحو أعيام وقناديل وهو مفعول به بول عليه
حمل على أن الـ تجزي خبره كل شيء مزيل وكان الأصل لا بد وأن الخ
ينفع والوزن لا يتفق اليق وأخرى وقيل عرف جميع خبر بعد
خبر للبتة المحذوف سرو الزوال بالـ فارسية شوا أو تصديرا
مصدره قيل أي قبل هذا القول قول لا يتقدير وفرض أو عذري
قيل هو جمع لمفرده لا يصدر محذوف العامل أي قد تقيد
وفرض أو تصرف أو قال وإن صرف مكان إذا كان أصوب
فله اشكال في اعتبار انشاء الجملة ولا حاجة إلى الحمل والتقدير
فان قيل لا يمكن مصابيح وقاديل لو انهما مفردين فكيف
بقي جنس الاشكال قبل معناه فله اشكال فيه ولا اشكال
المدكور في قاريل ومصباح لا فيه وفيه الالهام الا ان يعتبر
الندرة ونحو جوارها كقاص أي كل جمع من المثنى
على قولها بالـ كجوار أو واديا كدواعي في الرضع والجر كقاص
في اسكان الآية لتقلها عليها وحذفها للساكنين وتعويض
عنها بالـ القصاص وفي الصب كصور شئ لم ينعش للراوي
كدواعي لصيرورته بعد الاعلان مثله وأصل جوار فيهما جوارى
منويين بناء على أن الأصل في الاسم الاضراف فاسكتت الياء استقفا
وحذفت للساكنين وجعلت التنوين عوضا عنها فلم يسقط
في المصروف كانه اخت وبت كانت للتأنيث فجعلت بعد حذف
اللام عوضا وولت في اللفظ ولا يصير في الوقف وقيل أصله في

في الرفع جوارى مرفوعا بمنون جمع المرفوعة اسكتت الياء استقفا لا وحذف
كأن في جمع المفعول عوضا عن التنوين فلم حذفها في الجوارى
منوعا فالتفت الياء في موضع الخبر من الجوارى لا تستقل فاسكتت
الياء وحذفت عوضا عن التنوين وقبل عوضا التنوين فيها في الحركة
وحذفت الياء للساكنين وبعضهم بقي الفتحة في الجوارى لا صورة الفتحة
عسا كقاص الفرقة أو لو ان عدا الله موطئ حجة ولكن عدا الله
موطئ مولى أو الصواب بل كان الخبر للعي لا للصورة وهذه الفتحة
جرم على البيت وادع على خلاف القياس ان يحول على وجه آخره
التركيب صحيح كل بين كل واحد في خبره احد الجوارين في
يرد الخبر ويصير على شرط العلم ليعلم التركيب والتحقيق السبب
الثاني وان لا يكون باسناد لان التركيب الاصناف يخرج كل اسم
لحكم المصروف فكيف يوزن في منه واسم لان التركيب الاستناد
يجب بناء التركيب فلا يجب منع المرفوع للزوم الاعراب المتأنيث
عدم كون الثاني صوتا كسبويه وعمرية يظهر انما فالتأنيث
البناء فترك اعتمادا على ظهوره ولعل اختياره في نحو خمسة عشر على
منع المرفوع بناء على التركيب كاهو قول بعضهم فيه ولذا لم ينسب طرعه الخ
مثل جعلت الالف والتون الراك اما في اسم شرطه أي شرط
ذلك الاسم والجملة الاسمية جواب الشرط وحيث ان يكون الفاء في
جواب ما المحذوف قبل قوله الالف والتون العلية أي كوني على التحقيق
السبب الثاني لا لا يتصور معها غيرها أو يمنع التأنيث فيتحقق
بأن في التأنيث أو يلزم الزيادة بالعلم كعمر أي هو مثل عمر بن الخطاب

في نسخة

عطف على قول اسمي او كانا في صفة واحدة لو لم يوصف بطرفين
 انما تروى عن الشرطين باعتبار ما صدق المشروط على لا باعتبار ما هيئته
 حيث لم يتحقق في الخبر في الاحوال الشرطين وان لم يتحقق في الخبر كلاهما
 فالصفة قولنا لم يمتنع لها انتفاء فلو لم يمتنع انتفاء حصة في الخبر في شبه
 التي لا يثبت بدخول التاء المتوهم على قولنا لم يمتنع ووجه فعله بعد
 ان يكون على فعلان لينبغي قولنا لم يوجد فعله وفيه التحقيق بشبه
 باقي التاليف باختلاف صيغتي المذكر والمؤنث ومن ثم سببية
 وكم لا تنافي الى المكان الاعتباري المختلف في معنى القول ما لم يتم
 فاعلم ان من اهل الاختلاف في شرط تاليف الالف والتون اختلاف
 في حرفين من حيث يصرف من اشتراط يصرف من وجود فعله
 لعدم رحي ويذهب من ان شرط انتفاء قولنا لم يمتنع انتفاء حصة
 طرفا لاختلاف مكانه وان كان في غير المكان فيكون في سكون بل
 اتفق على ان يكون لوجود الشرط على قول القائلين لا انتفاء سكونه وجود
 سكوني لم يختلف في هذا بل اتفق على حرفه لا انتفاء الشرط
 على قول القائلين لوجوده من ان لا يمتنع بل في وزن الفعل
 من قبل انتفاء الحذف يعني التام بحسن التبع لا لا اختلاف
 والاولا لبيان الخبر بشرط ان يختص اي شرطه في منع الشرط
 احدا لغيره من الاختصاص بالفعل او وجود زيادة كزيادة الفعل
 في اوله لتحقيق جهة الفريد كسمي اسم فريز وفريز فريز
 واستخرج وانكره ونحوها هو لا يوجد في الاسم الاستفهام او
 العجيب انهم يسمون سمي وانما سمي فريز ولم يمتنع ولا يمتنع

حزب ودرج معروفا بحرف وهو اختيار الخليل وبنين وبنين
 وغيره من النحاة ونعم عيسى ان لا يصرف او لا يكون في اوله زيادة
 اسم يكون وجوه في اوله هي احدي حرفين فان قيل اول الحرف
 في الزيادة فيختار الظرف والمظروف في جميع اسماءهم وخصوصا في
 يصلح مظهر والملاحظ او يراو او حوجه الاصول او يراو معنا
 في اوله صفة الزيادة وقوله زيادة اي مزينة او على صفة حقيقة
 كزيادة صفة زيادة تالي كانه مثل زيادة الفعل ليسكن
 بالفعل اطلبه معتبر غير انصافه بناء على الدليل وهو وجود زيادة
 مثل الفعل في اوله بخلاف نحو ضارب على افاقة وان كان كالباء
 في الفعل في الواقع لكن الغلبة انصافه غير سببية على الدليل وكذا
 زيد كسر الغلبة بل ذكر سببية لان الغلبة للمعبر هي المبينة
 على السبب غير صفة زيادة قابل للتاء اي صلح للتاء الا ان
 قياسا بخلاف اربعة باعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله
 بخلاف اسود له الحية فانه ممنوع مع قوله التاء حيث لا يتصلها
 بقبول الصرف الاصل بل باعتبار الغلبة العارضة اعلم ان وزن
 الفعل غالب في الفعل غلبة معتبر مبينة على الدليل وهو وجود
 زيادة كزيادة الفعل في او لغير قابل للتاء وبيان الغلبة ان الفعل
 في الاسم انما هو الفعل الصفة والفعل التفضيل والفعل الاسم والفعل
 المذكور من باب والفعل الاسم الفاظها السموه بها ضما
 كما من باب افعال من نحو كذا واستفاد من ابتداء الفعل غير مبني على
 فلا في حق افعال المضارع من باب آخر والفعل من باب الافعال

فانما الفعل الصفة والفعل
 في جميع افعال الصفة والافعال

ثلاثين سالما من المعارض فثبت غلبة الفعل ومن ثم لا يجوز اشتراط
 عدم قبول الشك انتم احقر لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول
 التاء وان عدم وجود الشرط وعدم وجود الشرط في جعل وجود الشرط
 على الشرط ونظر وانما يجب ان يكون الشرط لا يخلو لانه لا يخلو
 على الغير واليرون ان عدم الشرط وعدم الشرط لا يسميان
 جوعا عدم الشرط وسببا لعدم الشرط وما فيه عليه موثر في الاشياء
 المنع الذي وجد فيه عليه موثر في جعل العلية التي جعلها من قبل
 شرط التعريف موثر في تعريف ما في تعريف موثر في تعريف
 او على التسليم ان كان كسري سببا سعاد فقطام صرف لما يتبين
 اي الدليل يظهر بطلان الاشياء من انما هي العلية بيان لما لا يتبين
 موثر في حال الاما مستثنى مفعول لا يتجمل في العلية بشرط
 قد لا في هذا السبب اي لا يتجمل سببا في اسباب حال كونها
 موثر في اسباب العلية شرط في الاعدل كعمود في الاعدل
 كاحد استثناء مما في بعد الاستثناء الاول اي لا يتجمل غير ما
 شرط في الاعدل ووزن الفعل فانها تتجمل مع ما لها ليست
 بشرط فيهما واما اي العدل ووزن الفعل متضاد ان لا يتجمل
 او انما فلا يتجمل حتى يبقى بعد زوال العلية سببان
 فلا يكون اي فلا يوجد معها الا احدها في هذا
 الاستثناء نظر لان قيل في معناه فلا يوجد سبب الا احدها
 لم يرد به احد معين فهو ايضا معني واحد منهما فيكون حاصل المعنى
 لا يوجد هاتان العلتان معهما الا احدها فاذا انكر في الاسم الذي

كقولهم كان

كان على خلاف الواقع وان قيل فلا يوجد سبب منهما لان استثناء الكل
 من الكل لان قوله احدهما لم يرد به احد معين فهو ايضا معني واحد
 منهما فيكون حاصل المعنى لا يوجد سبب منهما الا سبب منهما
 وفيه انه يمكن ان يقدر بقرينة سابقة فلا يوجد سبب غير ما هي
 شرط في الاحد منهما فيستقيم المعنى في اللفظ وفيه ولا يظهر
 ان التقدير فلا يوجد هاتان العلتان معهما الا احدها فاذا انكر
 اي الاسم الذي لا يتصرف في المعرفة في سبب فيما في شرط
 فيه حيث يقدم الشرط وعدم الشرط او على سبب واحد
 فيما ليست واحد بشرط في من العدل ووزن الفعل وخالف
 سيبويه لا يخص في الاول رفع الاخص لان سبب استاء
 ونسبة الخالفة قصد الى الاستاء وغيره من بقرينة وفيه ان
 قصد الى التميز ابعين من الملازمة ولو كانت لتقصدا فها
 الحق كالباس بهما من كلا الجانبين الا في انوردت نسبتها الى
 الاستاء والتميز جميعا في عبارة الفقهاء في قولهم قال ابو حنيفة
 كذا اخلا فلا لا في يوسف بمعنى خلاف ابو حنيفة ابو يوسف خلافا
 ابو يوسف وقولهم قال ابو يوسف كذا اخلا فلا لا في حنيفة
 فلا وجه لما ذكر في بعض الشرح من اولية رفع الاخص في مثل
 امر على حال من معنى المماثلة اي ما يماثل امر حال كونها في
 على نحو التمر مثلا زجرا اي في علم مثل امر ولا يتعلق قوله على
 بقوله الفاضل المعنى اذ ان كسر طرف اعتبار ان كان
 سيبويه فاعلا فقول الاعتبار مفعول له او تقدير او حال فيجوز

خالفهم

مضاف الى حال كونه اعتبار للصفة او ظرف زمان لان المصدر قد
يجعل حسنا او مفعولا مطلق يكون اعتبار المذكور نوعا من الحقائق
او يحذف مضاف الى مخالف مخالفة اعتبار للصفة وان كان ميبوسه
مفعولا لا يجوز ما ذكرنا من الرجوع الاكون مفعولا لعدم اتحاد الفاعل
ويمكن ان يكون ببدل الاستعمال ايضا يحذف الضمير الى مخالف
الاحتشاش بسبب اعتبار للصفة للصفة الاصولية
مفعولا بغير اعتبار الى اللام بقوى العمل الاصولية كغير ظرف
اعتبار الى الاحتشاش لا يعتبر لان الساقط بالعلية التي هي وضع ثاب في
من درجة الاعتبار ويحجب بان الساقط طالع يعتبر بعد زوال المانع
ولا يلزم اى سبب بباب حاتم اى كل علم كان في الاصل وصفه مع
بقاء العلية جواب عن اشكال بره على سبب ووجه المسئلة المذكور
وتقديره ان يقال انه اعتبار الوصف الاصلى بعد ذلك كبروان
كان زايلا فيلزم ان يفتى في حال العلية ايضا فتدفع عن حاتم
من الصرف للوصف الاصلى والعلية فحجاب بان لا يلزم سبب
باب حاتم كما ذكرنا حيث لا يعتبر في الوصف الاصلى لتحقيق المانع
وهو لزوم اعتبار الضدين في حكم واحد ووجه فريز وهو
منصرف لفظ واحد بخلاف اعتبار الوصف والعلية في منع
الصرف فانه ايضا اعتبار الضدين في حكم واحد وهو منع العلم
ووجه لكنه صحت نوعية لا فردية لما يلزم اى سبب بغير الحار
يتعلق بقى الفعل التثنية ولا يوجب التثنية الى التقيد ويستبقى اصل الفعل
مقتضا فيفسد المعنى من اعتبار متضادين بيان لما الى الصف

والعلم وجه تضادها ان العلم للفظين والوصف للعلم ^{وجه}
زايلا والعلم يتحققه ساقى الحق لعل وكون التضاد في حكم واحد
وجه فريز وهو منصرف لفظ واحد واما منع لانه اعتبار كل
وجه فاما الزم قوله للمؤثرين على الواحد وان اعتبار جزء المؤثر
لزم لقطع الضدين فان قيل وجاه اعتبار متضادين في حكم
واحد كغير اعتبار الحركتين المتضادين في حصول الاختلاف
وتحتمل الضدين كغير العالم ونحو ذلك قيل اعتبار الضدين
وجاههما في الحكم واحد يمنع بخلاف العدل الحقيقية الطبيعية
كحصول الحركتين المختلفتين في حصول اختلاف آخر
وتحتمل الضدين كغير العالم ونحو ذلك اذ افراد للفعل فلا
يلزم من اعتبار الضدين في حكم واحد عند وجود التناظر
الطبيعي اعتبارهما فريز دون التناظر الطبيعي بحسب الجصل
والاعتبار او يقال التعارض والاختلاف ان كان كل منهما حكما
واحد اظهر اكن متضمن حكمان معنى لكون عبارة عن تحقيق
حالة وزوالها اذ اخرى وجميع الباب اللام للهداي
بغير المنصرف باللام اى يلزم التعريف والبناء للبيانية
ينبغي او لاضافه خبر مرت بالاحر وعمر كيمتجر الجبل خبر للقتل
بالكسرى اى بصورة الكسرى اذ الكسرى من القاب البناء فينتج
الاجزاء فلا بد من حذف او تحوز وانما يغير بما لكونها من
معظم خواص الاسم يعوان جهة الاسمى ويتعدان عن الفعل
فينتج تأثيره ولان الجري لقطعها للذين الساقط لشيء

الفعل وهو ما يقع عليه الفعل بل الاسم والاضافة فيه لم يجرى فيه
 الكسر من الالف في غير المنصرف بل في الاسم والاضافة في غير المنصرف
 النسخ وبعد الاسم والاضافة في غير المنصرف الكسر المرفوعات
 جمع المرفوع ومن المرفوع لان افراد الاسماء بالجمع بالالف والتاء لا يكون
 للمرفوع كون صفات غير العطف نحو الجبال الراسخات والكواكب الطالعات
 وهذا القسم للعرب باعتبار اقسام الازراب هو ضمير الفصل ما اتصل بغير
 المرفوعات وتلك هي وافراده باعتبار الحبس او بغيره كل واحد لا يجر
 لا المرفوع المذكور بمعنى المرفوعات على ويمكن ان يكون في
 المرفوعات خبر متبداً بخبر وفقدان هذا ذكر المرفوعات وفرد
 هو ما اتصل على مستانفذه وما كان عن الاسم او المرفوع موصولة
 صلة والعائد ضمير على مفعول لا يشتمل على الفاعلية
 اي على علامتها كحركة او فاعلها الرفع والواو والالف لفظا او قدراً
 والاعراب المحلى لا يشتمل على اللفظ لا يكون نحو جاءني هو كلمة مرفوعة
 والياضية او مصدره اي الحاصل للنسب الى الفاعل او كونه فاعله
 او حكاية او انما اتصل على الرفع ليتناول المرفوع ايضا ولا يلائم
 تعريفه الذي يابى اية المعرفة والمجسالة وليتبرر الى اصالة ما بالرفع
فئة الفاعل اي اذا عرفت هذا فعرف ان الفاعل اي ما اشتمل او المرفوعات
 وتلك هي وقيد للمعرفة من التاء والياء في هو ما اشتمل في
 وهو مبتدأ متقدم الخبر وانما قد مر ان اصل المرفوعات لا تجزى
 للبدل الفعلية التي هي اصل للبدل لان عامل قوي بخلاف المبتدأ ولا
 اسند في باب التركيب حيث لا يجوز حذف الابد في سنده ولا في

(ملاحظة)
 في المرفوعات

في المرفوعات
 في المرفوعات
 في المرفوعات

النسخ بالرفع بخلاف المبتدأ وفيه وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لا
 باقي على ما هو الاصل في المبتدأ وفيه وهو المتقدم بخلاف الفاعل ولا
 يحكم به بكل واحد او مشتقاً عن اقرى بخلاف الفاعل ولا يحكم
 عليه بل حكمه متعدد في تركيب واحد بخلاف الفاعل فانه حكم واحد
 ليس الا وهما اي اسم غير تابع اسند الى الفعل بالرفع فلا يدخل في
 المرفوعات الفاعل بل لا يعضد او غيرهما لان المراد في جميع حديث
 المرفوعات والمرفوعات والمرفوعات غير التتابع بغيره اليحاق
 وهو ذكر التتابع بعد ذلك او شبهه وانما قال او شبهه ليتناول نحو
 زيد قائم اي ومنه الفعل على اي في ذلك الاسم عطف على قوله
 اسند انما يقدر وقد احترمه عن نحو زيد ضرب لا نعلم اسند اليه
 الفعل لكنه موضع من فان قيل الفعل فيه اسند الى الضمير وفيه قيل
 هو اسند اليه ايضا والاسناد اليه مكرر كما عرفت في المناسخ في خبر
 وما قيل ان قوله قد مر عليه لرفع الوهم دون الاحترار فاعلى تقدير
 تسليم عدم الاسناد الى زيد على جهة اي والتعاطي طريق قيامه
 اي حصول الفعل لذات الاسم وعدمه ووجهه وطريقه قيامه
 به ان لا يكون الفعل متبياً للفعل اي لا يكون على صيغة المجرول
 فاحترمه عن نحو ضرب زيد وضرب زيد وانما لم يقل
 قائم بل لا يخرج عن مخرجات زيد وطلال زيد مثل قائم زيد
 مثال الفعل زيد قائم اي مثال شبه الفعل والاصل اي الاول
 ولو قل الاول ان يلية لكان احصرا وضع واحسن المخرجات
 الاستحقاق ويمكن ان يقال ان الاول لو يلية لكان احصرا وضع واحسن المخرجات

لا يجب الاصل قبل ذلك لم يقل كذلك ان في فعله لا يكون
منه فلذلك اي ولاجل ان الاصل في الفاعل ان في الفعل فان قيل
ما وجه احتمال اني القليل قبل جاز ضرب غلامه زيد اي جاز هذا
التركيب لتقدم معاد الضمير وهو زيد حكما بالتقدم الفاعل فيه
واضع ضرب غلامه زيد للزوم الاضمار قبل الذكر لئلا يفسد
وهو المفعول لفظا ورتبة بناء على ما تقدم الفاعل عليه خلافا
لذا خفي وان جئناهما جازا فمسكا بقوله جري ربه
عني غدي بن حاتم جزء الجواب العاديات وقد فعل بالجواب
ان الضمير المصدر اي ربه الجراء وانما لم يمت بر التفسير بزيد كناية
تساغ الضمير لان ذلك تحتصن العلم والضمير المضاف اليه غير
مؤخر الاخرى ان لا يضر المفعول في الاول اذ العمل الثاني قصد
تنانيع العاملين مع كون الاسم الطاهر مفسرا او ماقبل ان الاضمار قبل
الذكر في التنايع للضرورة والضرورة هنا فيه نظر لشد
اقضاء الفعل للمفعول بكاقتناء الفاعل واذا استوع
الاعراب لفظا تميز فيها اي في الفاعل والمفعول والقرينة حالية
او مقالية نحو ضرب موسى عيسى بن جاز ضرب سعدى موسى بن جاز
سعدى موسى او ضربت عيسى العاقل موسى العاقل والكل الذكرى
موسى الوجه القرينة من تنكير او تانيث او صف او عدم صف
احدهما للفاصل كالذكرى فالقيل قد لعب بهما الزوم لا لتبني
ولم يمت بر في تقديم المفعول على الفاعل في هذه الصورتين
ضرب عيسى واجبر الى جبران وكذا في نحو اقام زيد وغير ذلك

ما ابيد في الجبران والوجه قبل وكان يكون ان يقول والواشقي
القرينة اذ الاعراب من القرينة الله لان يقال الاعراب من وقوع
الفاعل نحو فلا يدعي قرينه لو كان الفاعل ضمرا متصلا سواء كان
للمفعول ام لا ظاهر الضمير زيد او ضمير متصلا كما في ضربت
لا ايلات او متصلا كضربت كمتصل الفصل مع الاتصال او في
مفعول فقط والضمير للفاعل بعد لا نحو ما ضرب زيد الاضمار
لانه لو اخر لا يقبل المحصر وهذا خلافا في ما اذا وقع هذا الاو
معناه كانه نحو ما ضرب الاضمار وايزيد فان جاز سواء قصد
معمرو ويقدم الاضمار على الفاعل بضميرنا وقصد استثناء الضمير
عن امرين وقيل لا يجوز الثاني للضعف الحرف ولا الاول
للزوم لا لتبني بالثاني او معناه نحو ما ضرب زيد عمرو
وجب تقديم اي الفاعل على المفعول لما استثناء الاعراب
فيها والقرينة فللتحرر عن الالتباس واما ان يكون الفاعل
ضميرا متصلا فلا فائدة الاتصال الفصل كذا ذكر واما في وقوع
للمفعول بعد لا او معناه فانه لا يقبل المحصر المطلق
والا الفصل اي بالفاعل ضمير مفعول نحو واذا تبني ابراهيم
ربه بكلمات وكذا اذا اتصل ضمير المفعول بصل الفاعل او
نحو ضرب زيد الذي ضرب غلامه واسكهم هذا جاز
ولم يقل بتقديم الفاعل على المفعول جاز في الثاني دون الاول
لجواز الفصل بالاجنبي بين الصفة والموصوف دون الاول
نحو قتل اعدائي ولست لستم لوقيلون عظيم حيث وقع عظيم

لقوله انهم مع انه فصل بالجنبي وذا ما يرتفع الموصول
 او وقع اي حركه الفاعل وقيل لا حاجة الى التقييد كما هو ظاهر لفظهم
 بعد الاضمار ضرب عمرو ولا يزيد او معناه كما في معنى الضمير بضمير
 زيد او الفصل به اي الفعل مفعول في مفعول الفاعل هو اي الفاعل غير
 متصل بالفعل لانه من خواصه ان يتصل بمتصله بضمير في وجوب غير الشرط
 تاخير اي تأخير الفاعل عن المفعول اما في اتصال ضمير المفعول بالمتصل
 لزوم الفصل قبل الذكر واما في وقوعه بعد الاضمار فلا يلزم
 الفصل المقصود واما في اتصال المفعول فلا استلزام الفصل مع الاتصال
 وقيل لا يلزم اتصال الفعل باللام للحملي والرفع للفاعل المقام في
 قوله وخصصها او مقام الترتيب شرط لا حجة في قوله على حذف
 او تعيين الحذف جواز اي حذف جاز في حذف جواز او في
 زيد بدل القول والرفع على من قال صالحين من قام
مفعول قال اي قام زيد بقرينة السؤال فان قيل لم يجعل من باب
 تقدير الجوز فيكون الجوز اسمية فيطابق السؤال وهو من قام لانه
 جمل اسمية قبل الوقوع كذلك لاطلاق صورة ولا يطابق معنى لان قوله
 من قام السؤال الفاعل من غير تردد في الحكم وزيد قام بضمير
 الحكم تكرر الاستناد فلا يطابق السؤال او يقال تقدير الخبر يوجب
 حذف الجوز وتقدير الفعل يوجب حذف شرطها والتقدير في حذف
 اوله وليست او الكافية لعطف مثال على مثال لا واو وليست وهو
 في مرتبة زيد بن جابر في جمل الطوبى في قبض مفعول في فاعل في الفعل
 الاول وقبض مفعول في ابتداء المصراع الثاني وفاعل في الواقع

آخر وهو المصراع الثاني زيد مفعول الامم فاعل القول وليست
 متعلق اي بغيره وهو فاعل الفعل المحذوف اي بغيره متعلق بهذا السؤال
 المقدر وهو من يكره لخصه اللام بمعنى الوقت اي وقت خصومه او
 للعدا ان يريد خصومه من غير لاه وبه وبحسب وهو دليل الصلة من غير
 وسيله مما هو في النواحي متعلق بليست اي بليست زيد لاجل اهل مكة
 للهلكات زيد او بحسب اي بغيره بحسب من اجل اهل مكة الهلكات حاله
 لو كان ظهير الضارعين ومعين المنفعة وعطف السالكين للخطبين
 ووجه عطف على جواز اي حذف او جازي مثل وان لم يكن الشرط
 استحداث اي بحسب الحذف في كل ما هو فيه المحذوف لا يلزم الجمع
 بين المنسوخ والمنسوخ فان قيل لا يلزم في المنسوخ باني وان عطف
 البيان قبل ذلك فليسير المعنى وهذا تفسير المحذوف ووجه الجمع
 بين المنسوخ والمنسوخ في ذلك لا يلزم هذا ولا يلزم الجمع بين المنسوخ وحذف
 فلو كان هذا تفسير المحذوف وقد عرفت ان اي الفعل والفاعل في
 مثل اي نظيرهم للمفارقة او مقلد من قال اقام زيد مفعول
 قال لقوله نعم اي قلا زيد قال نعم والاصدقين سابق عليه في حذف
 الجوز هذا جازي لا واجب وانهم في قوله له ساد مستلزم الجوز واذ استأنع
 لا شرط اي اذا قصد تسمية الفاعل الى اسم واحد وهذا في القلب
 واما في التركيب فلو كان ساد الذكر لكان في مفعول من مضمرة محذوف
 او مذكور وهذا شروع في حكمه لفاعل وهو صانع هذا الشأن
 وكونه ساد لكونه متأنع استلزام الفاعل لان فاعل متأنع في القول
 بيان اني ما يحق في وجوده لانه لا يختص انسان بالاعتقاد

قد وجدنا تسانع في أكثر من الفعلين نحو ما جاء في الصلوة المأثورة
بالحسنة وسبكت وبركت ورحمت ونصحت على إبراهيم وذكر الفعلين
لاضلا للفعل في العين اذ التسانع لا يختص بالفعلين بل يجرى في غيرهما نحو
زيد ضارب ومكرم عمر وادى بكر كرم وشريف اوه ظاهر امعول تانع
من تجازيها الذي يصدق بالظاهر لا اذا تانعا ضمير الخلق بما يليه ليس
فيه جواز العمل كل منهما بعد ما صفة ظاهر اى ظاهر واقعا هو
اذ المقدم او المتأخر يطبق بالاول يستحقه هو في التكلم بالثاني
فلا يكون له في مجال تانع فلا يكون من هذا الباب فتدري ان اى
التسانع جزء الشرط او المجرى والتقدير واذ تسانع الفعل
ظاهر اى بعد ما جاء افعال كل منهما اى جزء الشرط قوله فان افعال الثاني
لا آخره في الفاعلية اى واقعا فاعله الاسم الظاهر اى كوز فاعله
مخوضي والكسر من زيد وفي المفعولية اى مفعوليه الاسم الظاهر
اى كوز مفعول مخوضيت والرميت زيد اى في الفاعلية والمفعولية
اى فاعله الاسم الظاهر ومفعوليه معان بان يقتضى احد الفعلين
الفاعلية والاخر المفعولية مختلفتين خبره ان الحذف اى ان كانا
مختلفتين عمدا احدهما رافع والثاني ناصب نحو ضربى وكلمت
زيد اوصال من الفعلين المختلفين من الضمير في تقديره يكون الفاعل
في قوله في الفاعلية والمفعولية بواسطة العطف اى فتدري ان
تسانع الفعلين مختلفين في الفاعلية والمفعولية والمكان
يصح ان يكون عاملا مفعوليا من مفعول من المجرى من حيث المفعول ليس
من افعال الضمير فاعرف ويختار البصريون اى بخاء البصرة ولاختلاف

في الاختيار والاولى دون الجواز عطف على الجواز الخ ولى واذ تسانع
الفعلين ظاهر اى بعد ما جاء زانما كونهما واختار البصريون كلاهما
الثاني اى افعال الفعل الثاني مع تجوز افعال الاول لانه اقرب الطالبين
الى المطلوب فهو على اخذ الله والزموم الفصل على تقدير افعال الاول
والاستعاضة الاستعمال على ذلك في القرآن وكلام الفصحاء من قوله
فعلان جاقم اقراء وكما يروى واخرى على قطرا او قوله الساع
ومكنا ممدنا كان سوطا جري فرفا واستعرت لى مذهب
وقوله حتى كادى دينى فرفى برفى ومرة معطولة معنى عشرتها
اذ لعل الوقت لبقته اقروا وافزعه واستعرت وفوقه ومعنى حسو
اختيار افعال الفعلين في الثاني عند افعال الاول وجوب
ابرار الصيرة صفة جرت على ضرب من اى افعالهم على شرط التقدير
بمختلف معطول فاذ وان جرى على ضرب من قوله ان يبين اخر شرط
والكوفون اى يختار بخاء الكوفة الاول اى افعال الاول
مع تجوز افعال الثاني لا سابق الطالبين باعطاء الطالبين لان
افعال الثاني يوجب الاختيار قبل الذكر فان اعملت الثاني الفاء للمفسر
وبناء ببيان افعال الثاني لانه الاول ولا كذا استعماله اضربت جزء
الشرط الفاعل اذ اقتضى الفاعل في الفعل الاول جواز الاضمار
قبل الذكر في العنونة بشرط التقدير والزموم الذكر بالذكر واستعمال الحذف
كلا يتصرف على وفق اى هو افعال الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين افر
او تميز وجهها وتذكر اوتانها العود ذلك الضمير لى ووزن طرف
انتمت الحذف الى حذف الفاعل لا ليجوز حذف الفاعل الا اذا

مستثنى من خلافه أي بخلاف القول بالاظهار ونحوه خلافا
 للكسائي ويظهر أثر الخلاف في نحو ضربني وأكرمني الزيدان عندهم
 وضربني الزيدان عنده والكسائي إنما يقول بحذف الفاعل دون
 اضماعه ثم راعى اضماعه قبل الذكر والجواب بان الاضمار قبل الذكر
 بشرط التفسير في الجوابين نحو ضربني وجله وقبل هو الله سبحانه وحذف
 الفاعل بدون سد شيء منه فإنه لم يوجد اتصال وفيه انه جامد
 الفاعل في نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم وهو فاعل عند
 وما قام وما فقد الا انما هو ضربت واكرم القوم ونحو اطعمهم في
 يوم ذي سعة وفيه ان المصدر قاصرة العمل لا يجب فيه وجوب
 الفاعل لقوله اطعمهم من باب عدم الفاعل لعدم الاقتصار على
 الجوابين لان باب حذف الفاعل والمثله السابق من باب تقدير
 الفاعل لان باب حذف الفاعل شيئا من حيث هو المحذوف من باب
 التنازع من حيث وجاز افعال الثاني عند اقتصار الاول الفاعل
 والجواب معترضه لبيان خلاف الغراء والواو والقرينة خلافا
 للغراء أي بخلاف هذا القول بالجواز خلافا للغراء فإنه يمنع جواز
 ذلك للزوم احد المحظورين الاضمار قبل الذكر او حذف
 الفاعل وروى عنه تزييت الرافعي او اضماع بعد الظاهر
 كما في صورة تأخير الناصب يقال ضربني وأكرمني زيد هو
 ضربني وأكرمته زيدا هو ورواية اللذان غير مشهورة عنه
 وحذف عطف على قوله ضربت للفعول كمر راعى التكرار
 لود كروى عن الاضمار قبل الذكر في الفضله وهو يمنع ويرى جله

شاذ ان استثنى من جملته ما يقع عنه فعل الماسم فاعله لا أي و
 ان لم تستثن عنه أظهرت جزاء الشرط أي أظهرت للفعول بنحو حسبي مطلقا
 وحسب زيد مطلقا لا يجوز حذف احد فعول باب حسبت ويجوز
 اضماعه ليلزم الاضمار قبل الذكر في الفضله وان اعلت الفعل الاول عطف
 على الشرط السابقة وهي قوله فان اعلت الثاني أظهرت جزاء الشرط الفاعل في
 الفعل الثاني محض بني وأكرمته زيدا وأضرت للفعول ويتعلق باضماره
 للفعول قوله على القول المختار ليلزم المحذوف على الثاني غير متوجه
 الى المذكور لان اضماعه ليس في الذكر لعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول
 وهو تقدم على ما يفهم في الفعل الثاني حكما لا يحذف مع اضماع اضماعه
 ان يمنع مانع أي أظهرت في جميع الاوقات لا وقت منع مانع عن الاضمار يظهر
 للفعول بنحو حسبي وحسبهما مطلقين الزيدان مطلقا حيث عمل حسبي
 فعل الزيدان مطلقا حيث عمل حسبي فعل الزيدان فاعله لا مطلقا
 مفعولا له وأضرت للفعول الاول في حسبهما وأظهرت الثاني وهو مطلقا
 مانع وهو انه لو أظهرت في افعال العباد وهو قوله مطلقا قول القيس
 أي قوله وهو مبتدأ أو لا أو لا أو لا في قوله حسبي كقوله في قوله
 قليل من اللان وهذا الصريح يدل من قول القيس وأكرمته زيدا كما لا يخفى
 من قول القيس ذلك المجدد المثل الثاني أي لو ثبت ان سمي لا في حسبه
 كقوله قليل من اللان ولم اطلب عطف على كقوله في رعايا الاول
 ان كان عطف على جميع الشرطية او انظر الى حيث لا يكون ح
 في حين لو فله يصبر حيث لا يسد المعنى ولا يسوغ ان يكون الواو
 للجان لان اللان قبل العطف فيستلزم كون الشرط منزوعا للكفاية

الجوابان وكذا السعي لمجدد
 ليس خبره أي من باب التنازع
 كان لم يطلب هو

للفتور بانقضاء الطلب وليس كذلك تحقق الشيء لادنى معيشة مع كتابه قليل
 من المال مطلق الطلب او لم يطلبه لنفسه او لم يملكه الى ان يفعل
 وهذا على تقدير ترجحها الى قليل من المال لاستلزامه انقضاء كفاية قليل من
 المال وبوت طلبه على حقيقته او التي يجعل للفتور شرطاً واجزاً ايده
 او ما عطف على احدها استيفاء من ذلك مثبتاً لمفعولاً له فحصل من حكمها
 فصل المتبادر لشيء متعلق بالفاعل حتى يمتد بعضه نحو فعلوا فعلوا فعلوا
 اي فعل لم يذكر فاعله على ذكره لبيان الاطراد لمفعول ولا بد من ان يتبع
 التبع حيث كان في الاصل مفعولاً لا يردح من كون مفعولاً وصار فاعله
 هذا الفاعل على حذف صفة مفعول فاعله مفعول ما لم يسم فاعله حذف
 واقيم ذلك للمفعول هو كذا الضمير المستتر وانما كذا يلية تسم اسماء الفعل
 الى قولهم اي الفاعل وشرطه مفعول اي شرطه مفعول ما لم يسم فاعله ان
 لا يوصف الفعل الى فعل ويصنع الفاعل لا يصفه للمفعول او الى هذا
 ونحوها ما ينشئ عن المفعول فيكون من باب حذف المفعول او الى ذلك
 المجهول والمضارع المجهول والمضارع المجهول فتناول نحو افعل و
 استعمل وغيرها وهذا من باب ذكر العلم واداء صفة الشهيرة نحو كحل
 ونحو منى اي كحل جبار عادل قاهر لا يقع موقع الفاعل للمفعول
 الثاني من مفعول باب عزل لا يستند الى المفعول الاول اسناداً
 تماماً فلو استند الفعل الى المفعول كونه مستنداً وسنداً اليه معاً مع كون كل اسناد
 تماماً بخلافه في خلافه اي يخرى ضرب زيد لان احداً لا ساند في وهو اسناد
 المصدر بغير تمام والمفعول الثاني من باب عزل او كحل كحل المفعول
 الثاني من باب عزل في كونه مستنداً او كذا ثاني مفاعله عند اللبس نحو كحل

مفعول

على لفظه بخلاف اعلمت زيداً اهتد ذاهية والمفعول له ولو لم يخلف
 ضرب للمذهب وانما لم يقع موقعه لانه جواب لم ويجعل السؤال من كذا
 قبل تمام الكلام في الذي يستعمل ضرب للمذهب وفيه واذا استعمل
 كونه بعد انما والى جواب لم وفيه لان الضرب فيما قصد عليه شتر
 بالعليه فلو استند اليه فانت الضرب ولا شعار وفيه ان يلزم الجواز على
 هذا لو قام في نه والفتح مطلق وايضا الضرب في الظرف مشعر
 بالظرف ومع ذلك يجوز ان الاسناد الى والمفعول مع كذا
 اي كالمفعول الثاني من باب عزل والثالث من باب عزل في
 الامتداد يقعان موقع الفاعل لان الواو يمنع الاسناد وتركها تغير
 ماهية المفعول مع واو او جلد المفعول يرقى الكلام مع غير من
 التفاصيل يبين للمفعول بـ كـ اي لا سناد الفعل اليه لبقاء الفعل
 للمجهول له وكون اسناده اليه حقيقة والى غير من الملاحظات
 مجازاً او يشار الى غير الحقيقة مع امكانها ولا يرجح عليه
 للمفعول المطلق والزمان بالجزيرة ولا المكان بجملة زمنية لكل
 لان الفعل المجهول يخرى بـ في ذلك تقول جلدك ضرب زيد
 اقيم للمفعول بمقام الفاعل في الجملة ظرف زمان اسناد المفعول
 مكان ضربات زيد او مفعول مطلق للذي باعتبار الصفة في داره
 مفعول به او اسطر حرف الجر على اصطلاح الجوزر واسما على
 اصطلاحه في مفعول في خبر حيث جعل تقديره في شرط الضرب لا
 اشارة للمفعول فيه فيلزم تكرار ظرف المكان وترك نظيره
 المفعول به بالواسطة فتبين زيد كثر في ان قيل قوله اذا وجد

وقوله تعين له وقوله تعين اسم مستقبلا وقوله تعين زيد
ماضي فالكلام غير مستقيم قبل الماضي بمعنى المستقبل كما في قوله تعالى
فخرج من في السماوات والفا تقبل على القبول المذكور لانه اذا قيل
تقبل كذا تعين زيد فكذلك قبل كذا لانه تعين فيه زيد كما ترى
فان لم يكن كان تاما اي فان لم يوجد المفعول بجميع الجميع
للفاعيل سواء اى مستويا لاستواء الكل في عدم بناء الفعل لكونه
الاسناد اليه بخلافه فان قيل اريد بـ جميع المفاعيل مع المفعول به لم
يستقيم كبقية على في لانه لم يكن وان اريد جميع ماضي المفعول
به في سواء مطلقا وجد المفعول به او لم يوجد قيل المراد
ان لم يوجد المفعول به فجميع سواء في الجواز وعند وجوده كانت
سواء في عدم الجواز والمراد ان لم يوجد المفعول به فجميع ما يترك
في التركيب من المفاعيل سواء وان وجد فجميع ما يترك منها ليس
بـ سواء لترجى المفعول بـ سواء قال والباقى سواء لما انضم
واظهر والمفعول كلا والمفعول باب اعطيت وكسوت اي
الفعل المقدي الى مفعولين ثانيه ما غير الاول اولى في قيامه اي قيامه
الفاعل من المفعول الثاني لان مكس وعايد اي اخذ فهو ان سواء لما
واليق بالمقام مقامه ويجب عند القبول على زيد عمر ولما
اي المفعول للمبتدأ مبتدأ بمقدم لمن وللمدح على قوله
فنه الفاعل والخبر بجميع ما في فصل واحد كان الكل من بها
عليها هو الاصل واشركها الفاعل للمعزى وغيره لك فالمبتدأ
مبتدأ هو غير الفصل فان يحيى ماله اي غير الفصل فحد المبتدأ

والخبر ووجه الفاعل مفعول ماله سيم فالمبتدأ الكل في بعض العدد
بالخط المستفاد من المقام مكان الطراد والانكاس وخرج بذلك
في بعضها اي كون صورة للمعزى في صورة الانكفاء وقد صرح المعزى
صانع الحي من نعمان اسم الفعل مبتدأ وفي غيره اسم لفظ او فقد
وهو خبر المبتدأ المجوز صفة الاسم ويعلق بقوله من ما هذه الحو
اللفظية اي الاسم الذي لم يوجد في عامل لفظي واخر عن اسم
الذي فيه عامل لفظي فان قيل التحريم سلب الوجود معنى سلب
الكل اي وجب سلب العموم لا عموم السلب في صدق عند عدم بعض
العمل ووجود بعض لان التحريم من ثبوت الوجود كما كان في الوجود
العدم يكون بلا افراق ايضا قيل التحريم وان كان سلبا لكن على
وجه العدول اذا النسبة لما يجاز واثبت التحريم من جميع الحو
بان لا يوجد في عامل على سبيل عموم السلب لا سلب العموم او يقا
سلبا ان بمعنى السلب المسيطر مفسد سلب العموم وسلب العموم
يحتمل ثبوت العدم وبلا افراق في عين احدهما وهو ثبوت
العدم بالقرينة اعلم ان التحريم يدل بقتضي الوجود وقد نزل لا مكان
منزلة الوجود كافي قوله ضيق ثم الركبة في سجان الذي
صغر جسم البعض وكجسم القبيل وقوله تعالى امتنا اثني ين و
لحييتنا اثني بين اللتمة العدم الاصيلة امانة وهنا من هذا
القبيل وقوله اللفظية اي للمسوبة الى اللفظ لبنه المفعول
الى المصدر او نسبة للمزنيات الى الكل وقر العلام جار المر
العوام اللفظية ببات كان وان وعلى حيث بيان ما هو مشر

بين المبتدأ والخبر فإلهما الاسمان المجرى عن العمل للفظية
 لا بناء والمشتق بينهما المجرى عن العمل التي من شأنها أن
 يدخل عليها ما في الأواب الثانية وفروها ليس إلا والمصروف
 المبتدأ وحده المجرى أن يطلق فلهذا لا يرد عليه نحو جيبك
 فيكون لأن الزايد غير متقدّم مسند إليه مفعول مالم يسم فاعله
 لقوله مسنداً أدعجاً معمداً على ذي الحال واحتراف
 من حيث المبتدأ والقسم الثاني من المبتدأ فأنه خارج عن هذا
 القسم أو المصروف أو التقسيم الممدوح حيث يتناول المصروف
 وهو قول لا سمكة التسمين أو لها من الممدوح والمجموع وليت
 للشيء أو التشكيك فلا ينافي التعريف الواقع بعد عرف
الشيء أو الفاسفهام لبعض الاعتقاد وهل ونحوه كان من ممتد
 وابن وكيف وكما وأيان كالألف وقيل لا وذكر الألف
 لا مسألة أو للتقييد ولم يعتبر في قولها بعد الموصول في نحو
 القيام أبو زيد لأن هذا القسم من المبتدأ ضروري لعدم
 آخر والخبر ضرورة هذا لزوم لعرب المصروف بأعراب الموصول
 كعرب ما بعد المعنى غير بأعرابها واقع حال من الضمير الواقع
 الظاهر غير ضمير مستتر فلا يرد أقام انتماد واحترافه عن عواقبها
 الزيدان لأن قائمان راغبان لضمير عائد إلى الزيدان ولو كان
 رافعا لهذا الظاهر لم يحتث به نحو زيد قائم مثال القسم الأول
 من المبتدأ وما أقام الزيدان مثال الصف الواقع بعد
 صرف الاستفهام فان طابعت الصف المذكورة مفرد مفعول به

لقوله طابعت أي كانت الصف والاسم المرفوع مفرد من قولهم فإلهما
 اسمان فإلهما واحداً واحترافه من المصروف متشعباً قائماً بالزيد
 أو نحو ما في قوله الزيدون فأنه خارج عن المبتدأ الاسم المراد
 أحدهما كون الصف مبتدأ وما بعده فاعله الاسم المستخرج في المقام
 للخط والآخر كون الصف جزءاً من المبتدأ وانما جازاً فيه لا
 سواء في تلك الحالة الأصل فلا يثبت للذين إلى أحدهما خلاف
 قائم زيد حيث لا يجوز في الواقع لخطوه من تحت الأصل واستلام
 حمله على المبتدأ بالحق المبتدأ عن تحريكه بين الذين اليبس إلى ما
 هو الأصل فيلبس وهذا هو الفرق بين جميع صور الالتباس في جواز
 الوجهين فأنه يقع ما قبل اعتبار منع تلحق المبتدأ في نحو زيد
 قائم لزوم الالتباس بالفاعل ولم يخرج وجهاً ولم يعتبر إلا
 لنباس هنا وجع الوجهان هنا فلا بد من بسبب أن الفرق مثل أقام
 زيد في مبتدأ أو خبر فإن قيل هذا القسم من المبتدأ ضروري
 لا يصح إلا عند عدم وجع آخر فلا يمان وجع آخر انتقلت الضرورة
 من أن جعل الاسم الظاهر فاعله فلا وجه في المصروف سوى
 وهو ما على أن مبتدأ انتقلت الضرورة والخبر مبتدأ وهو ضمير المصروف
 المجرى خبره إلى المجرى عن العمل للفظية اسماً أو جملة واحترافه
 عن اليبس عجزه ونحوه للمصروف المجرى أي إلى المبتدأ فلا يرد
 نحو زيد في زيد غير رب أبو وعلى هذا قول المغيرة للصف المذكور
 تأكيد وقوله به مفعول مالم يسم فاعله واحترافه عن
 القسم الأول من المبتدأ الغير صف آخر للصفة المذكورة

ان الذي لا يكون مفعولاً واقع بعد حرف النفي او الف استنهام بالرفع
 لظاهره لا يترتب عليه من القسم الثاني من المبدأ واصل المبدأ اي
 الاولى في المبدأ او مقتضى الدلائل فيه المقدم لا يترتب
 معنى ولا ضرورة البيان ومن ثم اي ولا يحل ان اصل المبدأ التقديم
جان هذا العلم وهو في امر زيد مع كون الخبر عالياً الى زيد
 المتأخر لفظاً المقدم رتبة لمكان اصالة مقدمه وانتم صامحها
 في الدار تعود الضمير الى الدار وهو في خبر الخبر الذي اصله التأخر
 فيلزم مع الضمير الى المتأخر لفظاً ورتبة وقد للتقليل يكون هـ
المبدأ مكن مع ان اصل التعريف اعلم ان في المبدأ اصلين هـ
 التقديم والتعريف فبين احدهما بالتصريح والاخر بالا لزام لا
 بيان قلنا التكرار ليس لزم بان اصل التعريف وايضا ان بيان التكرار
 عند بيان اصالة التقديم غير ملائم وكان الاولى ان يذكر هنا
 قوله وان كان المبدأ التكرار يلزم تأخير وتختلف هذا الأصل في
 بعض الوجوه وذلك اذا كان الخبر مصححاً المحو في الدار على اصل
 التكرار بعد ذكر التقديم بهذا التلخيص وفيه اذا تخصصت
 اي قبل شروعيها وجما اي وجب ان يكون ما زاد اية او مفعول التكرار
 المحض في الباب محل العرض المطلوب وهو لا فهم ويرد عليه
 جواز كوكب انقضت وامت في الخبر ويرد اي جواز تكرر الفاعل
متى ولبعد فانه تخصيص الصفة وهي من جنس من شرط واحد
 في الدار ام امره فانه تخصيص العلم بنبوت الخبر لاحد الجنتين
 لان الخبر بعد العلم بغيره الصفات وانما علمت بالعلم بنبوت

الخبر لان المفضل المعاد له لا يترتب للسؤال من العلم باصل
 لاحد الجنتين وما احرفه فانه تخصص بصفة العلم وفيه خبر منك
 والجنتين والتبديل للمبدأ على مذهب جسيم وشرا هو اناب
 فانه تخصيص يكون فاعله معنى بارادة التقديم والتأخير على المبدأ
 شري من الضمير وجعله بقدره واحد فانه انما يحصل التخصص بتقديم
 ماحق التأخير وجب المحرر يكون المعنى ما اهره اناب لا شر اعلم
 ان الامر للخب بالسلح المعتادة قد يكون خيراً بان يكون الجانية
 جيبا والتأخير او المحرر اخبر ستر وقد يكون شراً بان يكون لصفا
 او عدوا والمحرر لينال غير مقاد ويتنام به كون شر الضمير الخطا
 يصح الفصل بالنسبة الى الخبر وعلى الثاني لا يصح في هذا الوصف حتى يصح
 القصر فيكون المعنى شر عظيم لاحقا واهر اناب وفي الدار جعل
 فانه تخصيص بتقديم الخبر الذي هو طرف فحين تكون حكماً
 اذا قيل في الدار علم ان ما بعد موصوف باستقراره في الدار فكان هـ
 تخصص بالصفة وسلام عليك فانه تخصيص يكون منقولاً
 الى المتكلم اذا المعنى سلمت سلام عليك ثم رفع لصدق الاستمرار
 والدوام هكذا قالوا واعرض بان سلمت معناه قلت سلام عليك
 فليس يتم للزم التسلسل والدور والتكرار والجواب وانا ان لم
 ان معنى سلمت قلت سلام عليك بل معناه قلت سلمت سلمت سلمت
 السلام عليك وذلك لا يجنب الى تقديم آخره يلزم التسلسل
 والدور فان قيل السلام لما كان صدر سلمت كان معنى قولك
 سلام عليك قول سلام عليك واقع عليك فيلزم بكون الخطا

قبل ما ذكرنا ذلك كذا ليس كذا بل انما هي الحظاظ بالارادة من اللفظ ^{الصلح}
 اوقه صاحب الغياب ملك الله مع منظر تقديره وحقه
 سلم حيث لا معنى لملك الله عليه ابد لا سيما الدعوى في الخبر
 مبتداء يعني ان ان اوصى الخبر ان لا يكون احد من الخلق
 وهذا يصح مثالا لوقوع الخبر جلة لصدور الخبر على ما لا يحكم لا
 في الخبر وقع بالخبر يجوز مبتداء اقول مبتداء ان اقول خبر المبتداء
 والخبر الاسمية خبر المبتداء الاول وينبغي ان يكون قبله ما مضى ^{بجمله}
 والخبر الفعلي خبر المبتداء ولا بد من جواب شرطه وذا في اذ فتح
 وقع الخبر فلا بد ان يطف على قوله فيكون خبره يحتاج الى عاقل
 من عاقل يعرف من الخبر الى المبتداء في خبره بالخبر لان الخبر حيث هي
 مستقلة فاذ اتعلق بشي يحتاج الى رابط والعايد منها ان يميز كاللحم في
 ثم الربح وشعب الجهر المنظر موضع الضم في عاقله بالعادة وكونه
 الخبر في المبتداء في قوله هو الله احد وهو ليس عايد خبره لان
 يتعلق ببدء لا كان مضارعا لضاف نحو لا حفظ القرآن عندك
 وقد عرفت العايد للقرية بخلاف الكونتين والتمن متولن به هم
 اي الكونين متولن منه بقرينة اذ بايع البر والتمن لا يغير خبره للتمن
 وما وقع طرعا في الخبر الذي وقع طرعا او وقع في التركيب حال كونه
 طرعا فالأكثر اي اكثر الخفاء والفاء في خبر المبتداء المنضم لمعني
 الشرط لكي يوصوفا فعل الله على انه هو خبر المبتداء الثاني و
 الجلة خبر المبتداء الاول مقدرا اي فرضي وملتزم بحمل
 قول في معنى هذا البناء وما معنى قوله مقدرا جملة والمقدور هو الجلة لا

بجمله

لا ظرف

لا الظرف قبل والمقدور بالخبر لان الصلح في الفعل يتقدم عامله
 في الظرف اخرى وكذا اذا وقع صلا مقدر به لا يحاد اذا وقع خبرا
 وكان الظرف المستقر به التيام مقام عامله في فعل الفعل الذي هو
 المصل اول من جملته في الخبر وقال الكوفيون هو مقدرا بلسم الشا
 لان المصل في الخبر لا يرد وكان المقدرا لو كان فعلا لا فاعه يعني
 زيد في الذا الدعوى وليس كذلك وكان المقدرا حال من الضم
 له منتقلا الى الظرف والقول بخلاف المص من اهلون يحلوا
 الفعل واذا كان اذا شرط وهذا شروع في بيان موجبات
 تقيم المبتداء المبتداء مستقلة على ما هو موصول او موصوف
 بمعنى الشيء صدر الحكم فاعل الظرف او مبتداء مستقدم
 الخبر والجلة صلا فاستفهام وغيره فانه يجب تقديمه لا
 يبطل صمدية ولا يرد من اقول يجوز ان يكون فان من مبتداء
 مشتق على بالصدر الكلام وهو الاستفهام بمعنى اهذا اقول
 لم ذلك او زيد اقول لم عمروام غيرهما او كمالا اي اذا
 كان المبتداء والخبر معرفين فانه يحسن تقديمه لانه لو لم
 لم التباس الاخر به نحو قوله بنو ابياتنا وابو حنيفة
 ابو يوسف والمخوف زيد المطلق او المطلق زيد فحين الاسم
 متعريف للابتداء والصف الخبر وليس له سيد لان الخبر
 يعم اشتقاق وجوده في الصحيح والحق ووقع الاسم خبرا
 بمعنى المسمى بكونه الوصف بمبتداء بمعنى الذات الذي انصف
 بكذا او تساوين والاول او كانا متساويين ^{بجمله}

التساوي في التخصيص والتعريف والتخصيص متفقين في كونها
 معقولين لكن اشارة التساوي في التعريف فصرح بقوله او كانا متفقين
 تحذف عن هذا الوجه مثل افضل منك متبداً افضل من خبر او كانا
 عطف على قوله او كانا متفقين الخبر فحذفه لسطحاً حياً وفرد الابد
 باعتبار الصورة فلا يبرهن نحو قولنا ان الزيد ان حيث يجوز الزيد ان يقوم
 لعدم اللبس الا انما علم كون واحد لللسان لا ان الخبر لخصه صورة لا يحصل
 بخلاف زيد قائم على الخبر فحصل له خصوصية اذا تضمنه المستكن اعتباراً
 له صوري ولا جعل ان كان زيد فغيره واقع في فهمه استكن
 فاعرف في اعتبار ان يكون فعله غير نحو زيد قائم ان كان تضاهي
 الخبر في جازي لاي ابتداء مثل زيد قائم اذا لو اخرها تقديم لابتداء على
 الخبر للصور واللبس والاشارة قصده الخبر للفرق الذي ليس عليه
 صور بخلاف زيد ان اوب حيث لا يصل صدارة لصدرة على جازي
 كما هو صورة او بوصف منقول بنفسه ليدل على وصفه بالملحوظ
 كالاستفهام وغير فاعل الخبر او متبداً متقدماً الخبر والخبر الاستسمية
 صلة او صفة نحو ان خبر زيد متبداً اذا لو اخرها بصل صدارة لو كان
 تقديم الخبر صحيح الى الابداء للتركيب مختصاً بصل في الدار
 فان خبره تخصص لابتداء بتقديمه ولا خلاف في لابتداء بصل تخصصه
 بصل او كان لفظه اي متعلق الخبر السادس فليروا على انه
 عين متوكل واسم كان قوله صير كان في لابتداء اذا لو اخره بصل
 قبل الذكر مثل على التمر متبداً اي مثل التمر متبداً وفي خبره متعلق
 وهو على التمر متعلق بالخبر والخبر وعمل او حاصل الذي هو خبر

انه لا يتبين انما على
 وجب خبره لاشارة تقدمه
 اي ٢٢

او على الخبر هو قوله على التمر والتمر متعلق بالخبر اي بصل اي بصل
 الاسم او صفة او خبر عن الموصوف اي حصل او حاصل على التمر زيداً مثلاً
 او كان الخبر عن ان بان ان مع اسمها خبرها الاول المقدم متبداً
 اللبس الا ان اليبس نحو لولا لالت قائم حتى كان كذا مثل عندي
 لالت قائم فان ان مع اسمها خبرها عن المقدم متبداً وعندي
 خبره تقدم عليه الثاني لليبس المتوخى بالكون اي عندي فالتك
 وجب خبره لقوله ان ان من مع ما عطف عليه اي تقدم خبره
 على المتبداً وقد التقليل او التحقيق يقع خبره فيكون اثنين
 فصاعداً ويجب التقدم نحو قولنا كذا امض وكذا بقى اسود
 ايضاً وهما اما جعل خبر زيد متبداً قد خبره وهو لا عاقل وقد
 مثل قد الباقى يتخصص المتبداً معنى لانه وهو ملزم الثاني للكون
 وقيل سبقت الاول للشأن ويرد عليه نحو ماكم من لغز ان الله لا
 ان يراد السبب للحكم والاختيار فيصح اي لا يمنع دخول الثاني في الخبر
 الا قصد السببية او الملزمة ولا فائدة ذلك الى المتبداً المتضمن
 معنى لانه الاسم خبر الوصول بفعل او ظرف اي الذي وصل بفعل
 او ظرف وهو صفة الاسم او الكثرة والموصوف اي التي وصفت
 بها اي بفعل او ظرف وتنفق ان يقول لان العايد الى المعطوف
 والمعطوف الى الجملة او غير نحو زيد او محروم قائم ولا يقال قائم ان
 الا ان المراد احد المذكورين فان قيل تعريف الخبر بن يتخصص للمصداق
 والمتبداً الداخل عليه واسمها زيد فلتطابق والمتضمن ظرف لانه
 كمن وما والمتبداً الموصوف بهذا الموصوف نحو ان الموت الذي

نفروا عنه فلا ملا فيكون هذا الباب فكيف استوفى الحرف في الفاء
في التبيين الاولين حرف الشرح اما الاول فظاهر لان ما حرف
الشرط واما الثاني فانه يتضمن وجوب الحكم الشرط والخبراء من ليد
الفاء في مواضع الشرط وجواز امتناع في مظانها ما جعل المانع
مستقبلا حتما في جميع المضاع وغيره لك اختلاف المبتدأ المتضمن
لمعنى الشرط فانه لا يثبت في جميع الفاء وان كان اسميا ولا يجعل
للمانع معنى المستقبل حتما بل يجوز في كلا الوجهين ولا يخرج المضاع
فذكر التبيين المذكورين في هذا الباب ليس يريد بقوله ما التعميم
فالوصول بعض اللفظ مثل الذي مبتدأه يأتي في صلة او في الدار
واوليين يرد بين الشرطين بل بين باب عطف عبارة على عبارة
اي يقال يأتي او يقال في الدار مكان يأتي في دهم خبر المبتدأ
وكل رجل يأتي او في الدار اي يقال في الدار فله درهم وليت واعد
عطف على ليت ما كان بلا اتفاق اي بلا اتفاق نحو بين لبطان
صدارة الشرط مدحها ولغير الخلة بها من القطع فوجوب الحذف على
تقدير وجود الشرط في التثنية فان قيل باب كل كان وابتدأت ايضا
ما كان دخول الفاء بلا اتفاق بين الحروف لا مطلقا ولكن بعضهم
ان هما اي لا اتفاق بل ليت ولعل في منع الفاء والصحيح خلافه
بديان قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا
فلهم عذاب جهنم وقوله تعالى ان الموت الذي نفروا منه فانه
ملا فيكم وفي حل الفاء على الزيادة او التعليل وحذفت للتعبير
بعد لا يخفى وتركان في بعض الآيات نحو قوله تعالى ان الذين آمنوا و

وعملوا الصالحات فلهم اجرهم عند ربهم وقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا
الصالحات فلهم جنات تجري من تحتها الانهار لا يدخلونها فيها
ما نفروا من دهرها في التبعاء الذي تضمن معنى الشرط في خبر الحروف
لا في خبر الوجوب فان قيل كما اختلف في ان اختلف في ان كان
ولكن فالوجه يقتضي ان يبين الاختلاف في قول القائل
بالمعنى ان يوجب دليل الاستعانة الفاء في فنيه لاختلاف وفي غيرها
اختلف في ان ان الفاء بها قول البعض على خلاف كما
وفي وقد يحذف المبتدأ لقيام اي وقت حصول ترتيبه
لفظية او عقلية جاز ان يحد فاجاز او قد يجب حذف كما
في المخصص بالمدح او الذم نحو نعم الرجل زيد بن ربي او الرجل
عمر وبتقدير هو وفي الصفة للمقطوع رفاعا نحو الحمد لله الحميد
اي هو الحميد وفي زيد الخبر كذا اي هو كذا ولم يذكر ذلك
لانه لا اعمد كازعم البعض وعلوه يكون المبتدأ ركنا في ليس
يديد لان الركيزة لا ينافي وجوب الحذف بموجب الآثار
ان الخبر ركز وقد يجب حذف وكقوله المستهمل اي نظير
مثل قول طالب الحلال ورائع الصوت عند روي الحلال الحلال
اي هذا الحلال بالهزة الخالية وليس من باب حذف الخبر
بتقدير الحلال لهذا لان المقصود نفس الحلال لا تعيينه
بالاشارة والله تعالى بالتمثيل لانه يتوهم نصب الحلال عنده
الوقف والخبر جاز اي وقد يحذف الخبر حذف فاجاز امثال
خرجت اي ونظير مثل هذا الكلام فاذا السبع الفاء عطفه

واذ الحاجة وهي عند البر طرف مكان فيعلم خبرين الخبر فلا
 يحتاج الى تقدير الخبر فيكون المعنى خرجت في ذلك المكان السبع
 وكبره عليه نحو خرجت فاذا السبع بالباب لاحتمال ان يكون قوله
 بالباب بدلا وعند غير طرف زمان وهو لا يصلح خبر عن الخبر
 فيكون بالباب بدلا وعند غير خلاف زمان وهو لا يصلح خبر
 طرف المعنى المتبادر من قوله من زمانه لانهم لم يلقوا في قلب الطرف
 مدفوعا به بتقدير فلبات زمان وجود السبع ويمكن ان يتعلق اذا
 بالخبر بقدر خلاص من نحو واقف واحضر فانه يكون مستقرا
 حتى ينضم خبره الى زمان الخبر وفيه وجوب اى حذف واجب
 فيما التزم اى في تركيب التزم فيه او مصدره في خبره اى وقت
 التزم من الخبر موضع في موضع اى من مع حذف خبره اى خبر الخبر
 مثل لو كان زيد اى كل اسم وقع بعد اى لو كان خبره عاما يجب
 حذف خبره جوابا باسمه نحو واد كان الخبر خاصا لا يجب
 حذفه نحو ولا الشعر بالعلم اذ يري كنت اليوم آخر من
 لبيد وقال الكوفيون صومين باب حذف الفعل اى
 لو لا وجد زيد مكان كذا الشبه لو لا يحذف الشرط ولاختصاصا
 لو لا وجد زيد كذا الشبه لو لا يحذف الشرط ولاختصاصا
 لو لا وجد زيد كذا الشبه لو لا يحذف الشرط ولاختصاصا
 عليها مثل ضرب زيد قايما اى كل مبتدأ كان مصدره موصوفا
 او تباين مضافا الى المفعول او المفعول اى كل ما بعده حال
 مفعول او جمل او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر
 يجب حذف خبره لستدخاله لستد من ضرب زيد قايما او

اى لو لا زيد جود مكان كذا
 معنى في خبره

او قايما وان ضربت زيد قايما او كثر شرطي الذي بنى قايما
 ما يكون الا ضرب قايما او ضرب زيد قايما ما ذهب فذهب الخبر
 لان تقدير ضرب زيد قايما يحصل اذا كان قايما يحصل قايما
 حاله وكان تاما واذ امر فاستقر او تعاضل البدن الذي ليس بخبر
 وقال الكوفيون تقدير ضرب زيد قايما حاصل يجعل من
 مطلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير مصدر شئ من
 وتقدير المبتدأ المقصود منه موصوف بدلالة الاستعمال وقيل
 تقدير ضرب زيد ضربى او ضرب قايما يحذف مصدره مثلا
 وانما خبره اى قيل هو مبتدأ ولا خبر له ومنه ما ظاهره وكل
 جمل وضعت اى وكل جمل وحرفه متقاربان او متقاربان الى
 ان كل مبتدأ يحذف عليه شئ او بمعنى مع يجب حذف خبره
 لاغناء الواو التي بمعنى مع عنده وسد مسدود وقيل حذف الخبر
 في مثل قال لا واجب لان الخبر المحذوف من نحو متقاربان او متقاربان
 خبر التقدير فزيد المبتدأ الثاني وهو قوله وصيغة مسدود
 اذ المبتدأ لا يكون ساء واسد الخبر والجواب ان يقال المبتدأ
 الثاني ليس سد الخبر المحذوف من حيث هو خبر الاول
 فيجب حذفه من هذا الوجه وان كان لا يدس من حيث انه
 خبر ولا يميزه الى وجوب حذف الخبر سد الشئ مسدود من كل قاي
 لم يقل تقدير الخبر مفعول او يحذف وسيعة فيكون المحذوف
 متعلق بالخبر فيقتدر مسدود وتعرفت اى تعرفت ويقال لك ما اضم
 به والراد ان كل مبتدأ او يكون متماجا برب يجب حذف خبره لستد

زمان

مسح لا تفعل الخبر ان قد خبر ان لان خبر لا فرع واسم ما ولا
فرع معمول الفعل الجاهل مع شذوذه في اختلاف خبر ان ونحوها
عطف على ان اي امثالها وانما هما من الحروف المشبهة وهي ان
وكأن وكفى وليست واحدا هو المسند ابتداء كلامه وقوله
خبر ان مبتداء خبر وف الخبر يقرب من سابق اي من خبر ان والدار
بقوله المسند الى الهمزة بتعريفه في ضرب في ان زيدا
يضرب ابوه وان رجلا حسنا قائم واكثر منه عن كل ما ليس
بمسند بعد دخول خبر خبر ان واخواتها هذه الحروف
اي احدها هذه الحروف وهي ان واخواتها مثل ان زيدا قائم
فانه مسند بعد دخول ان وامر اي مثله ان اي حكمه كامر كنان
اي حكم خبر مبتداء في اقامه من كونه مفرغ او جمله وفي الكلام من
كونه مفرغ او متعددا او مذكورا او محذورا او في شرطه من
الله اذ كان محذورا بدنه ما يد وقيل في الخبر المبتداء في ان خبرها
لا يكون مفرغ انضمنا لما مر منه الكلام الا في نقدية اي
في جميع الاوصاف الا في هذه الصنف حيث لا خبر فان فيه جوازا
وامتناعا فقد جاز تقديم خبر المبتداء ولم يجز تقديم خبر ان
لان في تقديمه قلب صورة عمل المقصود به لا يخطا في
عمل الفعل وهي اخير المصوب عن الرفع ولو قال الا في التقديم
لكان اصوب الا اذا كان خروفا اي التقديم غير جائز في
جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفا فيجوز ان يتقدم حيث
يتوحد في الظروف فلا يتبع في غير خبر لا مبتداء محذوف

لغيره من خبر لا وفي خبر لا مبتداء في خبر لا هو فصل المسند خبر
التي صفه اي لا الحجاز في الخبر اي التي حكم الخبر اذ لا جعل قائم
مذوق في القام لا في الخبر المسند لا اسم لا فله يرد نحو ضرب في
رجل يضرب ابوه وهذا خرج اسم لكونه ما ليس بمسند بعد حروفها
فلا تتبع بقرينة ذكره في خبر لا يرد نحو رجل حسنا في الدار مثل
لا فلام جعل ظرف عدلين المثال المشهور وهو قوله رجل في الدار
لا فلام حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف اذكر كرجل غلام
رجل محرم منصوب اليحوز ارتفاع صفة فلا يحتمل في ظرف
ان يكون صفة لقوله غلام رجل والمثال وان صلح محتمل ولا يتبع
اذا ترجع ولكذا اذا استوى الاحتمالان في ترجيح واذا انحط للنصود
فانجح كذا في بعض الشروح فالاحتمالان في الاحتمال اولي ففها اي
في الدار خبر بعد خبر لا ظرف لطيف والاحتمال لان الظرف لا ينفيد
بالظرف ويحذف من باب تعدد الخبر لزم ما على نحو الراجح بين
اسم للزوم للكذب بالتوحيد او جوازا ان قيل باستثناء الزوم
الكذب في العلم ان من حيث انهم علمان بالمباغدة والدواعاء فاني
بقوله فيها المثل يلزم الكذب بتي طر في كل غلام رجل وليكون
مثله في خبرها الظرف وغيرها ويحذف خبر لا محذوفا
كثير او بوزنهم لا يثبتون اصله او في اللفظ قائم في وجوب
للمحذوف فيقولون لا اهل وقال بعض السلف لا اهل والمال ويجوز
ما ترى خبرا في مثل لا رجل قائم ولا كسر فيمن الولد ان
على الصفه وون الخبر اسم ما ولا مبتداء محذوف الخبر اي

منه اسم ما ولا يورده السند اليه استيناف او خبره قوله السند اليه
وهو فضل المشتبهين في الشيء والمدخل على الاسم صفة ما
ولا يورده على بقوله ليس هو السند اليه اي لا يورده السند اليه خبره
فيكون غير تابع لمفعول يورده اي ما زيد او قائم وفيه وما زيد
قائما او خرج به باليس سند اليه بعد دخولها طرف السند اليه خرج
بغير اسم ما ولا مثل ما زيد قائما ولا رجل اي بالذكور لان
لا يعمل الا في الذكر افضل وهو اي ليس او اجر اجرك ليس
او التثنية ليس في الاشارة لقصور ثبوتها لان ليس في
الحال ولا ليس كذلك فقصر على موزة التثنية نحو قوله من
صديق يريها فانما ابن قيس لا يريها في النصوبات
لما فرغ من المرفوعات ثم فرغ من النصوبات وقدمها على المرفوعات
لكنها وطفة النسب هو اصل او مبتداء ما اشتمل على علم وهو
النسب او لا فساو اياه المفعول اي لفظة المنزلة في المفعول
ففيه اي ما اشتمل على علم المفعولية والفاء لتفسير المفعول
للمطلق مبتداء متقدم للمفعول وسي مطلقا ان من غير مقتديا
لحرف وانما قدم المفعول لانه اصل النصوبات ثم قدم منها
مفعولا مطلقا اذ هو مفعول حقيقة واصطلاحا وروى
ما عداه وهذا سمي اية مطلقا لان مفعول الحقيقة لا يري انك
اذا قلت ضربت زيدا فالمراد هو فعلك لا زيد ولا مفعول
بل تفسيره بغير خلاف المفعول فانه قد يتيقن بالحرف
فالمراد من قوله على المفعول فيه واخره لتعيينها بالحرف

وقد

فلم يورده على المفعول فيه واخره لتعيينها بالحرف
لكن في المفعول فيه قد يكون محذورا وانما في الامة النسب ويكون
اللفظ واسطة البنية فلهذا على المفعول الذي يجازي ذكر الواسطة في
جميع احواله ثم قوله على المفعول **مع** الذي لا يجوز فيه ترك
الواسطة اصلا وهو مبتداء اسم آخر اي عن ضرب ضرب زيدا
فان ضربا ثانيا يصدق عليه انه ضارب فاعلم ان ذكره بعينه كذا ليس
بمفعول طلق لا زيلين باسم وفيه ان فاعل الفعل الاول انما فعل الحدث
لا يجمع الحدث والزمان فلا يدخل ضرب ضرب زيدا في ذلك وان
لم يرد كما في الحديث وجوزوا وجدا لا اسم حدث حكما
فقد جرد على ما تروى وجمع جنة وشرف شرفا فاعلم
يرد عليه نحو ضرب ضربا فانه لم يفعل الفاعل اذ المصدر المجرور
فعل يرد عليه عز يركض ضربا مذكورا يرد عليه ضرب
الرقاب من حيث ان فعله عز يركض يركضه يركضه يركضه
سوطا والجواب عن كل ما يرد على قوله المحذورات التسليم و
اعتبار الحقيقة والحكمي من ذلك ولا يرد عليه محذورات كراحي
او اقصا كونه مفعولا لا مفعولا مطلقا لا اعتبار الحقيقة كونه
ينفي عن بعض القوم كالاخرين كزوج ما اخرج بها باعتبار
الحقيقة قوله بعينه احتراز عن المفعول لانه اذا قصد فيه
كونه فاعلا لفعل المصدر المذكور فلا يخرج باعتباره
لكن ليس بعينه فخرج بهذا التثنية وقد يكون المفعول المطلق
لأنه لا يرد حيث لا يزيد منه مفعول على مفعول النوع حيث

الحقيقة

دل على بعض الزام والعدد حيث دل على العدد مثل جلت بطي
للتأكيد وجلت النوع وجلت العدد فالقول اي لا والفتحة
لا يثنى ولا يجمع لان الفعل لا يثنى ولا يجمع هكذا ما هو
مفهوم لا يزال على المناهضة المتأخر من الدال على العدد والفتحة
والجمع يتلزمان العدد بخلافه حتى ياتي النوع والعدد لا يحتمل
كل نفس العدد وقد يكون المصدر او المفعول المطلق بغير
لفظه اي مقار لفظ الفعل مادة صيغة كعدت جلوسا او بابا انك
بنانا والحاصل انه قيل ان اريد بقول لفظية صيغة يكون غرضه
ضرب من هذا القبيل لا اختلاف الصيغة وان اريد بمادة لا يكون غرضه
الفتحة بنانا مستقيلا راد للمادة ولا يجعل غرضه بنانا من هذا
القبيل او يراد بغير لفظ مادة او بابا فيندرج تحتها ^{للمعنى} لا يكون
فانه يفيد بطلان من لفظه نحو عدت جلوسا وقد حذف الفعل
النائب للمفعول المطلق لقيام وقت قيام قرينه جوارا اي حذفا
جاء القول بكونهم من سفر غير مقدم او قدمت وقد ما جرت
وهو من تفصيل مصدره باعتبار الوصف والمضاف اليه
لان اسم التفصيل الحكم ما انصف اليه وجوبا عطفا على جوارا
اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا او حذف اسم مع او سمع
نحو سقيا اي سقيا الله سقيا اي سقيا اي سقيا الله سقيا
فجئت اى خارج جئت وجدا اى جدي جدي هو قطع الكف
وجدا واستعمال الفعل فيما انزل من غرضه جديا فليس يصح
بعضهم قد واوجب الحذف في نحو هذا لو تكرار باستعماله

مع اللام ونكر الى كرت نكران جيبا اي عجت جيبا
فانه لم يعمل الجيبا عامل هذا المصدر في كلامهم وهذا معنى
وجوب الحذف سماعا وقبلا عطفا على قرينه سماعا في موضع
منها اي من تلك المواضع ما اى موضع وقع المصدر فيه ونما
وجوبا لحذف فيه لوجوه القرينة والتأنيد عند الحذف
مشتبا حال واحترز بد من غويا زيد غير البعد في ظرف وقع
واحترز عن غرضه شرا او معنى نفي كافي انما ادخل على
منها وفيه على اسم الحذف ما سرت الاسير ليريد لا يكون للمصدر
جراعة اي من ذلك الاسم احترزا عن غرضه ما سري
الاسير شديد او وقع المصدر مكررا ووقع
موضع الخبر غير خبره ليريد نحو ذلك الارض دكا وكا
انما جع بين الضابطين لا شرا لكما في الوقوع بعد اسم
لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الاسير اي يدير اسير امثال
الكرة وما انت الاسير سارا يدير البريد يقال بالقاء سبه
بيل مثال المعرف وانما انت نير سيرا مثال معنى الشئ
ونير سيرا امثال ما وقع مكررا ونها اي من
تلك المواضع ما اى موضع وقع المصدر فيه وما ابتدأ
مقدم الخبر تفصيلا لا شرا لكما ليريد تفصيلا لمضمون
جمله نحو زيد سارا فمضون الترتيب او البعد مضمون جمله
احترزا عما اذا وقع تفصيلا لا شرا لكما ليريد تفصيلا لمضمون
سفر قريبا او بعيدا وفيه نحو زيد سارا فاما يصح حذرا او يقتض

اعتدنا ما اولو ضربا ما انتادب ما دبا الى هلاكه كما تقدم احراز
عن المتأخر حتى تباينت ادب بين الضرب تادبا الى هلاكه كما ظن به
لما تفرقوا من الغنم او تعدون غنما فتدوا واعلم ان التفصيل انما يكون
للملح المتقدم ففكره قد تقدم توضيح وفيه من غنم والوفاق فاما غنم
ما جرد الى بعد الشد واما غنم فداها وانما يجب الحذف فيه لانه
للملح السابق مستلحقه وفيها اي من تلك المواضع ما اخرج
وقع المصدر فيه للثبوت لا لادراكه على شانه لمراد في معنى
احرازه عن غنم مرت به فاذا لا صوت صوت حسن على حاله
اي لا على الحدوث احرازه عن غنم مرت به فاذا لا صوت
مراد الصلحاء وعلم انهم لم يسمعوا بعد طرف وقع جد احرازه عن غنم
صوت زيد صوت حار صوت حار صوت حار صوت حار صوت حار صوت حار
عن غنم مرت به فاذا لا صوت صوت حار صوت حار صوت حار صوت حار
معنى المصدر وعلى صاحب عطف على اسم احرازه عن غنم مرت
بالله فاذا بصوت صوت حار صوت حار صوت حار صوت حار صوت حار
صوت حار لا مصدر وقع للثبوت على حار بعد جردوه في قوله
لصوت وهي شدة على اسم معنى المصدر وهو صوت وشدة
صلحه ذلك المصدر وهو المكي غنم الضيق في له وجب الحذف
فيه لانه الملح السابق مستلحقه وفيها اي من تلك المواضع
صريح التعليل وهي امارة مات ولها ومنها اي من تلك المواضع
ما موضع وقع المصدر فيه مضمون حال جلة لا محتمل صفة جلة احراز
على سبيل في الصابغة الاية ها اي لثلاث الجملتين اي غنم لثلاث

المصدر

للمصدر تحول الى الفاعل على خبره ولا يتعلق المصدر او على العكس
الف درهم مبتدا او فاعلا مصدر وقع مضمون حله وهي له
على الف درهم لان مضمون الاعتراف ولا محتمل لسواء ويحي
تاكيدا وتقرير النفس اي لا تزل ومنها ما وقع اي من تلك المواضع
موضع وقع المصدر فيه مضمون حال جلة ها اي لثلاث الجملتين
محتمل اي غنم ذلك المصدر بخذ قد قام احرازه اي صدقا
فانه مصدر وقع مضمون حله وهي قوله زيد قائم وطالعته غنم
لا على محتمل الصدوق والكذب والحق الباطل ويحي هذا المصدر
تاكيدا للملح الغنم اي لدفع غنم او لاجل الاحتمال غنم او لما يعنى
ير وصفه ان الحكم المحكم بغير المحتمل وان اعتد امراد ومنها
ما وقع المصدر فيه مضمون اي لا على الكبر والكبر مثل اليك
اي التبطاعتك الباب بعد الباب وسعدك اي سعدك
السعاد السعد سعاد والمصدر في هذا الباب مما عني وان كان
الحذف قياسا للفعول به هو اي اسم ولم يذكر كفا
بما سبق ما وقع عليه حقيقة او عبارة فلا يراد من خلق الله العالم
وصاحبه زيد او غيره او المراد ما يتعلق به الفعل بحيث لا يعقل الا
به فلا يراد خلق الله العالم وصاحبه زيد او هذا معنى مراد
الواقع فلا يلزم دعوى الوضع او بيان الاتصال او امر عليه
ان يجوز زيد في ضرب زيد لا يتوقف عليه تعقل الضرب و
الجبب بانه لا يتوقف عليه تعقل الضرب على البديهة وان لم يتوقف
بالشعيرين فعل والمراد به التعري دون الاصطلاح والزم

ضع

لانهم لم يوجبوا الفعل دون تصديقه عليه فتوقف عليه جوده الفعل لا
 تفعل اهية الفاعل لا فاعله في قوله الفاعل والفاعل ما وقع عليه
 الفعل فكان الحصر لان يقال صدق فيه الحقيقة فلا يرد عليه
 المفعول فيه وغيره فتوقف عليه الفعل نحو من زيد او قد يتقدم
 للمفعول به على الفعل وغيره من العوامل الملائمة وخص الفعل بالذكر
 لاصالة المفعول به لا لانه مفعول قوي فعلقه بعامله فعلق به مفعول
 وتعلقه لان جميع ما يقع عليه كونه غير ان وقد للتعليل بغير
 الفعل ان نصب للمفعول به لقيام اي وقت حصوله فربما لا يعلل
 او تعيين الحروف جواز اي حذف الجاز نحو زيد ابتدى يارب
 زيد انتم السائلين قال من نصب مفعول قال وجاز
 او حذف قال لجواز ان يرفع موضع وفي الخبر على انه يجوز فطر تحقيق و
 جوب الحذف في باب الامتناء او المنسوب على المدح والذم او التمجيد
 انما الاول محقق ليعمل المصارع في كل واحد من امره ونفسه
 اي انزل امره مع نفسه وانما الخبر لكم اي انتم وان التثنية
 وانصد ولحق لكم وهو الذي جدد وقبل هو مفعول محذوف
 اي انتم انتم خبر لكم وقبل هو خبر كى الحذف في اي انتم ايكم
 خبر لكم وفيه ما فطر لهدم الاطراف الاولى في قوله امر
فانصد او كون حذف كان بالحرف الشرطية وانه واه لا
سعد اي ايتت اهلها وطلعت سيم من البلد واخر بالياء
 الثاني للمنادي وهو المطلوب اقبال مفعول بالاسم فاعله
 المطلوب وخرج بما ليس بمطلوب لا يقال ونحو والله

لا يصدق عليه كونه مطلوب بالاول قال او يكون المراد المطلوب
 اقباله ولو حكى ان صدق عليه لا مطلوب الاجابة ويرى على هذا
 المذهب ما يرد لا قبل فانه مني عن الابد لا مطلوب اقبال ونحو
 يا صاوي يا ابن والياء والاداعي ونحو قوله والمعتانين
 يا فلان ما لا يتصور طلب اقبال الجواب ان الاول مطلوب لا يقال
 لصاحبه انتهى في هي عن الابد لا جود توجه فاختلاف الجهتان او
 يقال هو مطلوب اقبال حكما كونه مسؤل الاجابة كقولك يا الله
 واما الموق في موضع نيب استعاره بالكتابة وانه ما استعاره تخيل
 وطلب الاقبال فيها اطلاق بحرف اي بواحد حرف من الحروف الخمسة
 وهي يا واو هي اوى والهمزة واحترز به عن غلط اقبال
 زيد واناى زيدا وادعوت ونحو ذلك والجار متعلق بالمطلوب
 نيب كتاب حرف نيب وحذف في فيه وان لم يكن من الجهات كونه
 جاريا بحرف لفظ المكان كونه واسم فيه معنى الاستقرار ادعوت ان يصدق
 لفظا او تقديره ان يصدق للمنادي او الحرف وبيى للمنادي وانما قدم
 بيان البقاء والحفظ والفتح على النسب لعلها بالنسبة الى النصب
 والمطلب الاختصار بالترقيم في قوله ونصب مسواها على اي
 الضم والالف والواو يقع مسند الى قوله به وهو ما لم يسم فاعله
 لا ضمير في الاشارة ولا رفع محال ونحو الخبر الى الاسم بعيد
 ان كان للمنادي مسند اي معرفة كان كاملا ليس فيه اضافة
 ولا شبهة بالاضافة واحترز من المضاف والمضارع ليعرف لشبهه
 كالكاف ادعوت كالمشبهة كالكاف اياك وذلك في وقوعه معها الا

قد وروى الشيخ رحمه الله تعالى عن ابي عبد الله ان اي حكم ذكر واحد منها حكم للمناد
 المستقيم الكون في حكم كبر العاقل وهو خير للبشر الثاني والجملة الثانية
 خبر المبتدأ الاول مطلقا اي زمانا مطلقا اي سواه كما في قوله تعالى
 معنيتين او معنيتين للضاف او كبرتين والعلم اي المناقبة
 هو العلم للمصرف بابن اي يلفظ ابن وموشى ابن مصغر وابن ابنه
 ومشاوي او مجموع ما في حكمها هذا الباب لعدم الكثرة معنفا قال
 قول المولى الشريف الرازي عوارض بابن الجندار ما هنا من غرضه
 للمخبر بالبشر اي اختياره في العلم المذكور لموافقه حكمه
 الدين وقصد التخصيف لكثرة استعمال العلم ويجوز ان يكون العلم
 والادنى في المعرفة بالعلم اي اذا قصد نداءه قوله تعالى الى الرجل
 وهو يتوسط اتي معناه النبي ع من اذن اجمع التي التعريف
 سورة فان الزميلة لا يتم لان الزميلة في المعرفة بالعلم اي معرفة
 كان وظاهر انه لا يرتب عليه هذا البري في الكلام محمول على هذا
 او بماز فانه ادنى باللفظ فهو علم والعلم نصح تاويله بصفة الشهور
 لما هو كمال في معنى موسى ولا يهتم النبي للمعلق اي كمال جبارا
 اي وكلامه وسعدية اسم الاشارة فلا يلزم بلزوم الكلي الجبري
 وبهذا الرجل يتوسط هذا وبهذا الرجل يتوسط التمرين للتشويق
 والقول بآياتهم بعد بهم وراوية البيان فالعلم الثاني وان
 لم يكن محتاجا اليه لكن فيه فايده وهي زيادة التشويق فيه بزيادة
 التشويق في البيان والرمز اي الخفاء رفع الرجل ان كان صفته
 وبتجاهل الزوجين كما لو كان اي الرجل المقصود والاعمال

حيث اورد في اللفظ في معرض من غير المقصود وقد كثر ان بيان المعنى
 في المتنوع لا يحسن للمناد ويستعمل فلا يثبت بدلية ولا ان البدلية
 في حكمه كبر العالم فلزم دخول باقي المعرفة حكمها وتوابعها
 اي التوابع تابع للجزء والمال لا يوافق حريصا عليه ولا حذرا له
 للرفع وتوابع المعرفة في باب الله لا يرفع غير العربية بخلاف ان يرفع
 قائم وهو في الحقيقة حريص زيد وعمرو بن هب في نحو خوراعا بل
 وغير ذلك ما يتبع المعرفة لفظا وحلا لان التبع عند اعتبار قوله لم يرد
 معربا ولا معربا واحدا فلهذا لم يرفع كذا في اللفظ الى زيادة في قوله
 يا الله جواب سؤال وهذا من حيث المعنى المستند من القائل للمناد
 خالص في خاص بذلك خصوصا الامتناع التوسط لان آياتهم في التقدير
 للنبية والله تعالى في تعالي في التقدير والنبية وهذا الاشارة للنبية
 والله تعالى تعالى من ذلك ولو سلم جواز على الجوز كما ذكره الله
 ربي كان محمولا على اي طرد الباب ولان الاما صارت خبر الكلام
 بالعلمية وكانت في الاصل عوضا عن هذه الاصل في حجة التعريف
 لوجهين فلم يعتبر بخلاف الخبر والناس وفيه انه يجب محبة
 ان يقال بالناس بعد العلية وفيه ان عليه لا يجب محبة الاصل
 بخلاف بالله ولكل واصل الخطا بان يكون معين وقد يكون
 غير معين وهذا كذلك في مثله في المناقبة اذا كثر بلفظه
 معنفا الى اسم آخر ياتى ثم يمدح في باب الله لا يلقى في كونه في سوء
 غير الضم على الله منادى صفة ممدحة والنصب على انه معنفا الى عدي

التي لا تسمى في حيز ما كفي المتضاف من المشبه لهما
تكون في الحكم والخاص بالاسم في باب ما في قوله لا فترده ان يكون مترا
كان اوله ولا سماعا لان المطلوب فيه ما صوت والمخلف ينافي ولا
في هذين المتدوب وانما العبد كالمندوب لا غير متناه عند ولا يملك
لان المخلف على كافي ويكون الاسم المزمع اسما لعدم اللبس فيه لشمس
مخلفه من العلم ومختلفا الصفات زائد على ان يلزم اخلاف البنية
على تلك الحرف وانما ان يكون في باع في باعهم بعضهم ياتي في ياتي
وباب ما في التام لم لا يشرط الزيادة والعلية بخلاف ما في غير علم
لان المخلف لا يحل لو كان كان من قبل الوضوح لان تاء التانيث ليست
بالخلف في البنية فلا يشرط الزيادة على التانيث ولا العلة لعدم اللبس
حيث يتحقق ما قبل التانيث على الفتح فيدعى التانيث مخلفا لانه وان كان
على ان كان نفسا لكية المخلف اسم اخر الاسم الذي اراد
وهو غير ان ياتي تان كالتانيث في حكم واحد في الزيادة دفعة واحدة
معنى واحد في الحكم فيما وليست في الحكم فهو ظرف اعتباري والعبارة
بحسب على القلب كاسماء قبل الله تعالى والاصح وهما من الواصلات فليست
داخلة في كانه واحد وهو ان يقال اسم واحد وان كان اللفظ اللغوي
واخر اسما ياتي في حكم الواحد وكذا اللفظ واللفظ في وان احرف
عطف على ياتي تان صحيح مخلف قبله او قبل ذلك الحرف من حروف علة
زائد حركة سابقا لهما وانما بين الصيغ عموم وحسب من وجه اذ ربما
يصدق التسمي الواحد وهذا الثاني كبري وما يصدق الثاني دون
الاول كمنصور وما يصدق على كاسما وهو ان لهذا الحرف كلف لهما

وهو انما للمخلفين نفسية لهم اسرف ليل يلزم اخلاف في البنية
لحرفين مخلفا اي حرفين للحرفان وهو حروف التانيث منسوبة وعلم
مخلف سمي وشعر وعلم وان كان الاسم مركبا كالعلي بك وخمس
عليه حذف التانيث في عليه في بنية ياتي في خمسة عشر باع
لزم من ذلك انه التانيث في كونهما على حروف صارت وان كان الاسم
المزمع في التانيث غير ما كان في آخره ياتي تان او حرف صحيح قبله
وهو كذا من اربع الحروف وان كان الاسم لم يخلف في كلف في عليه
او في الحذف من حرف واحد لعل الفاعل المقصود به عدم موجب
حذف الاكثر من حروف واحد او ياتي في باحارث وبما التانيث في هاتين البنية
الوصية لكون هذا القسم كثيرا مستحقا وهو المخلف في حكم التانيث
في ما قبله كان على التكرار استعمال يقال اي اذا كان كذلك فيقال
اي اذا كان كذلك فيقال اي عطف على الوصية السابقة بالالف فيكون
في عطف المخلف تان فيقال يا حارث يا حارث في باحارث وفي باحارث
ما لم يسم فاعلم ويأتي بواو بعد تانيث في باحارث وفي باحارث وفي باحارث
والواو آخر الواجب قبلها ما لا يوقعا طرعا بعد تانيث يا حارث وواو
منفردة بعد فاعلم لا تقبل الف التوقع الساكن بعدها وهو اللف
للمخلف الذي هو في حكم التانيث ولو لم يكن في حكم التانيث لتيقن
كر اللف في اللام وقد للتقدير يجعل ما في بعد المخلف اسما لانه
كان لم يخلف حذو فيكون في تانيث واعلم في تسمي حكم كلف
الوصي فيقال يا حارث في باحارث بالضم كانه اسم مفرد معرف برب فيضم
ويأتي في باحارث كانه لما جعل نحو اسما لانه صارت الواو طرعا بعد تانيث

تدبر قلت يا وكرا قايما كاد وان كان لا من المجرى كرا ولم يزل
الفتح مانع الصلوات وهو وقع الساكن بعد الواو انقلب فتحرك او
انقلب ساكنا النواو قد انقلب فتحرك الى العرب بعد النواو وهو ما
المندوب وهو المندوب للفتح عليه اي الذي تفتح عليه اي لا حركه
والفتح الحركه فان قيل لم يذكر للفتح مندوب او يلاءه وواصبته
واصبته واواصبته واواصبته واواصبته واواصبته واواصبته
اي ذكر على حرف ياء او اصل عليه الفتح والياء لله الصاق اي المفتح عليه
اللفظ ياء او واو في جعلها السببية او لا سببية نظر ونحو
اي المندوب اي اي انقرض او اي لا يدخل وا في غير والياء والفتحة
دون الفتحة وحكمه اي المندوب في العرب والياء
غير اي حكمه في العرب والياء حكمه في العرب
المندوب لا يلقا او حكمه في العرب وبنائه حكمه في العرب
اي ان كان مفعول امر ففتح وان كان مضافا او مضافا اليه
ولا يفتح مكره لانه لا يندوب الا المعروف ولتاي جازي كانت
زيادة الالف اضافة للمصدر الى المفعول وهو مبتدأ فلو لم يكن الالف
في آخر اي المندوب لم يكن الصوت المطلق في الالف فان خلت
الالف اي ليس ذلك اللفظ بغير قلت جزء الشرط واعلاه مكمل
في واعلاه مكمل الالف زبدت الالف لم يكن خطاب المؤنث خطاب
لذكر فزيدت الياء على وقوع حركة الكاف واعلاه مكمل وفي اعلاه
الالف زبدت الالف وقيل واعلاه مكمل لا ليس خطاب الجمع خطاب
لغيره ولت الياء اي جازا جازا لت الياء اي هاء التثنية

حرف المندوب في الالف في الوقف طرف في ذلك طرف جاز المندوب
طرف الزيادة المقدر متصفا بالهاء ولا يندوب الا المعروف الذي هو
لغيره المعروف في نديه والفتح عليه وهذا استثناء مفرغ مفعول
ما ازيد فاعلاه مكمل وان جازا اي لا يلقا هذا اللفظ الجازي يعني
عطف على قوله لا يندوب دون قوله يلقا ولا يندوب ان يكون في غير
وليس كذلك من وان يلقا الالف في الالف في الالف في الالف
مندوب وغيره يخرج من جازا الفصل في غير الطرفين في الالف في الالف
تعالى والله قسم لوقيل في عظيم غلاف المضاف والمضاف اليه حيث جازا
واي الالف في الالف ولغيره الملقاه لثمة استثناء ما حتى استثنى الفصل في
في الالف وقراءة اي جازا الالف في الالف في الالف في الالف
لوقيل اي عطف على الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
بالصفة كالمضاف اليه لان الالف في الالف في الالف في الالف
عن الاستثناء بين المضاف الى اللفظ اي جازا في الالف في الالف
الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
نابيه عن الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
ولان نداء لم يكن كثر نداء العلم فلو حذف منه حرف الالف لم يكن
الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
ولت الحركات والمندوب لان الالف في الالف في الالف في الالف
مخبر عن حرف اي ياء حرف بقرينة المقام اعرض عن هذا وايها التثنية
اي وايها الرجل لان صوتها ايها يتنفس بالنداء وتندوب جواب سؤال

اصلها من وقوع التمسك ولو كان التمسك كذا اشار الى نفسه
 للوقوف في التمسك بقرينة الطلب احراز من الطلب غرضه القوم
 زيد انكره فان قرينة الرفع ليست باخرى لمعارضتهم كون الاشياء
 خبر السلامة للذوق لكن للذوق اهون من ان يرمي كون الاشياء
 كذا في رواية المناجاة عن جرجير فان زيد لم يثبت لان الزيادة بعد اذا المفاجأة
 وقوع التسمية وقد حجة السلامة عن الذوق في رفعه اختيار
 النسب وهو العطف على العقلة وانما قلنا ان الزيادة بعد اذا المفاجأة
 وقوع التسمية بناء على حمل النسب بعدها ولا فالقياس بعدها
 ولا فالقياس بعدها وجوب الرفع للزم الاحتمية بعدها في خبر هذا
 النسخ فان قيل قد ذكر في بحث الظرف ان اذا المفاجأة وقوع التسمية
 بناء على حمل النسب بعدها ولا فالقياس بعدها وجوب الرفع
 للزم الاحتمية بعدها في خبر هذا النسخ فان قيل قد ذكر في بحث الظرف
 ان اذا المفاجأة يلزم بعدها التسمية وفهم هذا رجاء لان وها
 وهذا تناقض قيل المراد بالزوم فيه الغلبة والالزام الاستعانة
 الاعتباري التي على الرجحان لا الزوم الحقيقي فلا تناقض في جواز
 للنسب في ذلك الالزام بالعطف على جواز عقلة عن جرجير فزيد
 لغيره للنسب وبعد من الذي عن يمينه ان يرمي به وحرف
 الاستفهام عن ان يرمي به وبعد كذا اذا الشرطية اي المنسوبة
 الى الشرطية عن ان يرمي به اضربا واخرى اذا المفاجأة وعند
 يجب النسب بعدها حيث عطف على اذا عن حيث زيد ان يجب
 فالزم وفي الامور عطف على قوله بعد اي في وقت وقوع الامر والشي



به عن زيد المراد بالقرينة التي اي هذه المواضع او لغيرها
 والشي واذا التمسك وجب وبما في الامر التي اذ في واقع الفعل اي
 وقوله للمصنف يستلزم النسب بتقدير الفعل لان الذي والزمه واللام في
 في الغالب لمجان الفعل دون الذات وكذا معنى الشرط الذي تضمنه
 الاوجب مع عدمه من انهما يختلفا في ارادوا الشرط وعند خوف
 ليس عطف على قوله الامر انما للمصنف الى المقول للفساد في الامر
 نصا بالنسبة في اقل من الخبر الرجحان كافي اقام زيد في كذا في جواز
 ذلك مع الاختلاف بين المقصود وبين ان يوجب النسب التمسك
 من اللبس واليسب قبل هذا وهم اللبس ولهذا سموا خوف اللبس في
 انما في خطه يقدس بالنسب كذا ولو رفع بلا بداء وجعل قوله
 خبر الخفيف ليدل بالصفة باحتمال كون قوله بغير اخباره وحرف
 للنفس فيكون الحق في كل شيء هو مخلوقا كافي يقدس المقصود
 كافي مخلوقا لثابتهم والاول غير مقصود حيث يكون
 خلفنا قيدا على ما هو الظاهر في الصف في فهم كون بعض الاشياء
 للوجود غير مخلوقا لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في افعال
 العباد الاختيارية في هذا حصل الجواب عما ورد في بعض الشروح
 من ان حاصل التعيين والحد والاضيق الاحتمال ويتو
 الامر ان اي الرفع والنسب في الاختيار اي اياها قصد منها يكون
 عن ان في مثل زيد قام وعمر وما اكسرت الى عند او في رده
 وخوذه لك ولا يفتح عطف على الصغرى لعدم الضمير فيها بعض



لا تركيب في هذا النسب فيما انما عطف الملة التي وقع فيها ذلك الاسم على حدة
 ذات وجهين اوجه اسمي خبرها اقلية فيصير على الايتاء ونفسه
 الفعل والوجهان متساويان في حصول النسب فيما في الرفع يكون المعنى
 فيعطف على الملة الكبرى وهي اعز وفي النسب يكون فعليا فيعطف على
 وهي اعز فلو قيل سبيل السلام من الخلف من جهة الرفع قيل هي معارضة
 المعطوف وفيه نظر لانما اذا عطف على الكبرى في الارتفاع فيكون
 متبادرا فيكونان قريبا بعدا ولا يوافقان ان قصد العطف على
 اخير الرفع بلا معارض فان قصد العطف على المعزى اختار النسب باعتبار
 معارض الخلف الذي هو كونه استعمالا لا تعاضدا في النسب الذي قبل
 وجوه في كلام العرب فيستويان في الاختيار ويجب النسب بعد حرف الشرط غير
 اما في الواحش كما في حتى حيثما وانما الاولي كن راجعا كذا في الشرط حيث
 وانما يجب كذا في الشرط حيث ان الفعل والنسب في هي تارة ولا
 ولو لا اختصها سبها بالفعل نحو ان وينتهي به ضربات مثال حرف الضمير
 وليس مثل ان يد ذهب به في ايها الخويلد على شرط التنوين لعدم كونه
 سلب عليه هو انما سبب لا خبر لان ذهب لا يكا ونسب على كذا انما
 له يكون مناصيا فالرفع لازم اي واذا كان كذلك فالرفع واجب او يجب
 الرفع وكذلك التاني في قوله ان يد ذهب في الرفع تركيب فعلوا
 كل في معلوم فان التاني في كتب الحفظ والمعنى كل في هو معطوف على التاني
 والموجب فيه الرفع لا لولا سلب عليه قوله فعلوا في المعنى حيث يصير المعنى
 فعلوا كل في التبرير لم يفعلوا ايها كذا في نحو سبها او عطف على قوله

الزيادة في ما ذكره
 من مضمون

كل في والزائدة والزاني فالحمد لجميع الشرايط حاصل في ذلك ما يوجب انما
 تليق في قوله ان يد ذهب به ضربات ونسب لان ان القراء السبعة لا ينفقوا
 الرفع ولا يفرقون بالنسب لانه في الفعل التاني لا يخرج عن الصواب المذكور
 لانه لا يفرق اختيار القراء على ان لا يخرج من حيث ان الرفع في العطف يخرج من حيث
 البرد الغامض في الشرط فلا يجوز ان يدوم ما في حدها الكلام عند سبب
 جملتها في قوله الزائدة سبها وقوله الزاني عطف عليه اي حكم الزائدة والزاني
 في ما يوجب الحكم او يجوز في قوله ان يد ذهب به ضربات والنسب والتقدير هذا بيان حكم
 الزائدة والزاني وقوله الجملد وبيان حكمه هو ان يدوم ما في حدها وفيه معنى
 او التنوين وجه الملة لا يوافق في حدها حله اخرى فيمنع التليط فلا يجوز في الشرط
 انما فيه معنى الشرط لانه مبتدأ في قوله ايها الخويلد من الملة بعد قوله كذا
 نحو الزائدة في اي ويحتمل ان يكون الزائدة والزاني مبتدأ والقاء مبتدأ بانه
 وقوله ايها الخويلد لا يفرق في سطر واللام فيه المعنى الذي فلا يكون فيه ذلك
 للبدء الثاني والمحل المحرر للبدء الاول عند ان العباس الكبر طرف لقوله
 الشرط لا يفرق في سطر واللام فيه المعنى الذي فلا يكون فيه ذلك لانه لا يفرق
 ما بعد القاء على قوله ايها الخويلد في الرفع على ان يدوم ما في حدها المعنى في الرفع
 الكلام جملتها من صدره في طرف المقوم الكلام اي حكم بدلت عند سبب
 راجع في قوله ان يد ذهب به ضربات في قوله ايها الخويلد في قوله ايها الخويلد
 المحذوف سبب الذي في قوله سبب المقدم سبب انما ما ذكرنا ان الزائدة
 ليكن ما ذكر من الفعل كان النسب عند ذلك الذي في قوله ايها الخويلد في قوله ايها الخويلد
 هذا كما يقال ان يكون الشمس طالعة كان الا من سورة كذا ليس معروفا
 معني فيكون الشمس طالعة من استثناء اثنين الثاني والثالث ان يكون في

بأنه لا يوجب على العمل بالبرهانية على القول بزيادة الفاء وعدم لقائه
 للبرهانية والنصب مع ذلك اتفاق القراء على أن لا يوجبوا حذف الفاء من قوله
 على القول بأن لا يمكن ما ذكره كان النصب بخلافه وجوب الطلب للموجب
 كذا ليس بخار ولا يوجب اتفاق القراء على أن لا يوجبوا حذف الفاء من قوله
 لما لا أو التغيير إن أراد التغيير إلى النسخة السابقة أو إخراج الجواب لا يوجب
 النسخة التي يجب فيها حذف ما حسب المنقول بالتقدير اسم النوع من أنواع المنقول
 اصطلاحاً وإن كان في الأصل صدره أو أغليب حذف الفعل في حذف
 لعدم الضرر في ذكره وهو الخلف بمرسولة تقديره في مستقره وقع
 لتوهمه على أن وقع وفي ذلك تقديره بما ذكره انتقال اقتبست زيداً من
 الاسم بمعنى نخت أو لا يقتدر على أو بعد كان أو لا يوجب استعلاء
 له للتقدير أو صدره قد جعل حيث أو هو ظرف للتقدير أو قد رقت
 تقديره لعموم ما بعده أو رقت ذكر الحذف من ذكره أو لا يوجب إطلاق
 ذلك العمل تقديره ما بعده أو ذكر الحذف من ذكره أو لا يوجب إطلاق
 الصفة القول بجهول والرباط للجملة الثانية ذكر من المتعلق مع من الباء
 موصولة أو موصوفة فجهول آخر من القول الذي يقتدر على كل لا يوجب
 ما بعده أو لا يقتدر على أن لا يوجب من هذا الباب يجوز أن لا يوجب
 ذوي على لفظ المصدر والماضي المجرول وفيما نظر في الخبرين نوع الفعلية
 والذكر ليس بمفعول به وليس فيها ما يطفئ عليه الفعل أو يمتنع من مخالفة
 والزيادة على قدره العطف يكون كذا أو أضرب بمعنى لا يوجب ضم أو شيء
 معنى لا يوجب للمعنى قال جيب من في قوله تعالى ولا تطلع منهم أبصاراً
 انزولاً أو لا تطلع لهم أبصاراً المعنى فكذلك أو معنى لا يمكن أن يقال

أن كانت لم يوجب على لفظ المصدر بالرفع كان الذكر بمعنى المنقول وكانت كذا
 من باب جبره وتطبيقاته وكان معطفاً على قوله جبره وكان التقدير
 والمصروف عليه اعتباراً لغيره وهو قوله تقديره ما بعده وإن كان على لفظ
 الجبرول فهو معطوف على قوله كذا الحذف وفيه أو كذا الحذف تقديره ما بعده
 أو كذا الحذف من ذكره أو معطوف على القارئ بقدره بالفعلية وهو قوله تقديره
 أو لا يقتدر على اعتباراً لغيره وهو قوله تقديره ما بعده أو لا يوجب
 تقديره إن كان النسخة على لفظ المصدر بالمصوب فلا إشكال الحذف من المصدر
 ما يدل على لفظه واللام مكرراً حالاً وآخره من قوله الطري من غير أن
 فانه ليس من هذا الباب يجوز أن ذكره في المثال واللام واللام في
 تقديره التسمي وهو قوله أو لا يقتدر على أن يرفع من الاسم أن يملك
 أو يكون التقدير برفع يفسد عن الاسم وبعد اللاحقة عن تفكك ولفظ
 الاسم في أيا كذا ولا يحتاج من التسمين فينبغي أن لا يكون تقديره
 وليس كذلك بل هو التقدير كذا قلت هو راجع للتقدير والتأنيخ خارج
 عن الحدود امت بديل ذكر ما بعده تلفظ وإيات وإن حذف تقديره
 القول بالاعتماد إن كان يحذف أحدكم لا يوجب الحذف أو لا يوجب
 كان الحذف بالفاء والذال المجتبهين الذي بالمصباح والطري
 مثال الحذف من ذكره أو لا يوجب الصبي الصبي والجار والجار واللام
 الاسم والجار متعلق بالفعل المقدر ومن أن يحذف أو لا يوجب
 من الحذف وإيات أن يحذف ملتبس بتقدير من أي أياك من أن يحذف
 أو حذف حرف الجر من أن وإن شاع كثيراً ولا يقول عطف على قوله
 للذكر أياك الاسم بتقدير من الاسم لا يحتاج التقدير من في الاسم

لا يقتدر على التأكيد
 لا يقتدر على التأكيد
 لا يقتدر على التأكيد

الصريح خلاف ايات وان عذفت وقوله وياك اياك المارة بالانواع المارة
 حال تقدير من الراد ان شاء الله تعالى ضرورة الشعر ان حذف نحو ايات اياك
 من باب الالف واللام والتقدير اني نقصت وازلت المراء وهذا هو الذي
 وجازي يجرى ان ياء وجم ان يلزم جواز ذلك في سائر المصادر وشتر كذا
 العذر وليس عيار اللام لان يقال هذا وجه ارتكاب الشذو لان
 قياس والمفعول فيه مبتداء محذوف والخبر اني من المفعول فيه فخرية
 او جرحية وحذف المبتدأ اي هذا بيان للمفعول فيه او مبتداء جرحي
 فيه وهو فصل وعلى الاولين استيفاف وفيه مفعول لا يسم فاعله والمفعول
 ما يدل في اللام الموصولة نحو ما فعل فيه مفعول لا يسم فاعله اي اسمها
 فيماذا المفعول فيه في الاصطلاح اللفظ الذي سماه شئ بفعله فعل
 مذكور فعل او حدث لا يسم الهم مذكور مفعول لفظا او تقدير
 وتحتوي عن نحو يوم الجمعة فانه وان كان فعله فعل لا يسم
 ليس مذكور من بيان زمان او مكان حقيقة يسم او اعتباريين نحو يوم
 يوم الجمعة وجعلت قروم زيد الشمس اي وقت تقدم زيدا في
 ظهور ان الشمس اذا الصعدت قد جعلت او كذا العين مكانا على وجه
 في المذخر لضم الهم الذي صحت فيه فان اليوم مفعول فاعله الموصولة
 مذكور وان يشترط قصد ذلك وذكره بهذا المعنى او يراه فعل فاعله لا
 يتغنى عن قوله مذكور فيه وشرط نصب تقديره في ان يلفظ بما يجب
 للجر والجر هو ان تقديره ما شرطه المفعول فيه اذا اظهرت كان مفعولا بـ
 الجار لا مفعولا به وطرف الزمان والامكان من باب الهم في الساجدة
 الذهب يعنون واللام في الزمان الجنس كذا تأكد والتقدير للظروف تقبل

انظر

الظروف ذلك النصب بتقدير في او قبل تقدير في ان الهم بهما جزء من الفعل
 فصاح انما يلزم اسطق المصد والمحدود منها هو الذي لا يشترط ان ياتي
 والهم من المكان محذوف عليه لا يشترط ان ياتي والهم من المكان محذوف عليه لا
 في ان ياتي بهما على الحدود من المكان للحدث ظرف ثالث مفعول لم يعمل
 المكان الهم لانه وقع قلبي عليه كاستعار عن التشجير والسؤال من التقدير
 وظروف المكان واسماها كذا صفا فظروفا ان ياتي لولا وظرف المكان الاطر
 حين المبتدأ وبها ما وان كان من الجملات الست والمثلث على تقدير في
 تقدير في لولا النصب بتقدير في ولا اي وان لم يكن ظرف المكان بهما فانه
 يقبل النصب بتقدير في او فلا تقبل تقدير في وفي الهم بالجملات الست وفي
 امام وخلف وبين وسماء وفوق وتحت وتلك التاء في العدة لان الجملات
 مؤنثة قبل الهم هو التكرير عليه خلفك وامامك وقيل وهو في المصو
 ويخرج من نحو في نحو ولا خلاف في انساب على الظرف وقيل ما الاسم باعتبار
 ماله يدخل في سماء ويندرج فيه نحو عند وادي لان اسم عند وادي
 لا يوافق باعتبار ذلك المكان بل باعتبار المضاف اليه وقالوا اكثر في
 من التقديرين هو الجملات الست وهو الذي استعان المصنف سماه عليه
 هنا وي عليه عند وادي ولفظ مكان وما بعد وصلت فانها تقبل ذلك
 مع لفظ الجملات الست فلجانب من ان ذلك الجمل للابهام او لكثرة وعمل
 او على المكان الهم عند وادي وبها معنى ومن يسوي له بها هات
 او عند وادي وكذا اسمها والمراء الالهام المعنوي ولا يستقيم الجمل
 وحمل على لفظ مكان وبها معناه ان كان الفعل من افعال في انارة معني
 الامانة اي جعلت بجملات وقت مقاديرك وصنعك وقيل

كثيرا في الهم لونه في ذلك امر اذا اشتبه هذا الشرط لا يجرى في الشرط
بشيء المصروف فيعلق بالفعول بالوسط فيعلق المصروف بخلاف ما اذا اختلف
نحو وان كان العمل لا يفعل كذلك فيجوز ما يكون ظاهره في العلية
لما هو الغالب فيستغنى عن الظاهر واللام بخلاف ما اذا اختلف فيهما كذا
لمصروف في شئ المصروف بشرط بعضه لا يتكبر لاشياء يتطاولا في التبريد وغير
عواء الكرم اذارة وامر عن شتم اللين كرم ما تجزئ عليه المفعول مبتدأ
عوضه ظرف خبر اي من المفعول بعد خبر ما سبق ان خبر هذا وفي المبتدأ
اي هذا بيان المفعول بعد او مبتدأ خبر مذ كود وهو مفعول بعد خبر
ما ليم فاعله هو مذكور بعد الواو التي بمعنى مع لحرز به عن سائر
الفاصل لمصاحبه مع مذكور ايضا المصروف المفعول بعد فعل احترز عن كل
رجل وصيغته مبتدأ او خبر موصلة زيد وعرو الاكاد انت الواو بمعنى
مع وهو مفعول في قوله في المفعول به اتفاقا لا منفعول كرم بنفسه
فيه هذا الخبر والاعمال في قوله فاعله فعل النساء ولا يجوز ان تكون المفعول
يصف منه لفظا او معنى اي سواء كان الفعل لفظيا او معنويا نحو استوي
القاء والخبرة والاكاد زيد اي ما تصنع فان القاء للتصريف كان مائة
او اقصا الفعل الذي قصد مصلحه المفعول بعد مع مفعول لفظا اي
او لفظيا لغير او خبر او جاز الواو لفظا اي وقد جاز العطف في العطف
جاء على جاز العطف فالجواب جاز ان العطف وكو مفعول لا معد ولا
مانع عن واحد منها والجملة جواب الشرط على اي فاعله ثابت في من حيث
انما زيد في النصيب على ان مفعول بعد والرفع على العطف لجواز مكان
التاكيد ولا اي ولا يجر العطف فعين النصيب على ان مفعول بعد خبر

لازم

لا وجه سواء متى اي نظير حيث و زيد انا لا تمنع العطف في لعدم
تاكيد المصروف بالمصروف فعين النصيب على ان مفعول بعد وان كان تامه اي
وجد الفعل على حق او معنويا لفظا او معنويا جاز عطف على كان او جاز لا وقد
جاز العطف ما لم ينح العطف عن مانع غير جاز الزيادة في العطف العطف
حيث لا يجر على العامل المعنوي بل حاجة ولا حاجة مع جواز وجب آخر وهو
العطف على ما زيد اي اي في حصل ان زيد وعرو ولا اي وان لم يجر العطف
فعين النصيب حيث لا وجه سواء متى كانت اي اي في حصل لك و زيد
وما شئت اي اي في شئت وعرو فانه لا تمنع فيهما العطف لان
ضمير جروير ولا يجوز العطف على الضمير الجروير بل اعادة الجار والمجرور
عطف جروير واليه على الثاني لان جاز العطف على العطف ما شئت ونفسر
عرو وسوال السائل عن شانهما من شأن احداهما نفس الآخر لان المعنى ما
تضع دليل على كون الثاني من باب العامل المعنوي الخالف مانع من العطف
شرح في الحقائق ما بين امر الزمانين هيئة اخر الزمانين لورسين
الذات الفاعل اي جاز صدر والضمير منه قوله لا نهما على هيئة المفعول
مطلقا او ماضيا للخلود ون مانع الجمع المفعول به او جاز وقع الفعل عليه فلا
يرد صيرت و زيد الركب لولا انه على هيئة الموصوف مطلقا وقد يقع الخال
منها خبر صيرت زيد الركبين و لغيره مسعفا حتى راعى الجمع والتعريف فلو
قلت زيد قائما الخ لزم ان يجر لعدم الفاعلية والمفعول به في زيد الخ لا يمنع
من المفعول به ولو كان نحو واتبع مائة ابراهيم حديثا وان تعلق لم اخذ شيئا
ان المضاف اليه يستلزم حكم المضاف واما في المثالين المفعول به كونه في
معنى الفاعل او المفعول به لمصاحبة اياه في صدر الفعل او وقع لفظا

لزم وقوع المانع حيث لا يجوز وقوع المتبوع ولا بد من غير ذلك كما لا يخفى
الفاعل هو سائر الجواهر الفعل وان امتنع بعارض لا يمتنع بالمتبوع
المتبوع يتعلق بقوله لا يتقدم على الجهر ووجهه قاله في كيان فان الجازمة
تساوي قوله تعالى وما اوسلناك الا كافر للناس والجواب ان كافر محال
الكاف والذات للغير وكل ما دل على هيبة مشتقا او لا صح ان يقع حالا
او محم ووجهه ان هذا مبتدأ ووجهه ان هذا مبتدأ او من نفسه
ربما يفسر او طبيا ومخالفا ليدل على البسرة والبرية مع الخضار
ليسا بمقتضى والعامل فيهما الطبيب ويقدم البسرة على البرية مع ضعف
في العمل لانه اذا تعلق بذي البدن حالين يلزم ان يكونا متعلقين
والبرية تعلقت بالمفضل فيجب ان يليه وهو هذا والطبيرة تعلقت
بالمفضل وليه فيجب ان يليه وهو صير منه وقيل يتعلق بغيره
ويلزم تعيينه لا ان يقال البسرة وليس كذلك ويلزم ايضا تفصيل
الشيء على نفسه بما تبارك وحله وهي الطبية لان البسرة يتعلق بها
المفضل وتقدم اذا كان مبتدأ في معنى من احد هذين الوجهين قد
حلقة في تقديره ويكون المخالفة خبرية لان بيان الطبيب كما يكون با
يكون بالجزء وفي الخبرية لان الان لا يميز لا يتوهم لها في نفسها او انما
الشيء للتشريع في نفسه وقوله خبرية احتراز عن الان لا يميز لاها
لا يقع حاله ولا خبرا ولا صفة ولا خبرا فالجزء الاسمية اذا وقعت
حالة ما تدبسه بالواو والضمير نحو جانق زيد وابن والضمير قائم او
بالواو وحده نحو جئت والشمس طالعها والمنا صاحبتي الى الواو
الاسمية خارجة عن اصل الحال وهو الاستقبال وعدم التفرع او بالضمير

وحده تتعلق بقوله او بالضمير قوله في وقوله ولو كان جانق اليك ما انت
عالم لا يجعفر سيرا له لم يفرق على ضعف الضمير ووجهه انما انما
ولو على البسرة والخضار بالخالي مع تحقق ما ياباه وهو فوت ما هو خبر في
الحال جانق الواو وحدها هذا لان الواو في البسرة والخضار والخضار
للمضارع المقتضى نحو جانق زيد فرب غلامه الضمير ووجهه حال الواو خبر
لانه كالمضارع واما غرقه واصلك وجهه فقد بروننا اصلك وما سألنا
او ما سألنا الاسمية والمضارع المقتضى بالواو او الضمير او بالواو وحدها
وقال تركه الى الطبيب ولا بد في المقتضى الواقع حاله من قد لا يكون
الواقع الى العارض في زمان العامل وقد استمع اختلاف الحال والامر
زمانا فالتزم قد لمع به الى الحال لغيره الى زمان العامل فيقتضيه ما هنا
حكمة في قوله تعالى المانع حاله لان يكون المانع في زمان العامل معروفا
بعينه من القرب لفظا او تقديره فالتزم انما مات الشيخ وقد ولد في يوم كذا
وقال فلان اليوم كذا او قد قال رسول الله صلى الله عليه وآله
كذا لعدم القرب وعدم استعمال قد اللهم لا يشاوي في ظاهره الى
كونه المانع نحو جانق زيد قد مكسب ومقدره نحو قوله تعالى او جانقكم
حسرت صديهم ويجوز حذف العامل او عامل الحال فاصافه
للمضارع المقتضى كقولك لك المسافر او لمن يريد السفر انما مهيأ
او اذهب انما مهيأ بقرينة حال المخطوب ويجب حذف العامل
في الحال الموكن ولا بد من قوله تعالى شبه ذلك الله اقله الى
هو قوله تعالى كذا واولوا الصلوات اياهم بالضمير وقوله مدين
قوله واولوا مدين لان ذلك مدين وكذا لعدم الاسمية وانما هي الى
المتن

ولما ضعف

للثقله لفراد او غيرهما كونه كونهما تركبا او تقيدا للمعروف حذف المعطوف
 في الشرط والاختلاف في الشرط والاختلاف بالثقله لفراد او غيرهما كونه كونهما تركبا او تقيدا للمعروف حذف المعطوف
 وفيه انه هذا لانه في الشرط الثانيه وليس كذلك اذ في الجمع يكون
 شيئا اخره يكون شيئا البعض اي بعض كان وعلى تفدير اشتباه الجمع
 صلحه للثقله لا ترتب عليه صلحه كونه للثقله وعلى ان الخطاب
 زيد في البعض يجوز ان يجعل لما نصب عليه منده او لثقله اي طاب
 زيد من حيث ان نفسا من النفوس او تقيدها ان نفسا من النفوس تعلقت به
 فكأن من يقع عليه ما نصب عليه كذا الامر ان كونه كونه للثقله
 وهذا مما لا يدرك كثير من الناس ومنهم من يجمع بينه وبين التعلق
 للثقله لانه في الجمع يكون نفسا من نفسا او كونه كونه لانه في الجمع
 جعل لما نصب عليه منده او لثقله اي طاب زيد في البعض
 فبطان القير فيهما اي في الصورتين ما قصد من الافراد والثقله والجمع
 اي ان كان المقصود الافراد يوفى بالثقله وان كان المقصود التثنية يوفى به
 وان كان الجمع يوفى به الا ان يكون القير تحت اي فبطان في جميع الاوقات
 الا وقت كونه جنسا فيعمل القليل والكثير فيفرد كونه خطاب زيدا
 الا ان يقصد الا وقت قصد الا في لفظا طاب زيد طاب
 ولا يستلزم ان يستغنى عنه لانه ان قصد الجنس والجنس وان قصد
 النوعان فللتثنية وان قصد الا في لفظا طاب زيد طاب
 قصد وان كان القير تصفد اي اسم فاعل او مفعول او مفعول به
 تفسير كانت تلك الصفة كايه وصفه له اي للثقله من كان الصفة
 يستدعي موصوفا والمذكور او في جملة الصفة عليه فاذ القير طاب زيد

الافعال

والذات ان اولها هو زيد ولا يحتمل والاولى بغيره في لفظه اي
 مطلقا للثقله عنه في الافراد والثقله والجمع وان ذكره وان ثبت كذا
 كونه لفظا لثقله من حيث هو واحتمل ثلث الصفة لفظا لاستقامة المعنى على
 لفظا لثقله طاب زيد طاب اي من حيث ان كان او حال كونه فلو سألنا لثقله
 التثنية على ما لا اذا كان مفعولا لغير الفعل فضعفه واما اذا كان مفعولا للفعل
 فكان من حيث المعنى فلهذا لثقله طاب زيد طاب اي طاب او طاب
 لغيره او في غير ما يوفى به من حيث هو بما لا يتقدم لثقله البيان قبل التثنية
 وفيه وجوب الجمع اي اصح المذهب ان لا يتقدم التثنية على الجمع ايضا
 قوته المعنى فلهذا ما لا اذ في الجمع والفرق بينهما بقوله يجر على بالفرق
 وما كان نفسا بالفرق فليست حيث تقدم نفسا على لفظا لثقله طاب
 ان الموهبة لثقله الياء ونحوها لثقله ونفسا تسمى بنية كذا في مكانه
 نفسا لثقله فلا تستلزم وان كان المراد بالثقله بالثقله فليست ان يجر على
 هذا الوجه ويكون التثنية بغير التثنية او المعنى وما كانت نفسا لثقله
 لثقله وان يجر على التثنية لثقله كذا وحذف الخبر ونحوه بالمذكور وعلى هذا
 بعد ضمير لثقله ان يجر على ايها كذا لثقله طاب على نفسا بالفرق اي لثقله
 نفسا على التثنية اي من التثنية التثنية وانما الموهبة كونه كونه لثقله
 والمثنية لا يعرف بمعرفه جامع وان اسكن تعريفه مستويا ومقطع وجوب
 مفسد ايضا فان يجر على هذا ينقسم التثنية لثقله لثقله وانما ذلك ظاهر ولا يقيم
 اليك في المراتب لا يرفع يكون متواظيا او متساويا اي يمكن ان يكون من التثنية
 بارادة مظهر التثنية بين التثنية على وجه عدم الجواز ويمكن ان يكون للمثنية
 اللفظ ويكون التثنية من باب جعل المفعول على الاول وفيه فالمعقول الفاعل

لتفسير الخرج احراز من غير الخرج عن شيء وهو خبر المتصل عن معدة ان فيه
 اقرارا فخرج تركيبا فله تناقض وهذا القيد مستدرك اذا التخرج لا
 يكون الا من متعدد لكنه ذكره لبيان التفصيل لفظا عن جاري العلم
 الزيد او قد قيل ان جاري العلم في الزيد وقراءت الا يوم كذا بالاسم
 غير الصفة واخرها احرازها اخرج عن متعدد بلفظ استثنى وهو
 نحو جاري العلم استثنى منهم زيدا واستثنى منهم زيدا والمنقطع للغة
 جز المنقطع بعدها اي بعدا لا غير الصفة فيخرج وهو المستثنى
 بدون تعيين احد المعنيين وفيه وفيه فالصغير ما يد الى المستثنى
 بارادته ما هو من المتصل والمنقطع على وجه عدم الجواز لا عموم
 المشترك وفي الكلام من الصلوات صنع الاستخدام ان اريد
 بالمستثنى المذكور اللفظ وكان محل المتصل والمنقطع عليه محل
 المدلول على الدلالة وان اريد عموم الجواز فلو استخدم منصوبا اذا
 كان المستثنى واقعا بعد لا غير الصفة وقوله غير الصفة وهو غير
 صفة يحتاج اليه اذا بعد الا ان الصفة ليس مستثنى كذا في النزوح
 هو قيد واقعي لا احزاني فلهذا هم موصوفون وليس بنفي ولا تنقيح
 استقفاها نحو جاري العلم لا زيدا والمراد موجب تام ليله يروه
 قراءت الا يوم كذا واخره زيدا اذا وقع في كلام غير موجب كذا في
 ح واجوب النصب بغيره البدل او يعرب على حسب العوام
 ما سيجي او قد يقال في كلام موجب وغير مطلق على قوله بعد التعليل
 المستثنى منه مفعول باليوم فاعلم لقوله المستثنى والصغير لا يجوز
 نحو ملجاء في الزيد اسد او منقطعها عطف على قوله قد ما عوا

ملجاء في الزيد اي الزيد في نفسه منسوب الى ان كان متعلقا بالوجه
 مبتدأ محذوف وانما يجيب النصب في هذا الموضع لاستحقاق النصب
 لشيء بالمفعول في كونه مفعولا وليس المقام بالمفعول وهو المتعلق بواسطة
 الخرف مع متعلق البدل في اللواضع الثلاثة المذكورة اما في الاول فلفظ
 المعنى على تكرير العلم للزم الوجوب في المستثنى والمستثنى منه على تقدير
 جملته في غير الوجوب لا مكان تكرير اصل العلم مع ترك التثنية في العارض فيه
 ان لا بعدا لاثبات وجوب النفي كما في قراءت الا يوم كذا بتقدير ما
 قراءت يوم كذا او للزم كون المستثنى من في حكم النفي فيكون في حكم
 التفرغ وهو شفع وفي الذي وجب جوارا البدل ايضا يصح في التفرغ
 الوجوب كقراءات ايام الاستماع الا يوم الجمعة وليس كذلك ولما
 في الثاني فلهذا لم يمتنع التقديم في البدل واما في الثالث فلهذا لم
 الاتحاد والملازمة فان قرأ فيمكن بدلا لخطا قيل هو غير واقع في
 كلام النحاة وفيه ان النفي يجب من اصل الجواز من الفصل و
 البلاحة ولا طمان يقال استمع الابدال في الوجوب للزم الا
 يجب في المستثنى تكرير العامل الموجب وفي النفي للزم الغلط في
 العلم والقول جميعا فمعرفة ان كان المستثنى بعد جملته نحو جاري العلم
 خذ زيدا وعد نحو جاري العلم عد زيدا لا الزيد لكونهما متعلقين بما
 فنيين عدى بعدا عنه ونحو بعد الاتصال جذف من والمستثنى
 بعدا من مفعول وقد اجيز الجواب بها كذا في علم اهل اللغة فاني جواز الجواب
 بها ان النصب بها اكثر او ما خله وما عدا عن جاري العلم فلهذا
 زيد او ما عدا عن جاري العلم النصب بهما المعنيين فلهذا هما المتصلان

ويحار مع تقدير البدل في غير الوجه السام والغير على حسب العوامر
 في الناقص غير جلي التزم غير زيد وملجاء في غير زيد وملجاء في التزم
 غير جار النصب وملجاء في الحيز من زيد الرفع على البدل والنصب على
 الاستثناء وملجاء في غير زيد على التزم وغيره كونه غير صفة خبر غير
 حلت صفة أو مستفاد والغير بالصفة الخبر يتاويل الكلام أو يقتضيه
 محل الصفة على هذا: الاحاد كونهما واقع في الاستثناء أو من حيث
 انها واقع في الاستثناء وظرف لغيره الكلام لو حلت على الاشارة
 في الاستثناء فالاستثناء محل الذكر وكان ظرفا لحلت صفة موصولة
 محذوف اي حلت حلة مثل محل الوجود اي على العبرة بالصفة حال او
 تميز او ظرف اي شارة في الصفة اذا كانت الا طرف حلت
 فالجميع اي واقعة بعد جمع منكر كاسترا من المعرفة حيث يراه
 به العهد او الاستقرار فيعلم التناوُل حتمًا او عدم التناوُل حتمًا
 غير محصور اي غير محقق دخول وعدم دخوله واحتمال من الوجود نحو
 لقادح على ما يراه الواحد واعلم انه قد يعذر في المحصور ايضا
 نحو ما جاء في ما يذهب الى ان زيد فانه ما بالجميع منكر محصور ومع
 ذلك يعذر الاستثناء لعدم تيقن دخوله فيها وقد لا يستلزم في
 منكو وغير محصور نحو جاري رجال الاحاد الصفة الاستثناء المنقطع
 في الصابط نظر طره او عكس القدر الاستثناء اذا المتصل يلزم له
 دخوله فيها والمنقطع يلزم عدم دخوله فيها والجميع المنكو يتناول
 جماعة غير معينة لا يميز فيها يتناول المستثنى ولا بعدم تناوُل فيعذر
 فيه كذا الوجهين من الاستثناء وفيه انه يمكن فيه الاستثناء كما

المنقطع

المنقطع اذا كان خلافا للجنس نحو جاءني رجال الاحاد فالاولى ان
 يدار للمعنى على تعدد الاستثناء لا على كونه جملة كونه غير محصور
 نحو لو كان بينهما الاهة اي في السماء والارض امر الالهة وان قد
 والاهة جمع الالهة غير الله سبحانه اي لا غيرنا وجر جنان هذا
 وضعف على الاعلى الصف في غير الوجه المنكو والغير المحصور نحو
 وكل اخ مقارفة اخن لغيرك الفرقان وفي البيت ضعفا
 آخران في سيف المضاف في قوله ولا جبارا قبل الوصف وامر اب
 سوى وسوا النصب خبر لمراب على الطريق بناء على الطرف على الوجه خبر
 كان مبتدا محذوف الخبر اي من اللغات خبر كان واحدا خبرها
 وسعته في قسم الفعل هو فصل او مبتداء للسند في تابع بدلي ذكر
 التابع بعد ذلك فلا يرد على الحد في الخبر والمراد للسند الى اسم كان
 فلا يرد على المحذوف خبر في كان زيد يضرب ابن فيضرب من بعد
 دخوله كان وليس بخبر كان بل الخبر بجميع الجملتين خبر عن كلهما هو
 اليه بعد دخولها اي دخوله كان واحدا خبرها واخر زيد عن خبر
 المبتداء والمفعول الثاني من باب حلت ويحذف الخبر كان زيد قائما
 وامر اي شانه كاسر خبر المبتداء في اقسامه واحكامه ورايه قدم
 خبر كان واخواتها اسمها حال كونه من غير نحو كان للطلق زيد لا
 فترقا بالقرينة وهي للنصب ظاهر العرب بخلاف نحو كان هو
 عيسى للزوم اللبس وقد عيّن بقرينة عامل اي عامل خبر كان في
 مثل الناس مبتدا يحذف خبرها لغيرهم ان كان عامل خبر الخبر اي
 خبرا لهم خبروا ان كان عامله شرا فخر اي خبرا هم شرا اي ويجوز في ثلثها

ان بعد الوجه

وليس من المعصية ولا قوة على الطاعة الا بتوفيق الله تعالى لا يجمع الناس للمعاصي
ولا حادثة لناموس من الله تعالى التي توفّر لنا في الآخرة والصدقة والبر
والصلاة وغيرها الا بالله سبحانه اوجه لا يفسد مع ما ايقن الا عين
على ان له الحق ليس والثاني فحق الله تعالى ان لا ينفى الحق من نفسه الثاني
سلام على القطة وقوله بان لا ينفى ذاته لتأكيد النفي والثالث فحق الله
بلا اله الا هو الحق وقد ادى رفع الثاني سلام على صحتها وقوله بان لا ينفى
زايده والرايع رفعها على عدم البناء والحفظ الى بناء الطاعة والتمسك
والخامس رفعها على ان لا يعنى ليس على ضعف لان ما لها الحق
ليس ضعيف وفتح الثاني على ان لا ينفى الحق ولما السادس وهو رفع
الثاني على ان لا يعنى ليس وفتح الاول على ان لا ينفى الحق فترجم
لا ينفى الحق عن الثالث ولو اعتبر لاختلاف الوجوه لا ازيد
الوجوه على الستة واذا دخلت ظهر على ان لا ينفى الحق لم تغير العمل
اي لم يغير اثره لانه لا يتبع ولا في التابع بخلاف ما اذا دخلت الحاد
غوازي حتى لا يجمع وجوده بل هو مالي وغوازي لا يجمع جوده الله عز وجل
لازم حتى ان على الضرورة واذا العمل حقيقة كما في لا غلام رجل ان يشهدنا
كل في لوجوه معناه اي الحسن الداخلة على لا استنفهم غوازيها
فأشبهه والعرض وغوازيه لا ينفى وفيه ان لا في العرض يختص
بالفعل وذكر الاندلس وفيه ان لله اعلم بالحق في ذلك والحق غوازي
سبيل الى حيز فاشبهها ام لا سبيل الى غير سبيلها وغوازيها لا ينفى
وغيرها من ذلك استنفهم واختار الله قوله المازني
لهذا الاختار الحرف في مخالفتها في ذلك يسوي ويجعل الحق غيرا

التام حتى يمنع على الحق جعل الاسم منع الحق وقت لا اسم لا ينفى
احترام اسم الله اذا كان مع باخر لا علم من ظرفه عند فاعلم من
لهم بناء بوصف الاول عند النعت احترام من النعت الثاني فحق الله
غوازيه ظرف شريف في الدار مرة حاله من غير سبيل احترام من الحضاف و
لصانع له لوجوبها بها اسم من لا ينفى من طبعه ليعلم من الحضاف
غوازيه علم فيها طريف وقوله لا ينفى عن القيد الاول حتى جلا على
لوصف مكان الاحتاد بينهما وان قدالة وقتية النفي اليه وهو الحق
ومعرب جازمت فغا حلا على الحواضي فحق الله على القطة من حيث ان فحق
فيه الاضراب في العرض والاطراد كركه المتأدي وها مصداق
فويل للقرية عربا منسويان على منع المناقض او عربان يرفع في نصب
غوازيه لا ينفى والى وان لم يكن كذلك بان كان غوازيه لا ينفى
او شبهها او مقصودا لا حرب واجب فهو مبداء بمحذوف الحيز والفتا
جزء الزيادة غوازيه طريف كريم في الدار ولا ينفى كسب من غوازي
ولا ينفى من ان لا ينفى ولا ينفى في الدار كريم العطف على القطة
الحرف اي هو المعطوف المتكرر على اسم لا ينفى على القطة وعلى محذوف جاز اذا
محذوف على القطة اي مضويها ومحذوف على الحرف اي مرفوعا جاز اذا كان المعطوف
مكرر بخلاف لا غلام لك والقرين اذ رفعه واجب لعدم تأثيره في المعرفة
وانما لا يجوز فيه البناء لكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتكرر
كسب من ومرة لفظه الفصل بالاولى اذ المعطوف على النفي يرا فيه لا كثيرا
غوازيه لا ينفى ولا ينفى ولا ينفى ولا ينفى ولا ينفى ولا ينفى ولا ينفى ولا ينفى
عند التكرار ويجب منه التعريف والفصل ويدون ذلك في بعض المبرر

بخلاف ما يورثه النسخ لا ينفق عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكم الحكم
 المقادير كذا ذكره القائل مثل اب وابنا وان مثل موان وابنه
 اذ هو الجذر الذي وناه زب ابا بالرفع والنصب ومثلا ابا ابنا ابنا
 الالف ولا ينادى له ولا ناصري ليعذف النون جاز تشبيها لغيره
 لما يجر قتيبا او مفعول مطلق اي شبه تشبيها او الجمله مفعلة
 لمفعول للتشبيه واللام زائدة لتتعلق بحمل المصدر بالمضارع
 صفة التشبيه وتعلق به قوله مثل انك وجه الشبه له لتعلق
 مثل انك وكذا في اصل معناه اي المضاف وهو الاختصاص
 ثم لم يجر تركيبا لابيها لعدم معنى الاختصاص وليس نحو
 لا اباي لولا غايه في المضاف لسناد المعنى على تقدير كونه مضافا
 له اذا دخل المعرفة وجب الرفع والتكرير فلو يكون مضافا لذكر
 اذا دخل المعرفة وجب الرفع والتكرير كما اوقفا لان لا يجر في المعنى
 لان لا يجر في الاستواء بين المعرفة والتكرير في المعنى ويجوز ان الاستواء
 لا يلزم الاتحاد في النوع هذا لانه ذلك على ان استماع الاتحاد بين
 المعرفة والتكرير ايضا من غير خلاف في السبب ووافقه صاحب الفصل
 في ذلك بقايله بان مضاف اليه واللام زائدة لتأكيد الاضافه
 لتأكيد اللام المقدمه ولا داعي لاحق لكون صورة التذكير ولاضافه
 في موافقه المعرفة والتكرير في المعنى كما في وجهك ووجه لك
 ورايتك ورايت لك ولا يلزم الرفع والتكرير لتبينه التكرير
 الفصل ويجوز ان اسم لا حذر فالكثير انضما لعميلك اي لا بأس
 خبر ما ولا يبعد ان هذا الخبر اي منجز ما ولا يورثه المسند اليه

عليك

كلام او جذا خبر قول المسند وقوله فصل الشبهين صفة ما لا يجر في
 النفي والادخل على الاسمية وتعلق بالمشتبهين هو المسند الى اسم ما
 فلا يجر يضرب في ما زيد يضربا ولكن يقع قوله بعد دخولها اح مستد
 لان لا يجر اعتبار الحقيقة بحيث لم يقصد في استناده يقصد في استناده
 يضرب كونه بعد دخولها والمراد من الرابع بعد السيل ذكر الرابع بعد هالكة
 يضرب في نحو ما زيد يجر يضرب واحترز بالمسند من المسند اليه بعد
 دخولها اي ما ولا اضافة المصدر الى الفعل واحترز بها اذا كان
 يجر دخولها خبرا لابتداء ونحو وهي اي تصاب خبر ما ولا يجر
 باعتبار الخبر اذ هو الخبر والمصدر في تيم لا يجر لعدم اختصاصهما
 بتقدير واحد اهل الجواز اشترط التشبيه بالنسبة لغيره بتقدير واحد
 واذا اذ تيان منقول ما لم يجر مع ما عموما ان ريد قائم او انقصر
 النفي بالوجهية للامثبات بعد النفي ونحو ما لا يجر لا يجر بابا
 وما صاحب الجاهات لا يجر في الجواز على شبيه مجزوا او وراي
 مجزوا وان وراي مجزوا في الفعل انضما لخص المضاف وعلى جعل للفعل
 مصدر ليعين ان جعل التركيب من باب ما زيد الصبر او تقدم الخبر
 على الاسم عوضا قائم زيد يجر على او يجر لا وجران احدا الشرط
 متقيد بما قبله ترتب عليه حكم كل ما الهم الا ان يقال المراد من
 اذا حصل فيه شيء من ذلك اسما في زيادة ان وتقدم الخبر للفصل
 وتغير الارتفاع مع صحتها واما في الوقع بعد الا فلا ن هالكة
 الشبه ليس وهو من النفي فينبغي ان يقال واذا اعطف على اي
 على خبر ما ولا يجر في خبر اعطف خبر جبا اي مثبت ما بعد

اعيان الشيء وهو لا يكون متزايدا في اعيانها فاعلم ان كل ما كان
 واما انما عطف بحرف عطف غير موجب متزايدا في اعيانها فاعلم ان
 حكم ما بين المعطوفات فالرفع واجب لانشاء النفي الموجب للشيء
 ليس والمجرى انما المجرى و يرت سببا او جز من او مجرد
 اي هذا ذكر المجرى يرت هو ما ا تم على صلا ال متشابه ل المضاف
 وهو المجرى حقيقة او حكمي والمضاف اليه كل اسم حقيقة او حكمي
 يوم يفتح الصادقين صدم ويوم يفتح في الصور يتاويل المصدر
 نسبت اليه شي هو اسم العام يتناول الاسم والفعل مستوفين زيد
 يزيد واما ما زيد في قوله كلام الماهي يتاويل ان المضاف لا
 يجب ان يكون اسما لا في النسب اليه شي ولم يقل نسب اليه شي
 استرازا انما انساب اليه شي لا بواسطة حرف الجر كنبه الفعل الى المضاف
 او المفعول به يولد واسطة حرف الجر كان مما يلزم العمل فيكون ذلك في
 عمل الحسن الوجه ما انصف الى الفاعل من حيث ان الفاعل ليست من
 مداخل حرف الجر فلا وجه في تقديرها الا ان يقال الحسن الوجهين
 بابا الصادرة في التشبيه الى المفعول ببليل ان فاعله غير فاعل من
 الاضاف الى الفاعل لم تعد الفاعل على هذا في تقدير من البناء
 واعلم ان كلام الخويعين دل على ان الاضافة النقطية ليست بواسطة
 حرف الجر بل في ظاهر هذا الحد الذي ذكره المضاف اليه دل على ان
 النقطية اية بواسطة حرف الجر لفظا او تقدير او نحو كلام زيد واما
 فتنة وجهان ان اي بواسطة لفظ حرف الجر او تقدير او جزان
 كان الحد وفراي ملحوظا كان لفظا وقعدا او حالين وفيه ان

في قوله
 في قوله

وقوع المصدر حاله على وفيه انه فيما دل على الفعاليات وفيه انما
 للمجرى والحيث قد يسوي وفيه انه حال على قوله يحذف مضافا الى
 حاله اي ظاهره انما في كونه مجرورا اما بعد وفيه انما في كونه مجرورا
 للمضاف اليه تعريف المجرى وما ذكره لفظي فلا تعريف ولا وروايت زيد
 صحت يوم الجمع فان الحرف في غير مراد فالتقدير شرط ان يكون خبرا للبناء
 الثاني والمجرى خبر للبناء الاول المضاف اليه المضاف اليه لفظ الحرف
 نحو مرتب زيد يجره انوينه ولو قد ذكر لكم رجل وضاربك وحيات
 الله والمراد بمراد من بين اوصافه انما تقوم بصفة حقيقة كغلام زيد وضارب
 عمرو وحسن الوجه وضارب زيد وضارب زيد او حكمه نحو الحسن الوجه
 حذف ما اضيف اليه فاعلم ان الذي هو حكمه والمضاف اليه كذا حذف
 من المضاف لكان الخبرية ونحو الضارب الرجل وان لم يكن مجرد اتق
 لرجل الاضافة لكنه محمول على الحسن الوجه فكان في حكمه وفي العبارة
 او مجرد اهر من تميزه والمقادير معبر عنها بصفات السكاك لا بطلا
 فلا يجوز الغلام زيد والضارب زيد اسقوط التثنية لاجل اللام لا
 لاجل الاضافة وهي الاضافة بقدر حرف الجر معنوية اي منسوبة
 الى المعنى لا لها فاعلم معنى في المضاف تعريف او تخصيص او النقطية
 اي منسوبة الى اللفظ اي ثابته في اللفظ دون المعنى فالمعنوية ان كان
 للمضاف اي فعلا من المعنوية يكون للمضاف كذا او المعنوية ذات
 كون للمضاف كذا او لا لا يستقيم للمعنوية حرفة احراز من غرض زيد
 والحسن الوجه متساوية موصوفة الى معنى هذا احراز من غرض نحوضا
 مفعول كرم بالذات لا مفعول مضاف الى غير مفعولها فكونه مفعولا مضافا

مع

لا يجوز لها السلبان يكون منصفة كعلام زيدا او يكون حصة لكنها يكون مضافا
لغيره وهو كاسره وهي اي الاضافه المعنوية اما بمعنى اللام بمعنى المضاف
ما موصولا او موصولا في المضاف اليه الذي عدل جنس المضاف في غيره
او في مضاف اليه عدل جنس المضاف اي المضاف اليه الذي هو جنس
المضاف او احض من المضاف من وجه وظرف وهو ما كان سببا في نحو
علام زيدا واخص مطلقا ويذكر في هذا العلم الفقه في كل جزء يعني اللام
اي في هذا الجنس وفي نحو كل واحد شك في المضاف ان المضاف اليه
اذا كان جنس المضاف كانت بمعنى من كساي في وقت بان يكون
بينهما عموم وخصوص من وجه كما في قضية فان لتمام قد يكون قضية
وقد لا يكون وكذا العكس بخلاف ما اذا لم يكن كذلك بان كان بينهما
سببية او كان المضاف اعم مطلقا فيكون الاضافة بمعنى اللام كعلام
زيد ويوم الاحد وكم الفقه ولما اذا كان المضاف اخص مطلقا كما
اليوم او سائر الكليات اسد فالاضافة بمعنى او بمعنى عطف على قوله
بمعنى اللام من في جنس المضاف اي في المضاف اليه الذي هو جنس
المضاف ونحو يكون المضاف اليه جنس المضاف ان يكون بينهما
عموم وخصوص من وجه كاسره وهذا معنى قوله بعض المحققين وهو ان
يصح اطلاقه على المضاف وعلى غيره ايضا فعلى هذا بعض القوم ويقيم
الاحد على الفقه وجميع القوم ويعني زيد وعلو سببا وسعيد
كلها بمعنى اللام بعضها لعدم صحة اطلاق المضاف اليه على المضاف
بعضها لعدم صحة اطلاقه على غيره او بمعنى في في ظرفه اي في المضاف
اليه الذي هو ظرف المضاف نحو ضرب اليوم وتيسر كريبه والاولى ان

الاضافة في ظرف بمعنى اللام كفي سائر اقسام المضاف بل في ملة
فيكون معنى ضربها اليوم ضرب المخصص باليوم علا بغيره في
كذلك كوكب الخرافه لسعيد اي كوكب المخصص بالمرء والمرة
علا بغيره ايضا في الضمير لاسباب التثنية عند خلافة لا قبله كما هو شأن النساء
المدبر المتيقن لانه موصوف في لسانها فاعرف وهو اي كوكب المخصص بالمرء
زيد مثلا الاضافة بمعنى اللام وخاتم قضية مثالا الاضافة بمعنى من وفيه بيان
مثلا الاضافة بمعنى في واعلم ان اخصر العنبر في ذلك استقرى ونفى
الاضافة ونفى ان اي تعريف المضاف مع للفرقة اي المضاف اليه للفرقة
نحو زيدا في قوله تعالى في الابهام لان يكون المضاف اليه في واحد فقط
او مشتمل في تعريف لعدم الابهام والاف في نحو جيلت وشرعت في كذا
نحو ما كذا ما يعني القراء والاف في نحو واحد وجميع وجه وعبد بطنه
على ان من يتاويله يكرم ولا يتم والتعليل يعود ضمير المضاف اليه الى المضاف
يوجب ان يكون معرفة لان صدره بغيره ويرى قبيلته كذلك ولم
به احد وانما تقيد التعريف مع المعرفة لانه التعريف الى المضاف من
المضاف اليه لان الاتصال والامتزاج كراية التانيث في سقطت
الامد ولما راء العهد فاذا قلت علام زيدا ياديه وضعافه لم زيد
مخصوصه زيد اما يكون اعظم عليها او اشهرهم يكون مضافا الى موصوله
وبينها طبع وبجانبه معين على خلاف وضع الاضافة وتخصيصا
مع التكون نحو علام رجله فادها نقول في الشيء مع جرح ما يضاف الى غيره
تلك المنكروه وشرطها اي الاضافة المعنوية في جرح المضاف من التعريف
او اخذوه منه حقيقة بان كان اللام قد حذف كلامه او جعل اياها المنكروه

او يحكم الا في علم زيد تنزل الحكم منزلة التحقق كقولهم يتحقق في الركبة ويجاز
 الذي يتحقق العين وانما يجب التجريد من مكان المعرفة وانما صفت اية
 الذكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الصلة والحق ^{العرف}
 ولو اضيفت الى المعرفة لكان تخصيصا للمصدر فاضع الاضافة حيث لا تقيد
 تعريفها ولا تخصيصها لحصول التعريف فيها وازدياد المرتبة من حيث
 الاضافة الى المسلوب في قوله صورة الاضافة الى العرف طرزا للباب
 فالرفع ما بين ان اضافة المعرفة قد تقيد للمضاف حصول مرتبة للمضاف
 اليه فيسمى رفع اللام مثله اذا اضيف الى العلم او العرف في حكمه فلا يكون
 ضائعا ولا كان هذه قاعدة تابعة فلا يعتبر بدون الاصل فان قيل لا فرق
 بين اضافة المعرفة بين جعلها على نحو الجعم والزيادة والفرز في ^{العرف}
 وابن راسين وابن كرام في عدم تعريف المعرفة في اختلاف جهتي التعريف
 وازدياد المرتبة اذ كان المضاف اليه يعرف فاباطم جوزوا هذا في
 ذلك قبل وانما قيل يجب التجريد من حرف التعريف لئلا يؤول العلم
 ونحوه الى اجزاء الكويفين جواب ما نقله الكويفين من تركيب النونية
 الاقواب وشبهه من العدد نحو الخمسة الدوام والمائة الدنيا ^{العرف}
 قياسا واستعمالا اما القياس فكل ذكرنا من تخصيص الخاص واما الاستعمال
 فانبئت من الفصحى ان ركبت اللام نحو قوله لا زال يذعن قد يراه اذارة
 كما وادركت خمسة لا شبار وغير ذلك واما ما جاء في الحديث من قوله
 بالالف دينا فاعلى اليد دون الاضافة وتعلت الكويفون بالالف
 بين المضاف والمضاف والمضاف اليه فيما صدق عليه غير صحيح
 لاستلزامه جواز اللام فحقه ايضا ولو قيل له احد واللفظية اي

علامه

علامة اللفظية بحذف المضاف من المبتدأ او اللفظية ذات كون ^{المضاف}
 حذف المضاف من المعنى حتى يتقدم الخبر ان يكون للمضاف صفة
 احترارها اذ لم يكن صفة الكلام زيد مضافا الى محوطة متعلق مضافا
 احترارها اذ كانت مضافا الى غير محوطة متعلق مضافا الى محوطة متعلق مضافا
 متعلق مضافا زيد مضافا اسم الفاعل الى المفعول وحسن الوجه اضافة
 الصفة المشبهة الى الفاعل ولا تقيد الاضافة اللفظية فان ^{تختص}
 ولا يقيد تعريفها ولا تخصيصها لكونها بتقدير الانفصال في اللفظ ^{تختص}
 او يحكم او التعريف بحذف التنوين المقدرة بمنزلة جواج بيت الله ومثلا
 تخفيف في اللفظ اذ المقدرة كما لم يوفق فان قيل ما فائدة قوله واللفظ
 في افايدة الاشارة الى وجه التسمية او تحقيق التقابل صريحا ^{تختص}
 او من اجل ان الاضافة اللفظية لا تقيد ولا تخفيفا ولا تقيد
 تعريفها فان قيل لم اشارة الى المصدر المذكور وجوز هذا الكلام بتعني
 على عدم افايدها التعريف له على المصدر المذكور حيث لا يتعلق له لعدم
 افايدها التخصيص قبل ازاى تركيب مرتبة برحمن الوجه لمحصل
 المطابقة بكان الصفة والموصوف حيث لم تعد الاضافة ^{تختص}
 ولو افادت التعريف لاستلزام عدم المطابقة واستعطف على جازة
 برز حسن الوجه لذكر الصفة مع تعريف الموصوف ولو افادت
 اللفظية تعريفها لجاز لمحصل المطابقة وجاز تركيب المضافا زيد
 لحصول التخصيص بحذف التنوين التثنية والمضافا برز لمحصل
 التخصيص بحذف تنوين الجمع والشمع الضارب زيد وكذا الحسن
 والحسن وجه الاضافة ويحذف ذلك اذا التنوين حذفت لاجل اللام

للجواب بالاضافة تخفيف والوجه الضارب زيد على ضارب زيد
كأن الضارب على ضارب لم يبق لاشتراط اعادة التخفيف فان
في صورة ما حله في اي يخالف هذا القول خلافا للفرق فانما جاز قوله
بتقديم الاضافة على اللام والجبب بان الاضافة على هذا يكون ضاربة
بقائه وان كانت متقدمة ابتداء في لم بعد ادخال اللام عدم بقاءها
والرجوع الى النسب الذي هو الاله والى ما مضى في الاضافة الى
على ان القول يتاخر اللام للمقدم لفظا وحاشا ليدفع الى ان
للفاعل وضعت تركيب الواجب لما يضاف لزم الفاعل الى الفاعل
اي الذي يمسب الماية المجهول اي البص من النون وهو صفة الماية
او بدت وبعدها اي بعد تلك الماية اي رابعها على الاستعارة
اذ الراعي قام بخلفه المواتي كالعهد او على الحقيقة والاضافة ان
موجب ككوب الخرافة وخلفه فرك وكرر اليك عن ان تخرجتها
لظواهرها ما ضعف هذا الكلام لكونه باعتبار العطف من باب
الضارب زيد والحق وجهه اذ المعنى باعتبار العطف الواجب عليها
وان كان قول الواجب الماية من باب الضارب الرجل الجواز على الحسن
فان قيل للعطف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويتبع في اتم
قوله ما كان للعطف بحيث قد يتخلف في ما لا يجوز في التسوية كما في
رب شاة وتحتها وياريد الحارث ونحوه لما احتمل الجواز
ما ذهب اليه سيبويه فكيف تضعف دون التمام واذ انصب حلة
الحل او على انه منصرف لم يضعف وانما جاز الضارب الرجل
جواب سؤال وهو ان يقال جاز الضارب الرجوع انما التخفيف

لولا التثنية باللام دون الاضافة فاجاب بان القياس كان يقتضي
عدم جواز كذا فلما جاز حله على الوجه المختار في الحسن الوجه من
الحسن الوجه بالاضافة للمعدة التخفيف بخلاف الضمير من الفاعل
اذا لا صلبه ويحتمل ان لا يكون الاضافة صفة والاضافة
اليها من باب اللام كما منع لفظ الفعل المفهوم اي انما جاز سلبه
بجوابه وهو لا ولا لا يتخذ الفاعل على المختار في الحسن الوجه جاز
الوجه الضارب جاز على الضارب الرجل بالنسب لا لاجل القول باستغناء
الاضافة اللفظية عن التخفيف وفي الحسن الوجه رفع الوجه على الفاعل
نفسه على التثنية بالمفعول والضاربك وشبهه حله على ضاربك فهو
لجواب سؤال وهو ان يقال جاز الضاربك على الاضافة وان
لم يبق تخفيفا وشبهه وهو الضارب والضاربين وغيرهما فيمن
اي في قوله من قال ان الضاربك مضاف والكاف مجرد المحل
على الاضافة ومن قال ان من مضاف والكان منصوب بالمحل
في الفعلين والنون محذوف لان اتصال الضمير فانه لا يحتاج
جوازه الى جرحه مفعول كما هو على ضاربك متعلق بجاء وانما
يجوز على المشاركة في حذف النون في قول الاضافة والاضافة تفيد
التخفيف بخلاف النون المقدرة اذ النون الساقطة في
الضمير ونحوه من غير اللام والاضافة مقدرة فاذا اصبحت انما
سقطت من التقدير لم يفسد التخفيف في اللفظ حكما اذ المقدرة
كالمعطوف ولا يضاف موصوف الاصفاء لا يلزم الجمع بين
وهو تسمية الصفة لكونها صفة وعدمها لكونها مضافة اليها

لان الموصوف انما هو لغيره لا يجوز ان يكون انفسا او صا^ليا
كونها الواو ثم ياتي ان ولا حقة في الموصوف ما لم تقدم الصفه
على موصوفها او تاتي المضاف الى المضاف اليه وانما يتبع المضاف
وجانب الغرض والصلوة الاولى وبذلك الحقاقتان التي تتناول
بجدة الموصوف من المضاف اليه في محل الوقت والمكان وجانب الكمال
الغرض والصلوة السابعة الاولى وبذلك الحقاقتان او هذا جواب ما قيل
ان المضاف والغرض والاولى هو صفتها والحقاقتان صفات وهذا
الهما موصوفها وتلحقه وتقطعه لهما وهو الباقي والقطعة تدار
واحد في جميع خفي ثياب جواب من سوال مقدمه وهو ان يتركوا والاول
صفتان للقطعة والثياب قد اضيفتا اليهما فاجيب بان
متاويله محمولين باب اضاف الصفه الى موصوفها فان الاصل
جزم وثياب اخلاق محذوف الموصوف ففي الصفه مهمه فاذ
لا يمكن موصوف المخلص والبيان تجريد المنظر من كون موصوفها
كافرا والموصوف العبادات الطير بيان للعبادات بالهوى لا تقدر
للاصفه على الموصوف ولا يضاف اسمها الى المضاف اليه لما يصير
مضافا اليه على تقدير الاضافه الى الموصوفين فلهذا تراكبت ^{اسد}
مثلا المزدفين من الصيوان وما غفر من ليوت الاسد فتاوى
معناه ليوت كالمؤمن بين الليوت بحيث انها ليوت بالعبه الى
سائر الليوت كما يقال الصلاه من خواص الموصوف واشراف الخراف
وحسب وضع مثال القرابين من المعاني لعدم القايده على ما
قوله ايضا في او سعت لضافه لعدم القايده ولا كلف المعنى

الذي لا يتبدل وبما ان التقليل اصل الفعل وجبا وهذا خلاف كل الذم
وهي في الثاني المعهود فاذ المضاف اليه والفا للتقليل يختص
ولا ياتي المضاف في الموصوف والموصوفين وقوله سعيد كره مقول القول
او بدله منه ونحو سوال جواب وهو ان يقال سعيد متاكر في الموصوف
حيث انما كان الشخص واحدا فاجاب بان ما تناوله بارادة الموصوف بالاول
والا فلهذا تناوله في اي سعيد السعي بلفظ كره واذا اضيف الاسم الصحيح الى
ليس في آخر حرفه والصحيح في كلامه انه يقع على هذا ان يمتد من لسان الكلام
او الملقى اليه بالصحيح والآخر واو او يتركه ساكن كد لو يلقى في الثاني
تعلقه بالصحيح لان حرف العلة بعد الساكن لا ينفصل عنها الحركة لعاضه
خلة الساكن فلهذا كره لان حرف العلة بعد الساكن مثلها بعد الساكن
في الوقوع بعد اسراحة اللسان ولا تنفصل عنها الحركة بعد الساكن
بعض في الابداء كذا بعد الساكن الى ياء التكليم غلو في و لو ي
ويبقى كسر اتم لموافق الياء والياء الواو والها او العطف كذا
على الفعلية نحو هذا الف الذي لم يضر وبصرنا لكن يروى عليها
منطلق منفتح حذو الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هي الحركة
ليلا بد من الابداء بالساكن تحقيقا بحكم الاصل فيما ياتي على
الحركة للفتحة للفتحة او ساكنة للتخفيف ولما بين حكم الاسم الصحيح
فلذلك ذكر حكم المنقوص والمقصود فقال فان كان اخره الى آخر
الاسم المضاف الى ياء المتكلم فانما ثبتت الالف نحو عصا و جاني
على اللغة الفيضة لعدم الموجب للانقلاب وهذا هو الصحيح
تقليلها الى الالف حال كونها غير التثنية واما الف التثنية فلهذا

لهذا ولا يضاف للكتب لانه من المضاف اليه لو اكتب اليه لم يظهر ويكون
كأنه متعارف من التصدير والاول من الثاني المتماثل والصغير والعظيم قريب من
هذا الباب ومن ثم في ايهما المستحق لبيان الذات وكذا الجنس ضعيف
مهرب هذا الجرح وان كان المقصد انهم من حيث ان الياس من عالم المنصر
بجس فلا يكون بيان للجنس ومهرب من هذا العالم ان العلم محقق با
الانسان فحينئذ انما هو في جنس العطف تابع مقصود احترام
عن غير البدل من التوابع لا يميز مقصودا بمتبوعاتها بالنسبة الى اصل النسبة
فلا يميز قصد بكتبة من السلب واليجاب فلا يرد للعطف بل هو اما
عليه سلب المقصود لانه العطف انما يستدل الى ان وكلاهما مقصودا
بهذا الطريق والاول فالاضراب لاجتماع المقصد وهو الفرق بينه وبين
بدل العطف لان متبوعه عطف غير مقصود اصله كانهما على سبيل المثال مع
متبوعه فتركيب واحد احترامين البدل لا مقصود ودين متبوعه متوسط
بيان الحكم بعد تمام الحد يبيد بين العطف وبين متبوعه متوسط بيان الحكم
بعد تمام ايهما متبوع العطف احد الطرفين فاعلى متوسط العطف وسياتي بيان
لطرف العطف في قسم الحروف مثل قام زيد وعروا اذا عطف على المرفوع المنفصل
اكد المرفوع منفصل يكون عطف على المنفصل من وجه لا يميز العطف على الجزء
لانه لما اكد بمنفصل حدث فيه من الاتصال فكانت عطف على المنفصل
من هذا الوجه وانما جاز ان يميز بينه وبين ان كانا متبوعين لفظيا لهما
غير متبوعين حكما كونهما غير مقصودين بالنسبة ولا يميز ان المتبوع
فيبتعان الضمير والمنفصل الذي هو كونهما بعد استعلاءهما من كل وجه
بجوارف العطف لجوارف حيث هو مستقل من كل وجه لاستعلاء لفظا

ويكاد انما يميز كبد المنفصل والحين والمنفصل لا يميز كبد المنفصل مع عدم
بسبب عدم المقصد والغاير من طرف القس بالفاعل لا يميز ان الفعل كبد
كواجم واما البدل فهو مستقل لفظا وحكما كالعطف لكن متبوعه غير مقصود
حيث ان في حكم التبع فهو متبوع لفظا ومعنى فلا يميز في الخطا هذا النوع من
المتبوع واستقله وانما يميز مع جزئية بخلاف العطف لجوارف فان متبوعه
ولا يميز الخطا من التابع ولغرف والحاصل انما يميز استقلال التأكيد
مع جزئية المتبوع لعارضة الاعطاف عدم المقصد اياه ولا يميز جزئية
المتبوع واستقله التابع في البدل لان متبوعه وان كان متبوعا لكنه يفتقد
في حكم التبع فبما من هذه الجهة جهة التبع غير ولا يميز الخطا بجزئية مع
استقله وانما يميز في العطف التابع والمتبوع كلاهما مقصودا وان عطف
مربى التاويل ان يقع فصل اي اكد به في جميع الاوقات لا وقت
وقوع فصل في غير ترك اي ترك التأكيد لطرفين حدوث فتور في المعطوف
باعتبار البعد عن المعطوف عليه بالضم فلا يميز زيادة التابع على المتبوع
في الدرجة باعتبار استقلاله ليزيد استقلال المتبوع لعارضة هذا الضمير
مخوضيت اليوم وزيك فان عطف على التاء قوله وريد لمكان الفصل
واذا عطف على الضمير لم يرد اعيد الحافض التاويل لم العطف على الجزء
والا يميز في ظاهر الاحتياج الى استعارة المرفوع الجرد والاستعارة
الانفصال فيه واما قوله لست اكون به ولا ارحام شاذ وقيل الواو القسم
دوت العطف واعلم ان المعطوف هو الجرد والعامل مكرور جرحه
بالاول والثاني كعدم معنى بدليل قوله بيني وبينك اذ بين لا يضاف
الى المتعدد وقيل جرحه بالثاني كما في المعجم مهربت بكت ويزيد في ثم

هذا

اسم اللام وكل ما قبله وهو كالمعطف في حكم المعطف عليه فيجب و
يمنع وفيه اللام ان يقال لا فيما يخص به ولا يتعدا كنهه لا رجل وزيد
وزيد عبد الله ولا نحو من اللام في زيد والحارث وكاشفان الضمير في
زيد شجاع وعلام وعوذ ذلك ما حوزت شأه وتحتها فقد والتكثير بقصد
عدم التيقن اي ربت شأه فخلطها او ممول على بكارة الضمير كرجل على
وفي وضعف الواجب لما لم يمان وعبد هاء وكذا الضارب الرجل وزيد فيقول
يمنع الفرق ان الضمير على الماين وهو من قوله اللام فكان المضاف الى ضميرها
في حكمها فكان في حكم الواجب لما لا يختلف زيد حيث يكون التقدير الضارب
زيد ومن ثم ان من اجل ان المعطف في حكم المعطف عليه فيجب فيه
ويمنع من غير ما زيد في مقام او فاما ما ذهب عمره الى الراجح في اذهب
يعمل عمر متبدا وذهب خبر لمدى ما عليه ولا يجوز النسب بالمعطف على المعطف
عالم واحد لاستماع حرفا في المعنى المتقدم ولا نه لو نصب او جر عطف على
لغيره عدم ما وجب في المعطف عليه وهو الضمير العائد الى زيد وفيه
واما جار الذي نظيره جواب سؤال وهو ان يقال بطريقه الذي وفيه
ضمير ولا ضمير في ما عطف عليه وهو قوله فيعصب زيد الذباب لانها
اي ملجأ هذا الكلام لانها فاء البيية وكل ما رابطة وفيه لا عاطفة
وفيه انها وان كانت للبيية عاطفة انهم كنهنا تجعل الجملتين كجملتين واحد
فيكون بالربطة التي في المعنى الذي اذ يطير فيعصب زيد الذباب
هكذا يقال نحو الذي يطير الذباب فيعصب هو زيد بالربطة التي في المعنى
لصيرورة الجملتين بالفاء بمنزلة جملتين واحدة فيكون بالربطة احدهما
وذا عطف على محمولين عاملين مختلفين لا يقال لا تعرف لا تعال اذا اولها

في محمول

هنا محمول لاننا نرى في استعماله اذا لم يكن هذا المعيار لطيف وهو ان شاء الله ان
العطف على محمولين محمولين بغيره بوزن وانما في الفاعل على وجهين على
وضوح الدليل على التمسك بالاعتناء بهذه ولم يقبل ولم يجر العطف لم يجر
عند سيبويه بخلاف العطف على محمول واحد فانما يجوز وانما عطف
زيد عمره او غير ذلك وانما لم يجر لانهم قوام الحرف المنعطف مقامه
تختلفان ولان الاول اذا التقدير وفيه الحرف وفيه ترتب منه الجواز
على وجود العطف ونظر الصواب ان يقال لم يجر العطف على محمولين
تختلفان خلافا للفرق وانما جزمه مطلقا قياسا على العطف على محمول واحد
واحد الا في نحو في الدار زيد حجره عمرو او في صورة تقديم المجرور
لغيره في كلامهم نحو ما كل سواد عمره ولا يفسد شجرة وقوله اكل امرئ عتيق
امراة ونازوقه بالليل لانا واقتصر الجواز على صورة السماع لان ملحقا
القياس يقتضي على موهبة التمسك خلافا لسبويه فانما مطلقا على
الامثلة المذكورة على حذف المضاف وانما المضاف اليه على اعرابه
على نحو زيد ونعرض الدنيا واسه يري في الآخرة اي عرض في الآخرة في
بعض القراءات التأكيد على جنس وبقي القيود فصل بقراءات المتبوع
او شانه ومعنى التقرير هنا ان يكون معنى التأكيد ثابتا في المتبوع ويدل
على صريح ما خرج بهذا القيد ما سوى التأكيد وسوى الصفة المفردة
وذلك في عطف البيان والعطف بالحرف والصفة المفردة ظاهرا
وكذا في البديل لان متبوعه من مقصوده فلا يكون تقريره مقصوده او نحو
ان الابدان التي تقرير معناه انه لتقرير ما صدق عليه البديل لا لتقريره
المتبوع من حيث هو متبوع فان قيل قد كصاحب الفصل بخلافه

زيد بن ابيد ويصدق عليه هذا المذهب في ان ذكر هذا المذهب في كتابه التكملة
ان ذكر زيد اوله بحيث يكون المذهب المذكور في غير ما ذكره ان يقصد به غير هذا فذكره
ثانياً بعد الطريق فيكون بدله كونه مقصوداً من الامر فيكون في كون الشيء الوا
مقصوداً وغير مقصود لا يمتثل في النسخة نفسها او بعضها عندها زيد
فنه ويحييه وهو يمتثل في النسخة في اضافة الامر الى المتبوع اي امر ما منسوبة للمتبع
او نحو ذلك فيمنع من الدلالة المذكورة السابقة بالصافي وهو الامر وهذا الفيد
والمعنى خرج نظراً واحدة واسم المبدأ لان نقرها في المعنى الاخر في لا في
النسخة او التحويل وقرى بالمعنى بالانقراض وفي المطابقة وفي نظير
اذا جردت عن ان الصفة الكاشفة بقررة بالمطابقة فلا بد ما ذكرنا او التحويل
نفسه عندها في التحويل كالم أو صفة التحويل وهو الاستعمال واعلم ان كون
والتم على هذه الاستعمال لا ينافي كونه الاستعمال في التحويل مرة اخرى
التحويل كالم لا ينافي في تقريره بالجمهور وبما لا ينافي في التحويل ويكرهوا
فليس بعد ما ذكره التحويل ولما في ان يقول هذا التعريف لا ينافي في ان
زيد عدم التقرير في النسخة او التحويل وقوله عز في اللفاظ كالم
يشير الى ما لا يراه ويلجوا بان يراه في النسخة نفسها او بعضها وان
المكره بقررة صفة نسبة المذهب هي كونه الكاريز او طليعة ثابتة او
يجعل التعريف نوع من التاكيد وهو التاكيد المستحق في وهو
لفظي ومعنى يرجع الى الجنس وهذا التاكيد المعروف فليزده قوله ومجر
في اللفاظ على كماله على حوله فيه وهو ما يدل على التاكيد بمعنى التقرير او
التقرير لا معنى لان ما ذكره حيث عرف اللفظي بذكر اللفظ التولي
والتاكيد هو المتكروا التكرير وهو من باب الاستعداد ويمكن ان يعود

الى التاكيد ويعمل في ذكر اللفظ الاول وقوله انما على ما يقع في اللفظي ويصح
فالتاكيد اللفظي او التكرير اي ما يكرر اللفظ او يراه في النسخة او التحويل
مخبريات وانت واضرب المأخوذات اي التاكيد في اللفظ التولي واللفظ
تكرير اللفظ الاول في النسخة اي من حيث خبريات انت وضرب المأخوذات
وليس اسد ومخوذة وان اردت التكرير او التكرير في اللفظ التولي واللفظ
واكتفون وان يكون في هذا المأخذ الاخير في زاده في اللفظ التولي
لفرق بين البضع والجمع وخبيث حيث ينسب لكل عدم التكرير في هذا التكملة
الان يمنع كون حيث التاكيد ويجعل من اللفظ في الموصوف حيث في التاكيد
من جهة زيد زيد عز في التاكيد في اللفظ التولي وقوله عطف
والفهم وان كان سوف تعلمون ثم لا سوف تعلمون في اللفظ التولي
بعد ولا يتبين وغير ذلك وقوله كالم اي اسماء او افعال او غيرها في اللفظ
او مركبات فينبغي ان يعرفها عن رت الكتاب سورة سورة وجاهد
والملك صفاً صفاً ويثبت له حسابها واما التكملة فليست من باب
التاكيد ولا من باب التتابع ويجعلها عطف واما هو تكرير المعنى والثبات
عز في معنى وعراب الاول والثاني اعراب واحد لتأويلها باللفظ واحد
فظهر في موضعين عز عن التجميع بل يرجع والتاكيد او التكرير لا معنى
كأن باللفظ المحفوظ اي هو كل نفس غير ثابت محسوسة وهي نفسة في
وكلاهما معناه اثنان وكلاهما جمع والتبع والجمع وهي مركبات الجمع في
لا معنى لها فيمكن في التبع والجمع من حيث التبع اي تاهم البضع
من بضع الفرق اي سأل من التبع وهو طول المعنى مع مدة معرفة
واضح بالصاد الملهة وفيه بالصاد الملهة فلا ولا في النفس العين

نگرد ای و چید
نگرد من بد
مهره ای

شور

الكل او غير استقامته او بدال الظاهر عا لا يقع ضمها بارز او لا ظاهرا قط
الا من الغالب مستثنى من قول من ضمها غير مستثنى زيد عطف البيان تابع
جنس من صفة صفة تابع احتراز عن الصفه بوجه متبوعه اي ذكر بحيث انه
يوضع متبوعه من جنس البدل وعطف النسق والتاكيد مثل الغم بالله ابو
حسب كنه امير المؤمنين عمر بن الخطاب لعنه الله عليه عطف بيان
قامه اسمها من لقب ولا بد من اغترار الهم ان كان خبره وصلا اي في عطف
البيان وهو مستند من البدل متعلق بصله لفظا بجزا وامامه في فاله في
وذلك لما عرفت في الحد في مثل خبره اي في كل ما كان عطف بيان من الشعر
بالله الذي اصنف اليه الصفه المعرفه باللام على الضارب للرجل زيد والدار
الكبرى في روى في كل ما عطف حكمه عطف بيان وبدلا وهذا التفسير يتناول
صوره النداء ايضا انا ان الساركت الكبرى اي الذي تركت الكبرى من
باب الضارب الرجل في عطف بيان الكبرى ولا يعم ان يكون بدلا
اذا البدل حكمه كغير العامل فيكون المعنى الساركت بشر فلا يعم لكثرة من
باب الضارب زيد وهذا الفصل في النداء ايضا فان البدل في
حكمه المتعلق مطلقا وعطف البيان على المقتضيل الذي عرفت ولما
فرع من المعربات شتم في المبتدات فقالا للمبتدات ما اي الاسم باسم
مناسبة معبرة وفي هذا القيد احتراز من المناسبات التي هي
لضعف او لمعارض من مناسبة غير المنصرف الفعل الماضي في القيد
ومناسبة اي الخلف مع لزوم الاستدراك للمادة للبناء سبق الاصل اي
المبتد في اصله وهو المرفوع والماضي والاضمير في اللام كغير
ما قبل او وقع غير حال مركب تركيبا اسناديا او غير مركب مع عامله والماضي

اليه على هذا التركيب الاسنادي ليس معنى شاذ الف بآنا ونهتصرون
خالد والاصوات التي لا تركيب لها فان قيل في اي حد من نحو فاني في محله
فاني صوت الغراب وليس فيه مناسبة للبنى الاصل ولا عدم التركيب قبل
المواضع مركبة حقيقة ان حكمها اعتبار قصد المشاكلة للبنى الواقع غير مركبة
فيه نحو فاني صوت الغراب وحكمها او خامس للبنى ان لا يختلف آخره او لا يختلف
هذه آخر الاسم او صفة آخر للبنى لا تختلف في المعنى العوام لا يعم اما ان يتعلق
بمعنى التي او بالذي ولا يتغير كل منهما اما الاول فلا بد من الاختلاف ليس
بمعنى لا يختلف العوام اما الثاني فلا يتغير من وجه الذي الى القيد وبما
الفعل مبتدأ وايضا المعنى لان يقلل الفعل بعد توجه الذي الى القيد يكون
جائز للثبوت لا واجب الثبوت وثبتت لاختلاف الآخر لا يعم اما في
البنى جائز للثبوت مخزن الرجل ومن زيد والظاهر ان اللام بمعنى
الوقت او لا يختلف آخره وقت لاختلاف العوام فيصيح ان يتعلق
التي ايضا فلا يبره توجه التي الى القيد والقابض او مركبات او المراكبات
وسكونها والكوفون يطلعون القابض الاعراب على البناء وعلى
العكس وانما ذكر في الاعراب الانواع وفي البناء الالفاظ واللام
ما به الاختلاف وكل من الرفع والضمير من منه والبناء عبارة عن
صفة في البناء لا عن المراكبات والسكون وكلا من الضم والجر فيهما
منه بل اسم لما في آخره من المراكبات والسكون فلو قاله انواع البناء
لبنى الذم الى كون كل بناء مخفى انواع الاعراب بضم حتى الضم فما حصله
بضم التفتين وضم حتى فما لا فتنح المغم في القيد وكما لا كذا التفت
السكون في القيد ووقف حتى وقفا لتوقف النفس فيه من المراكبات

سبعة ابواب وفي بحثنا من العلم يذكر الاصوات في باب اسماء الافعال ولا يخرج في
بابها ثمانية ابواب للعلم بالاسماء الاشارة والموصولات وانما يذكر اسماء الموصولات
فهي موصولات لا انها اسماء موصولات وانما هي موصولات لاختلاف انواعها
والكليات والكمالات لفظية لا بغير ما هو معلوم من حيث معلوم
والاسماء الافعال والاصوات بالرفع مطلق على اسماء الافعال وبالرفع مطلق
على الافعال المعنى والاسماء الموصولات في الخبر المذكر كونه من جنس واحد
والاسم صوب ذكره في قوله ان الصواب ليس باسم لعدم الوضع فكيف يذكره
في الاسماء البنية والجناس المطلق بالاسماء ما يخرجها في البنية وانما
يكنى اسماء الحقيقة لعدم الوضع فليكن هذا لا يخرجها في الاسماء
البنية والكمالات وبعض الظروف اما قال بعض الظروف لا يجمع الظروف
ليست بصفة بل بالاسم في بعضها المصروف في المصروف في المصروف لا يجمع
في المكنى عن ما وضع واسم وضع المكنى في المصروف لفظ المكنى والمكان
والجناس المطلق او اسم وضع وضع على وجه الكناية على انها وضع المكنى او
مخاطب ليس في جملة البنية او ما وضع لها مادة ولفظ المكنى والمكان
موضوعا لها صيغة او ما وضع لمن هو في او ان المكنى من نفسه ومن هو
في او ان وجه الخطاب فلا يرد لفظ المكنى والمكان لانما هو المكنى او المكنى
الاصطلاحي لا التعريفي واللفظ او نوع المكنى وفي الثالث فليكن في التعريف
وغيره للمؤمنين بامر الله بكذا في قول الامير المؤمنين انما امرت وان كان
مستوعبا للمكنى كونه غير موضوع للخبر من لفظه بغيره الوضع او غلب عدم
ذكره احتراز عن الاسماء الظاهرة فانها غيبية لكن لا بهذا الشرط ولا بغيره
عن الاسماء الظاهرة فانها غيبية لكن لا بهذا الشرط ولا بغيره

الغائب فانما هو مفعول لطلب مطلقا لا مقيدا بالتقدم وهذا نصيب الغائب
غيره اطلاقا لا سواء تقدم ذكر لفظا او معنى او حكما بما على ان يراد
الوضع على وجه الكناية يخرج اسماء الاشارة ويخرجها عن ان يحكم وكذا
موضع الغائب على وجه الكناية لا يخرجها عن ان يكون لا بد من التعريف فكيف
يكون غير اطلاق لفظا او احتراز عن اسماء الاشارة لكونها غيبية كغير الاسماء
الظاهرة بغير شرط التقدم لفظا لخصيصتها بغير شرط تقدمها لفظا او معنى
خبر بغير شرط تقدمها لفظا لخصيصتها بغير شرط تقدمها لفظا او معنى
التقدم فيها لفظا لخصيصتها بغير شرط تقدمها لفظا او معنى بان تقدم ما تضمنه الموصولة
موصولة لخصيصتها بغير شرط تقدمها لفظا او معنى بان تقدم ما تضمنه الموصولة
ولا يرد لكل واحد منهما السدس اى لا يرد لخصيصتها لاسوق الكلام لبيان المعنى
وهو في خبر سبق الموت ويمكن اولا في خبر بغير شرط تقدمها لفظا او معنى
لقد علم لخصيصتها بغير شرط تقدمها لفظا او معنى وهو لخصيصتها لاسوق الكلام
ولخصيصتها بغير شرط تقدمها لفظا او معنى وهو لخصيصتها لاسوق الكلام
هذا الوجه في باب التنازع لعدم قصد التخصيص فلا بد ان يقال لخصيصتها
الاسماء لخصيصتها والمختار من التكرار ما لا يجوز ان يكون له احد في علمه وحده
ويجوز على الوجهين والخصيصان هو متصل ونفسه اى لخصيصهما باللفظ
بتداه والفاء للتفسير للمصطلح بغيره بنفسه في اللفظ اى الذي هو اللفظ
بمستقر اى الاصطلاح وامضى للمعنى المتفصل والمتصل كلامها مستقلا
لانها اسمان والخصيصان متصل بنفسه اى ما كان كالتقدم لما قبله ولا يغير
حروفه واللفظ بغيره اصطلاحا وهو لخصيصتها بغير شرط تقدمها لفظا او معنى
الاصحاب اقام ثلثه مرفوع ونصب وجوزا وكان اى المرفوع

ان لا يتصور ان الاتصال انما يكون بآخر العامل او بالفضل من الضمير وعامل العرض
 يحصل الا به ان يحصل تغير في تحقيق بعد الاتصال وانما يتحقق لان الاتصال
 ياتي الاتصال ويترك الفصل ويترك العرض او بالفضل اي حذف العامل
 المحذف عامل لا يوجد في اللفظ متصل بايكون العامل اي عامل معنوي فلو ان
 ما يتصل به محلا او غير يكون اسما فاعطف على قوله معنوي اي يكون عامل الضمير
 حرفا والضمير مرفوع عن ان انت قايما لانه لو اتصل به لوجب ان يستمر و
 الاستمرار في ظرف لا يجوز حذف المقسوم بخلافه وان في الجمله
 واجتماع الال ضمير لهما من باب التثنية واللبس قادم او بوجه اي الضمير
 ضمير اسند اليه اي الى ذلك الضمير صفة متعدي مالم يسم فاعطف على قوله
 وانما هو على سبيل من حيث ما اسند اليه وهو الصفة كان تركها لثبات
 فيما يجوز ان يثبت له الفصل او في جرئت تلك الصفة على غير من اي
 تلك الصفة كانه كدليل الاتصال الذي هو خلاف الاصل على مره الى
 الجهد وخلص من عدم اللبس في الصفات على صورة اللبس طرق الباب
 بخلاف الفعل حيث انصرف فيه ابراز الضمير عند اسناد فعله على غير
 من هو على صورة اللبس نحو زعمت ويضرب هو بخلاف هذا زيد تضرع به
 هي حيث لا يجب تضرع به في عدم اللبس ولكم لا يختلف في المسألة من بين
 هي له وما هي ذكره وذكر الاصل وهي من المفعول وفي العمدة الا ان ضربت
 مثال التقديم على العامل وما ضربت للاشارة الى الفصل العرض واللبس
 اي اني انفسك والشرائط الفصل العرض المحذف العامل وانما زيد مثال
 كوني العامل آخر فالضمير مرفوع وهذه زيد مثال الضمير
 الذي اسند اليه خبرت على غير من هي لقائه اسند الى العامل بالجرية

معناه انما تأييدا
 مثال كوني العامل

على غير حيث وقعت خبره وفي صفته من حيث علم الغريب بها والاعراب والتقدير
 صيغة عدم اللبس استبدل على صورة اللبس والفتحة هي تأكيد الضمير للسكن
 فيضار به لكنه تأكيد لانما لا فاعل بدليل ان زيدون العجرون صاروا
 نحن وقد عرفت ضعف قاعدة ذلك فلما انه مروي عن التضرع بنا بهم
 نحن وعلى هذا يكون قوله كذا فيكون لانه لو كان فاعله الجان والخلع فيصوب
 الفصل العرض واذا اجتمع ضميرين والمحال ان يكون احدهما الى احد الضمير
 مرفوعا لحران عن اكرمتك اذ المرفوع كل من الفعل فكانه لا يتحقق
 الفصل اصلا فيجب الاتصال فان كان الشرطية جزء الشرط لحددها
 اي احد الضمير من كان الشرطية اعرف من الآخر احترانها اذا اسما و
 نحو اعطاهما اي انا حيث يجب الاتصال في الصحح نحو من تقدم احد
 للشاويين من غير مرجح ولكن لا قاله راجعا بالاتصال ولا يارب الثاني من
 الفرق بخلاف من كل وجه وفيه نظروا وقد جعلت نفس تطالب بغير
 لضعفها لم يقع العظم بايها باتصال الضمير من ساد وقدمته اي لا يعرف
 احترانها اذا كان لا يعرف سائر نحو اعطيه اي انك فليكن الاتصال
 التكم في اختيار الاعرف باعتبار الصورة ولا يلحقه لعل في اول الوهلة
 ياراد على وجه خلاف الاصل ويحكي عن سبب فيه تحقير الاتصال
 ايضا نحو اعطيه بول نظر الى التجميع المعنوي باعتبار المقام نحو
 عن التجميع المعنوي فقلت لخير في الضمير الثاني المعنوي اتصالا ونفسا
 فان الاتصال باعتبار الفصل بالفضل والاتصال باعتبار عدم اتحاده
 الفصل بما هو متصل فان قيل ان ثبت هذا تعدد الاتصال فالأصل
 والاتصال اتصالا واحدا للضميرين واقع لا محالة فانه وجه الجواب

او الى كون ما بينهما خيرا انفتح فيه فيجب حيث لا ليس وذلك بالحل
 على ما ليس وكان الضمير يفسر كذلك فيضد ضريمان التاكيد وقوله
 فتشاكل او جنس وشروط اي شرط الوسط او شرط الفصل او شرط المذكور
 الضمير ان يكون للفرع معرفة ان افضل من كذا ان الفصل انما يتبع اليه
 في المعرفة وافضل من طبق المعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل مما
 عمرو وكذا الضمير افضل من بعد دخول العوازل وفي المعرفة دون
 المعرفة قبل العوازل لاصلا لهما واستغناء عن الثاني لكونه متماخفا
 الفرع من واجاز المارضي وقوله قبل المصاع لثابت الاسم لامتناع
 دخول اللام وقوله تعالى ومكروا اولئك هم الجاحلون وفيه انه لا يكون
 في الآية كونه فضلا لاحتمال ان يكون مبتدأ او تأكيد الحق في قوله
 تعالى انه هو احسن واكمل ولا موضع لداي لا محل للضمير الفصل من
 العرب وقوله لا طرف مستقر خبر لا عند الخليل لا عند حرف
 على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم ملحق لا مستغنى فيه ولا علة او
 الخليل لفاء الاسم وقوله عند الخليل خبر له او يتعلق بقوله لا كونه
 طرفا مستقرا او يتعلق بمعنى النفي وبعض العرب يجعل اى في الفصل
 مبتدأ ويجعلون للجلد خبر للبتداء الاول وما بعده بالتصريف عطف
 على الثاني معنوي ويجعل او عطف على اول معنوي ويجعل خبر
 فلا يفسد في كنت انت الرقيب وعملت زيدا هو المنطلق وقوله
 خبره يحتمل ان يكون مفعولا لما قبله والجلد حاله وبعض العرب
 يجعله تأكيدا لابعاء الماخلة ودخول اللام المنوع دخولها على التاكيد
 يمنع ذلك وبعضهم جعله تابع لما بعده وذلك ليس ببعيد في كلامهم

وقم

اصلا في ان يمتنع كنت انت الرقيب ويقدم قبل الجليد قول قيل حشو
 الغرض يحصل بان يقول ويقدم للجلد ان يقال هو من باب الترخيص
 ليدل اي يقع قبل الجليد او الصريح بلغة في التاكيد التقدم لان تقدم الضمير
 على معاده يظهر في الحرفي ان يكون ضمير غائب يتجسس الضمير ضمير
 الشأن اذا كان مذكرا او الفصيحة اذا كان مؤنثا وهو يعود الى ما في
 الذهن من شأن وقصة ويجوز ان يثبت الضمير يعود الى القضية اذا
 كان في الجليد المصترح من حيث لفظة المطابقة نحو انما له في الا
 يفسر ذلك الضمير لا بهامه وهو ايضا لصفة ضمير غائب بالجملة انما
 وضع المظهر موضع للضمير لزيادة التمكن في الذهن لان عود ضمير
 الشأن الى الجليد خلاف ما عليه شأن الضمير فكان من كان الضمير
 بعد اى الى اقل بعد ذلك الضمير لان القضية والشان ليسا بزمان
 معزوي والقراء يجوز تفسيره بالمفرد المثل بالجلد عن كل قارئ
 الزيدان وقوله بعد مبتدات بقوله ويقدم قبل الجليد لكونه
 لمكان التاكيد لما مر ويكون ذلك الضمير منفصلا ومتصله فيتم
 لضمير الشأن والقصة مستتر انقسم للفصل وبارز اى غير مستتر
 على حسب العوازل فان كان عاملا معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا
 وان كان لفظيا يسلح لاستدراك الضمير زيد قائم كان اى الشأن مثلا
 المنفصل المستر زيد قائم وانه مثال المنفصل البارز زيد قائم و
 كذلك عزائي من يدخل الكنية ليعلم انك بينهما ذرا او طائرا
 وحده اى حذف ضمير الشأن حال كونه مضمونا بضمير
 اى جازع الضعف لعدم الدليل على الاستقلال للجلد لانه

كان مستترا ولا بارزا
 مثل هياي الشأن مثال
 للفصل بم

وهو الباطني وبه انه يقوم الدليل عليه وهو رفع اليد كما يكونه
على صورة الفضل من الامع ان اذا خففت استثناء متفرع اي ضعيف مع
كل عامر الامع ان اذا خففت واذا اخرجت على المقارنة او بمعنى الاستثناء
اي لا يقترب بالان وقت تخفيفها او لا يقترب وقت تخفيفها فانه لا يتم اي
فان حذفها لم يلزم لها القول بوجوده فليكون ان عاملا اعتبارا
القول شبهها بالفعول اما امتناع اللفظ فليكون على صورة عمدة
بالتحقيق وتغير الصورة اسماء الإشارة ما وضع في اللفظ
في ان اريد الإشارة الاصطلاحية لم تعريف الشيء بما يباين في
العرف واللفظ اذا الإشارة في المحدود اصطلاحية وان اريد
الإشارة للغير لا يتم التعريف لانها لا تنطبق على غير الغائب والوجود
وغيرها من اللفظ الاول والتعريف لفظي اي تعريف لفظ بلفظ
اجل منه جنس او يقال الإشارة في المحدود لغوي في الاصطلاح
هي من المحدود والمحدود اسماء الإشارة لا الإشارة او المراد
الثاني ويخرج من الغائب وحده باعتبار الحقيقة فانه وان وقع
للاشارة الى الشيء بالمعنى اللغوي لكن لم يقصد فيه ذلك بل كونه
كناية عن غائب مقدم الذكر او المراد إشارة حقيقة فلا يراد بها
وتحقيقه عليه ذلك انه واجب بانتهى على القول وهو مبتدأ محذوف
للفعل الذي هو خمسة وللجاء بعده مبنية ذا جمل ان يكون خبرا
محذوف المحذوف اي وهي ذات احواله وقوله للذكر خبر مبتدأ
محذوف اي وهو المذكور ولشأنه كذا او هو خبره واللفظ خبر كذا
والضمير محذوف اي دلالتها المذكور ان ابن يعيش يعني ان يكون ذا

كلمة تشبيه فكونه من وما فلا يحتاج الى بيان لاسيما على الحكام
الاسماء المتمكنة منه وفي كل اصل ذو وزن ثمة الواو الثانية مبنية
وقبلت الاولى الفاء على مشابهة الحرف في اللفظ فذهب الى
لبناء فصار ذوا فيه الله يقتضي ان يكون تقيده ذوران كعصوان وفيما
لم يغير ذلك فربما بين التمكن وغيره وفي كل اصل ذي بيان وفيما
وفي اسم الإشارة الزالي واللفظ زائدة وقال الخفش اصل ذى مع
التشديد ولشأنه من حذف الموصول اي والذى لشأنه ان وفيه بدل
وان وهي مبنية على قوله للشيء المرفوع من مبنية على الواحدية وفيه
للفظ المنسوب كذا وانك والاولى بيان ان ذوران كعصوان ويجوز ان
فان يكون على بناء ما لقيام العلة وهي مشابهة الحرف في التصلب وقيل
لاستلاف الفعل العامل ببناء الواحدية والواحد ببناء الجمع شاعرا
صدق على بناء وعدم الإضافة الاشتقاق الى العامل يجعله بناء على
كأنه لا يصح الضمير وهكذا القول في اللذان والذين وفيه
اصح الرجوع الى الشيء مطلقا مبنية مبنية معنى واو العطف اذا اصل بنية
رئيسه زيد والذين تأقلمت اللذان تاء وذلك لان التاء والياء قد
يكون للسان كضاربين وقيل الجمع بين القلبين وفيه وفيه قلب
الضمائر مذهب في الجمع بين البدلين ولشأنه اي لشيء لئلا تأن في
على اللفظ المذكور في ذان وفيه وفيه اي المذكور والموت لولا
عطف كان او غيره مذهب وقصر اي سوا كان مذهب او مقصور وقوله
يؤمن مذهب وان كان لولا معرفة لافاده البعد في البناء
منه الذكر ولما انه اذا كان مقصودا يكتب بالبناء ويحذف اي

او اسما او اشار حروف المبينة يعني هاء او ياء او ايماء او اشار حروف الخطا
 والذليل على عدم امتناع وقوع الظاهر في موقعه وفيه ان ضمير الفعل كذا للث
 وفيه انه وجد فيه دليل الالسمية وهو الاسناد اليه وهي اى حرف الخطاب
 حسه والقياس يقتضي شدة كذا ان شئت خطاب لاشي في حق حصة الحرف
 يذكر ويؤتى وهذا اعتبر التذكير ولما انشأ العدة ليكون خذ ومترين
 فيرسم اسماء الاشارة للث في حروف خطابه الحسة وهي اى تلت
 الحسة والعشرون ومساواة الى اكن فيكون الى اسقاطه فلا يخرج منها
 وذلك واذلت ومساواة الى اكن وكذلك البواقي وهي تالت وتيت الى اكن
 وتين وكذلك الشاخرها او اوت الى اكن وتين وتيت الى اكن
 ذلك الى آخره ولما ادى الى كثرة تعلق هذا الفرق باستعمال
 اخرى وبالعكس لم يتخذ مذهب او احل الى غيره فقال وتيت الى اكن
وذلك البعد وذلك للتوسط والظاهر ذكره في الوسط لا انشأته
 كترت وفيه معرفة للتوسط على جهة الظرفين وتالت مبتداء وذلك
 وتالت التون فيهما يدل من اللام عند المترو وعوض عن الف لحد
 عند غير مستند بين حالين ذالت وتالت للحكم عليها بالمالكة
 يكونان فاعلمين معنى وفيه ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي
 ويجوز ان يكون التقدير ان كانتا مستندتين وفيه واو لا تالت
مثلة ذالت في افادة البعد خبطت وقال لاندلس لا فرق شديدا
 التون وتخصيها بواو بعد ذو الحافة فقول ذالت عند المبرد
 وامامه وهما متماثلان في اللفظ والتون وهو الاكثر وجاءا كالمساء
 ايضا للمكان اى فلاشارة الى المكان خاصة اى خاصة خصوصاً
 الحسنة

ذلكم

موكدة او ما توطم قال كذا من ثم قيل كذا اطلاقاً الى المكان الاستعاري
 الموصول الى الموصول حيث يستقر الى الصلة قاسية الحرف في الاطلاق
 ماموس او موصوف لا يتم جزء او مبتداء او خبر الواقعة او مفعول
 او مفعول التاء او جزء متبداً لا يتم جزء او حال اى لا يتم حال كونه جزء من
 التركيب لا بسلك فان قيل ان اريد بالصلة اللغوية لا يتم للذ ويلزم
 الاجزاء والاشكال في الحد وان اريد بالصلة الحسية فاما ان يوجد
 الموصول في غيرهما او لا وعلى الاول يلزم الدور وعلى الثاني يلزم
 ان يسمي كل جزء خبراً بصلته وليس كذلك قيل قال المبريد بالصلة اللغوية
 فان يلزم تعريف الشيء بنفسه اذ المراد بالموصول الاصطلاحى وفيه انه
 لو اريد بالصلة الاصطلاحية لا يتم للحد على انه قال بعد ذلك انما طرقت
 به ليدل على ان كل جزء خبر على اصطلاحهم فتناقض كلامهم قلت الظاهر
 انه ليس تعريف الموصول باعتبار اخذ الصلة فيه من باب تعريف
 الشيء بنفسه بل هو من باب تعريف الشيء بما يحتاج الى تعريف آخر
 من غير ان يعود الى الحد وحده حتى يلزم الدور لا يقال ان العالم مرت
 قائم به العالم ثم يقال العلم صفة ينسب بها للدور لمن قامت هي فان
 قيل للموصول كالاتيم جزء الالبصلة وعمايد كذا لا يتم فضلة
 الابهام فواجب تخصيص الجزية قبل الجزاء من ان يكون وقتنا اول
 الفضلة لا نهما ايضا خبر الكلام وان لم يكن ركناً في وقت الكلام
 وفلان لا يتم جزء الابهام خبره وفيه ان كان اخذوا وضع كونه
 سلك طريق الاجزاء والتخصيص وذلك من باب البلاء او قصد بيان
 الاسم للمطلع على ذلك الجملة وذلك وعمايد احراز من عز حيث

او يتحقق من استعمال الذي هو المفعول له استعانة وليست بصفة الاستعانة
 لان الذي يحذف عنها لا يحذفها منه بل هو الذي وقع كذا الذي في صدر
 الجمله ويجعل عطف على صدرها موضع ظرف مكان نصب تقدير
 في وان لم يكن بينهما كلفه المكان الخبر عن الذي صدر الخبر عنه
 خبر المفعول جعلت لها اي كلفه الذي مفعول ثان واخرته اي مفعول
 جعلت لها اي كلفه الذي مفعول ثان واخرته اي الخبر عنه حال
 كونه خبر احد او الذي فاذ الفاء تفسير وتعليل اجريت اي اريدت
 الاجتنان من زيد الخيل من ضربت زيد افعن تعييقية وصفه فليست كذا
 ضربته زيد تصدير الذي وجعل الضمير في موصوفه واخره زيد
 خبر اول ذلك خبر مقدم اي من الذي الالف واللام مبتداء في
 الجمله الفعلية فاذ المفعول فخره فخره ببناء اسم الفاعل والمفعول
 من الفعل فان فخره اسرها او من الموصوف المذكورة بعد الخبر المذكور
 ثم اي اوله جل اذا اعد اسرها فخره الاجتنان من الضمير
 الثاني لا يتنوع تاجيره خبر لا يستلزم التقديم على الجمله نحو هو زيد قائم
 وقد جعل الخبر منظره على التام وانما ابتداء المقترع من الخبر الاول
 اخذ من القريب والموصوف دون الصفه بخلاف الذي ضربته
 زيد الخيل والصفه فقط فلا يجوز في ضرب زيد الخيل ان يخبر بالذ
 عن زيد لا يتنوع وضع الضمير موضع الموصوف لان الضمير لا يوصف
 به والمصدر العامل به من المفعول نحو عجب من ذوق القصار والرتب
 لا يتنوع على الضمير بخلاف الذي عجب منه ذوق القصار الذي هو
 نحو جاء زيد واكبا الاستماع فخرها والضمير المحذوف لغيرها اي الذي هو

او حلت الالف في اللام
 الجمله الفعلية فخره
 خصوصاً

زيد ضربته فخره الخبر عن الضمير المفعول الذي زيد ضربته هو لزم خالو المبدأ
 او الموصول عن العايد وكل منهما متعق وقوله لغيرها مفعول المتعق واللام
 لتقوية العمل والهمزة المنبسط عليه اي على الضمير المحذوف لغيرها نحو زيد
 ضربته غلامه واو قيل في الاجتنان من غلامه الذي زيد ضربته غلامه
 لزم خالو الموصول الالمبتداء عن المهادر وما ابتدءه الاسم في النسب
 الى الهمزة المنبسط الى المهيول واحترق زيد عن الموصوف نحو الضمير
 ما صنعت واستهيا مية نحو وما كذا جعلت يا موسى وشهره نحو
 ما تشع اشع وموصوفه ابايعه نحو ضربت بما عجب لك اي لبي
 لك وما جعله نحو بما كرهه النقص من الامر لرفع كمال العقاب
 ويجعل ان يكون ما في البيت كاف من تعييقية وتعليلية كره والمثال
 يصلح محققاً وانما اي كره موصوفه ولا صفة نحو قوله تعالى ان
 تبدوا الصدقات فتجاهلوا اي تم شياهي بمعنى حتى شكر عند ان
 على ويعني الشيء معناه عند سيبويه وصفه نحو كرهته بوجهه اي وجهه
 اي وجهه ويقل هو حرف زائد وقايد تمام الابهام والتاكيد والتكثير
 تعظيماً نحو لا يرا عقلت او تحقير نحو اعطيت ما او توهيناً نحو اصر به
 ضرباً ما ومن كذا اي من ما في اوجها ان يكون موصوفه نحو اكرمته
 من جاءك او شرطية نحو من يقرب الحبيب واستهيا مية نحو من عقلت
 من ضربت وموصوفه لما عجزه نحو قوله وكفى بنا فضلاً عن من غيرنا
 حسب النبي محمد يا ايها النبي شخصي بغيرنا او بوجهه نحو رب من جاءك قد
 اكرمته وحي عند الكونين حرفاً زائداً اليه ولا يسلط لم يقول ان الزم
 سنام بعد عقلت ذلك العيزة والواكيزون من بعد دافق رايدة اي

عدد من المصنفين جعلوها موصوفة في الكثرة من انشاء ما بعد ذلك او اعلم بان ما من
 وما الموصوفين في الخلق في الافتقار والاستعانة بين المصنفين
 لغرض الخلق والموصوفين وانما كانت الموصوفة لشيء منها الموصوفة
 لفظا الذي التام من الموصوفة في الذكر والذكر في اللفظ اي في اللفظ
 اللفظ هو الموصوفين ان مع الاستعانة لان جعل في قول المصنفين في قول
 ملتبس فيمن الوجه الوجه دون انتقام ما في قول المصنفين في قول
 دون ذلك في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول
 ايم الخوف واليقين اختلف في قول المصنفين في قول المصنفين في قول
 وايضا اختلف في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول
 الاسماء الموصوفة في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول
 ايها المراهق لا يعرف كونه موصوفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول
 مررت باي حسن اليك وصفتين ايضا فمررت برجل اي رجل وامراه
 ابنة امراه في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول
 بالانتماء لفظا او جاز في الاستعانة لان اصلها صفتين في قول المصنفين في قول
 له انما اذا قيل مررت برجل اي رجل فكذلك قيل مررت برجل عظيم لا يعرف
 كونه في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول
 فمررت برجل الموصوفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول
 اصنافها المانعة عن البناء في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول
 بره عن حيث لهما عتيدت مائة في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول
 لان هذه المانعة من حيث انها المانعة في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول
 و اعلم ان المانعة من حيث انها المانعة في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول

بين المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول
 بالنية في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول
 في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول
 افتقار ملحق في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول
 اليه في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول
 اي في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول
 فالقول في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول
 ثم لم يزل من قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول
 لانها موصوفة في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول
 ومن قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول
 التعليق بالاستعانة في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول
 كما عرفت في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول
 ايم انما مستأنف في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول
 خرجت من قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول
 الموصوفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول
 ليدلها بالذي في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول
 يكون في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول
 في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول
 على الله خبر المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول المصنفين في قول
 من قال ما اصنعت الذي صنعه ولا كرام و جهل جوابه رفع معناه

بصا

والوجه الآخر ان يكون ما استقامية بمعنى ان شئ منصوب على انما مفعول
بالفعل وصحت وجوبه اي وجوب ما اصبحت على هذا الوجه نصب على المفعول
فادعى الكرام في جواب ما اصبحت كان المعنى صحت كانه وجرى على الصواب
ما اصبحت على الوجهين وقوله نصب كرفع اسماء الافعال ثبت انما
مقام الامر في الماضي والمضارع والعلل على انها ليست بافعال بخلافه صحتها
وتتبعين بعضها وفرد الام في بعضها والتعلق بالصدر والظرف والمجاز
والجارية بعضها كرويد ووراءك وعلقت ظاهرو بعضها وبنيه ان
يكون مصدر او لم يثبت استعماله مصدر او نحو فكان وشان وجرت
وقال فانها على نه ليدان وفوقه وذهب في الفصل على التيقن وحمل
الكل بقوله ما كان كان هذه هي معنى الوجه الا بعد ان يكون ناقصة
على اسما او تاما او بمعنى صار او ايد بمعنى الامر قدّم الامر لان اكثر
اسماء الافعال بمعنى او الماضي وضعها في غير الضارب بمعنى
الذي ضرب وبنيه انه لما كان بمعنى الامر او الماضي وضعها في
هذا الفعل اليه وفيه افعال صنعت اوله اسماء ووضعها بمعنى الافعال
وضع لتبارة استعمالها في افعال الضارب ليس لعدم هذا
الوضع بل لغيره من استعمالها لعدم تحقق ذلك الوضع وترد عليه
أخبر بمعنى العجز او اوه بمعنى ان شئ واجب ان اسمها كونه ما ينبغي
تجوز وتصح وان غير عنه بالمتبقي بعد اقله رد نقضا مثل
رويد زيد مثال المتعدي وتغير ما بمعنى الامر و زيد مفعول
وهي من مفعول الحذف على الابدان لم يترك الامر مستورا كالمزاجين
على راي وفيه ان معنى الفعل منع الابدان وفيه ان الامر ان هذا التو

من الابدان وفيه ان معنى الفعل كونه مستورا بلا سند اليه وقيل انها
منسوبة الى المصدر وفيه انه يتعدى تقدير الفعل قبلها فلا
يكون ح اسماء الافعال والمضارع للمضارع اي الامر ليس هو
بمعنى الفعل بل هو حكم اي امهله وهدأت ذاك اي فعله مثال لازم في غير
ما كان بمعنى الماضي وشاربنا ليدان او قسم اسماء الافعال الى ما كان بمعنى
او الماضي الى ما كان متعديا ولا يقال ما كان المتعدي عنه وفيه مستعلة
اوله وفعال كما يوزن بفعل الكان بمعنى الامر كما كان من الذي يحتمل
ان يكون حالا من غير تقديره قياس اي قياس او تقديره قياس اي قياس
من يؤول الى كذا اي هي مثل زال بمعنى ازل وفعال اي ما يوزن بفعل
مصدره حال من غير معنى معرفة كذا اي بمعنى الفهم مصدره لغوي لمصدره
او هو كذا او بله في مصدره وصفه بصفة المبدأ او لا مثل صفة مصدره
احضر مبتداء محذوف بايقا بمعنى جز فعل مشابهة اي مشابهة
فعال التي هو مصدر معرفة او صفة لفعل بمعنى الامر وقوله لمفعوله
مفعول به لاشابهة واللام لتعدي الفعل بعد لا و زنة غير ان اي
لشابهة بعد لا و زنة بعد فعل وزنة او خالان اي حال كونه
معدول ومما صاحب زنة فعال وحمل الواو واخذه على قوله بمعنى في الجأ
وحمل اذن من قوله بمعنى في الجأ ومما صاحب في فهم اي استلف فيه
حال كونه على الامتحان وان تعلق بكل من قوله بمعنى في الجأ ومما صاحب
في فهم لانه تارة العاملين وان تعلق باحدهما ان مفعول الامر
عن التعلق بهذا المثال للاختصاص اي العيين والخص او الامم الجانس
تبطل معنى الجمع فلا يرد ما قيل ان قطام ليس على الامتحان فلا يصح

التثنية في الصوت من علم المعنى كجاء وقوله للاميان صفة على مؤنثا معني او صفة
 على القطام علم مؤنث وعلا ب علم مؤنث مثنى عطف بالواو السابقة على قوله
 واقام خبر للبناء وهو قوله تعالى استعمال اهل الجوار لما مر في فساد وبقار
 من عرب في استعمال اكثر من ثمة وقوله في وعرب بمعنى جنس واحد في مختلف بين
 العرب وبني الاقوام من قبل وقال على الاميان بمعنى كراما يوزن به العال
 يكون حاله فاستثنى منه ما خرج من حكمه وهو لا يستلزم في بنيائه واعلم انه بين
 اهل الجوار جميع بني ثمة ما كان في التثنية والمنثني من صوب المجرى الاستثناء
 من الوجه الشامراء فانه معنى بالانفاق نحو حصار علم ككب فانه يعرف
 التوبيخ والعل بان على اكثر اشكال الراء التي هي من عرف التثنية وكذا اهل الجوار
 وكوار وخو له الاموات لم يقل اسماء الاصوات لان المطلوب بيان
 الاصوات المصوت بالانسان ليرى كيف عند اخذ البعير او ثبته
 به غير ذلك لثبته بصوت الغراب وغيره لا بيان الاسماء الدالة على الاضمار
 من غير صوت الاخذ وفاق صوت الغراب وانما ذكره في باب لا
 ليعبر به على ما وجدنا من اوجبت جريه في ثمة ما لا تركيب فيه من
 الاسماء على التقاطع بصوت او صوت به كصوت بيمه او عار او غيرها
 وقدره انسان بصوت غيرهما على عطف بعض الصيغ عن عند الصيغ الدالة
 بنقل الصيغ وليس المراد به حكاية الصوت في توافق صوت الغراب
 لانه اسم لا صوت ولا سواء الثمن فيه حيث يقال في ايهم صوت
 اخذ البعير فيصير لقمان فاما واحدا او صوت القصص صوت
 يقال قصصات التي بصوت صوتا وكذا لك بصوت تصويتا به فتو
 ما في ثمة فاعلم البهائم انجرها او عاينها او شربها او غير ذلك واما المر

يذكرها بصوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغز كونه صوت المتكلم او
 صوت المتوحيج ونحو ذلك لانه لا كان هذا التعليل ملحقين بالاسماء
 كان كون ذلك التعليل كذا التاوي كونه صوت الانسان من غير تعلق
 لكون المراد كذا في اوجبه فانه يخرج المذكور وانما حذفه ليرى ان
 هذا التعليل اولى للاسماء فلا يترك حذف المعطوف او ما حكم بصوت
 كذا في اذا صوت به الانسان فبني بالانواع والثاني اي ما صوت
 به البهائم كمن عند اخذ البعير المركبات الدالة على المركبات
 المذكورة من قبل وسعرت وجبتهما في الفواتح فالمراد بالركب
 كل اسم حاصل من اجتماع كلمتين اي لفظين وجعله كلمة واحدة بالجمع
 وانما لم يقل اسمين لانه لا يخرج عن سببوه لان جزء الآخر صوت
 لا اسم وفيه انه ان قيل ان الصوت حرف فيقول احد وان قيل
 انه ليس باسم ولا فعلا ولا حرف لعدم الوضع فيخرج من كلين فلو قال
 في لفظين كان اولى ولما خرج تحت الصركان ثاني للبركين فعلم
 لكنه يخرج منه نحو حرق مثنى على مركب من مهيمن والبعير صفة
 كلين بينهما اي بين يئنت الكلمتين فبني لانه اسناد ولا
 ولا على ولا افاد معني خرج نحو قابضه وعبد الله والجمع ويزيد
 فان تضمن الثاني حرفا بيا اي بين الجران الا قوله للتوسط
 الثاني التضمن لثمة عشر اصل خمسة وعشر واحد عشر وجبتهما
 متشكلا لعدم التضمن لعدم استقامة المعنى بقدر حادي عشر
 وفيه ان عشر بمعنى احد وعشر في المركب مع بقاء التركيب الى اوجه
 من احد عشر لبيان حاله بغير التثنية الى صيغة اسم الفاعل المضاف

من الواحد في الثاني عشر إلى التاسع عشر فلا يقله بلعلم السقامه حتى
الواحد والعطف بعد التغيير اذ الحراب والبناء عصبه والمنعوق عنه
والمعنى يا شبيب المنقول في الثاني عشر من احد عشر واحدا الى ثلث
واحد عشر الى تسع عشر الا ان في ثمانية ليعني فيه الزيادة والزيادة
للتعظيم وتوجب الاول لثبته بالمضاف لسقوط التعريف وكذا في وان
ليقتضئ الثاني الحروب الثاني بعد ذلك وفي الاول على الضم في
الافصح للتعريف بالمنع من الحراب والبناء ويقرب الاول مضافا
الى الثاني منها وقبله مرورا بالكليات اي بعض الكليات انما لم
يعرف الكليات والكي في كل بابايات لانها معدودة فخصه بالبيان
فلا حاجة الى تعريفها وقال لهم الكليات الفاظ مبهمة يعتبر بها ما وقع
في كلام منكم فمضت اما الابهام على الخطاب او لئلا وفيه انه يخرج
منه كم وكذا او غايته الكليات لم تكن كذلك بل هي مبهمة
الخاف واذ تضمن كم الاستهزاء يعرف الاستهزاء من جملة التورية
على رب او كرا الاستهزاء من جملتك وقيت على الجمل للكنى
صاحبها او علم ان جميع الكليات ليست بمبهمة كم وكذا الكليات
او التاكيد للعدد صفه كذا الوصفه كم وكذا او قد جاء كذا لغير
العدد نحو خرجت يوم كذا كذا عن يوم السبت او يوم الاحد او نحو
وكيت وكيت اصلها كيت وكيت فحققت الحاديت والفتنة
فكم الفاء للتفسير الاستهزاء اي الدلالة على الاستهزاء ميرها اي
يرى كم الاستهزاء مضمرة على التورية ونصوب خبر للبعد الثانية
والخامسة لبدء الاول معرفة حلا على غير العدد من احد عشر الى

تسعة وتسعين والاربع مائة والاربع والخمسة والاربعون والاربع والخمسة والاربعون
بمع الحاصل والجملة مطلق على الكبرى التي قد رويتم الاستثناءات من غير ما ينسب
دون الصغرى او اقله اخرها لعدم الربط ولا يلائم الاعتقاد بنسب معنى ^{خارج} الـ
الاعتناء في كم الخبرية بالاختلاف الجملة في حكمها حيث اجابوا بالقراب
الثناء للاستثناء واختلف الجملتان في مجرى وعلى الاضافه لجملة ما على العدد
للمضاف كقوله وما يذا الا اذا فصل العدد عن المضاف ولم ينسب على
التمييز للفرق بين كم الخبرية والاستثنائية مفرقة كم الخبرية وما يذا والعقب
وبوجه اخرى كيرثله الى العشرة او اما كان ميزكم الاستثنائية والخبرية
على ما ذكرناه لما مضى على العدد بقتبها كونها كلياتين عند اخذنا
حكم العدد وهو بيان للمضاف والمفرق بينهما حيث اعطى كم ^{استثنائية} الـ
حكم العدد المميز فينصب ميزه مفرقة او الخبرية في حكم العدد المضاف
يخفى ميزه على الاضافه ولما مضى على العدد للمضاف وهو بيان
مضاف الى المفعول ولا يفرد جرحه حكم كليهما ولا يفرق بينهما بالعكس
لان كم الخبرية تفتقرها حيث قاله بعد هذا اليق وتدخل من اليكايانية
بينما اى في ميزكم الاستثنائية وكم الخبرية وطها اى كم الاستثنائية
وكم الخبرية لتفتقر حيث هي لثناء القليل ولا خلاف اى كذا الذي بين
وحكم الاستثنائية وكم الخبرية او كلين كم الاستثنائية والخبرية
ولو لا كذاهما لكان اوفق لما ثبت الاستثنائية والخبرية يقع حاله
كون هذا كلاما حارفا على منسوبا وهو من انكسر الفاء للتفتيح واستعملوا
وفي كنهنا من قوله نقرأ ذلك كون المفعول في لاحظا لاجزاء المقدم
للحكي اى كل لفظ من كذا الاستثنائية والخبرية بعد الضمير عائد الى

صدق الكلام لان الاستغفار
يتضمن الاستغفار للذنوب
٢٢

عن من يأتيهم منكم وماتوا قبلكم من غير عقد وهذا قد ظهر
للمدعي حتى سرت وابن قيس لم يأت في ذلك في أسماء الشرط
لا يقع بعدها إلا الفاعل أو مثل عتري فيما هو مفعول في بعض الوجوه
نكتة الوجه أو فيها الحقن الاستفهام والمجرى يستعمل حذف المجرى
والماضي تغير لغير بعض الوجوه كعند الميت للمزدني نحو ليرى أو كم يحفل
والاستفهامية كالمجرى بدل على كنهه عازيها من ليلها في عشرة والاستفهامية
تدل على كنهها بحيث يخرج عدد هاء على طرفة واستلج إلى الاستفهام مع انشراح
القرير وتدل على التوار وتضمن أيضا الدعا ووضح الأمر بحيث يفرق
عند الاستفهام عن التفكير في جهة التحقيق والكثير أو التقييم لكثرة ما استقر
مفعول في ذكر الأمر فخصيص الشارة ببيان اختصاص مفعولها
لما يجرى وللملحة السداسية مفعولها لا يطاق لجمع ما ذكره انصرح
بوجه الشبهة المروية في ذلك لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا
الميت فدها وقد حلت على عتري وهو مفعول خال أو مفعول خال أو مفعول
كل واحد من وجهه الوجه النكر كوصفها أو يمكن رفعها على النسخة المتدا
وتصيرها على الخال من صير ذلك وتجرده قد حلت خبره مفعول أو حال وذكر
الطلب لبيان أنها مفعول المواتي وهي المفعول الذي من أنها مفعول المواتي
والمتعلق الذي يدل على جملها عتري مع كونه ذلك واستكمال خبرها
والعشائر جمع العتري وهي الشارة التي أتت على جملها عتري أو مفعول
العشائر على دوام هذا المفعول مفعول طويلا لأن العتري الذي من
الطلب ولا يطيع إلا من الفتنة واحتادت حلبة فدل عليها العتري على
على استدامة هذا الفعل اسمها والفتنة العتري بها كنهه مبداء متقدم

وجه

وجه النسب على أنكم استنباهية والمجرى الاستفهامية والرفع على الاستفهام
وحذف مبداء مكره وكوف ما بعدها وتجرده قد حلت أو كنهه مفعول
وعلا ذلك عتري قد حلت على عتري يكون كنهه مفعول أو مفعول أو مفعول
وقد حذف المبداء مفعول كنهه مفعول أو مفعول أو مفعول أو مفعول
الطرف مبداء منها طرف مستقر وقع خبر أو محتمل أن يكون مفعول
فاعلا الطرف أو مبداء مستقدم الخبر والمجرى خبر المبداء اعني قوله الطرف
فقطع عن الاستفهام المفعول المقصود بحذف المضاف إليه وإذا انشيت
الاشارة عتري مع المفعول عتري بعد كان خبرا من قبل وأما
بيت تح المفعول مفعول المضاف والمفعول المفعول في الاحتياج
في المضاف إلى كان في المفعول ثابتة على تقدير الذكر أيضا فلا يتم لكن الاستفهام
ينبغي البناء وأما عتري وذاها لكون بناء المضاف مبداء أيها العتري
لملك المانع والخبر الفهم المفعول المقصود كعند وبعد وقت وفوق أو
وورا وشلف واستقر وذاها من على ولا يقاس على جمع عين و
نحو لا يجوز للمفعول من حيث هذه غايات لأن غاية الكلام كانت ما أضيف
في إليه فلا حذف خبره حد وذاها مفعول الكلام أو مفعول في حذف
المضاف إليه والبناء على الفهم مجزأ أي مجزأ الطرف المقصود من الاستفهام
لغيره وليس غير حسب أي مجزأ المقصود بعد الأولين ولا فلف حسب مجزأ
لها مفعول غير كنهه الاستفهامية حسب ومنها أي من الظروف المفعول
حيث المكان وقالة الخفض قد يتصل للزمان وأما بيت حيث الرد
أضافته إلى الجمل ولا يضاف حيث إلى أي إلى الجمل أسقية كانت أو
فعلية في الذكر الاستفهامية وقد جاء أماري حيث سبيلها فاعلم منها

لنفقه احد الوجوه الخمسة وسلك من انكاره فترد عن قولهم في كلهما والحق
للمضاف الى الملة الفعلية للزمن عنهم فيقولون فيقولون فيقولون فيقولون
عن يمينه وحيد ويجوز ان يكون في قوله فيقولون فيقولون فيقولون
حيث هي في حق وجه البعض الى انما هي مبيات الاصل في انشاءها الفراء
لغتها ما مقام الفراء من عن كذا في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
والامر ان يكون طالع اعراف لا لفظ ولا قد يراد بالامر ان يكون طالع اعراف
للموافاة للبلد لاجرم للموافاة للبلد ان يكون طالع اعراف لا لفظ ولا قد يراد
الاصول في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
اللفظ في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
انما تاتي عن التوفيق للمنافق لمدى من حيث اضافته الى المضاف في الاصل في الاصل
بين يميني كونهما مضافا له لاجرم وكذا في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
مقر وان مع التوفيق ما وان في قولهم ما لكم تنطقون ووجهه عن
من الجواب عن غير ما لم يرد في قولهم مع التوفيق ما وان في قولهم ما لكم تنطقون
عصية ذات او لا في غير الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
الى الملة صورة وتبينها بالظروف في الابهام وهذا ذكرها في حيث الظروف
واعلم ان الله شرع في هضم اسم الله باختيار وضعه لبعضين او غير معينين بعد ما
الى العرب والمسلمين وبين قديم فقال العرف ما وضع جزئي كالاسلام
والمضمرات والمهمات او يوضع على وقاعد كالمعريف باللام والاضافة
لشيء ملقب بعينه اي لشيء معين واحترز به عن الكثرة والتعيين باعتبار
وقوعه على غير معين في التركيب فيدخل المضمرات والمهمات مع كونها احيانا
الواقع لكن ما جريته استعمل في لاد عن ادخل السوق فانه معترف بالامر

بمعين المقيمين للظنية للراد بوان كان الفراء غير معين ويمكن ان يقال ان في حكم
الانكسار في كل من خارجها وفيه كبر عن وجهه لك وليس لك ان وضع لسانه لغير
معين وان قديم اعراف وان ان الذي المعين الموضع لم يكن في قوله امعينا كونه
والرجل مودة او لست وانما هو اعرافا مبيات كاسماء واسماء في قولهم الجلس او جاز
معينين كالأفراد جنس او بعضا للمعريف باللام الاستغراق والجمع للمعروف فاعرف
وهي اعراف وهي سنة بالاستعارة وفي ذكر السادة سمي في المعرف بالانها
نظر لرجوعها الى التعريف باللام وكذا يجب ترتيبها في مراتب التعريف وانشاء
بالترتيب في الذكر الى الترتيب في المراتب المضمرات عن اعراف والاعلام كونه
وعبره والمهمات الى امر صورت واما السادة اعراف كذا في هذا معنى باللام
العبدية او الحقيقة او الاستعارة في قولهم الجلس والاعلام واللام في ليس من اعراف
في استعارة بكون اللام فلا يرد ما دخل في معنا آخر من المعارف ولم يقبل ما دخل
اللام للام يدخل ما دخل اللام الزائدة لتعيين النظم وفي ذكر اللام فقط اختيار
مذهب سبويه واما على مذهب الخليل في تعريف اللام مع الوصف او
بالانها عن اعرافا بقصد المقيمين بخلاف ما رجع لغير معين فانه كونه واعلم
بذكره للقدس من رجوعه الى ذي اللام او اصل ما رجع الى اعرافا لغير معين
الى صفة للمضاف احدها الى احد الامور في المذكرة المذكورة معنى معنى في قولهم
مطلق بحدف مضاف اي اضافته بمعنى اي اضافته بمعنى اي اضافته
معنوية او معنوية في حدف مضافين لقوله وللضاف اي وقت افادة
معنى او معنوية لم يحدف مضاف اي افادة معنى اي الذي اضيف
الى احد الامور فاد معنى واستعمله من المضاف الى احد المعارف الا ان كان المذكرة
امثاله للظنية فانها لا تقيد تعريفها لما كان للمضمرات والمهمات والمضاف

وفتح الباب بمبدأ مستخدم المخبر وكان كائنا أي الياء تحذف في هذا الموضع
الياء في لابل بالتحذيف لفتح التون بعد الحذف على صورة أخرى
من افتتاح الصدر ساد ويجوز حذفها أفراد وجعل التون محسوبا للأفراد
مخوفه في اللفظ حسان واربع فخرها ثمان ويميز الكثرة وما زاد عليها إلى
العشر محسوف ولا يضاف له يكون الميز الذي هو موقوف مقصود معنى
بالنفس على صورة النفس كاستعرق وقد جاء ثلثة أوثاب في النسخ
لضرورة استعمال الضافه بجمع أي جمع كان مكررا أو بالالف والتاء أن
تعيين ولم يرد غيره وقد جاء بجمع سبوت مع وجود سابل جمع كثره
وقيل قد ثبت لضافه إلى جمع المثلثون الذين إلى العشرة عدة القار
جاء ثلثة قرء مع وجود أفراد وليس بقياس وقال لغير قياس في
في استعمال جمع الكثرة هنا مع وجود جمع القدر وهو لا قراءه التنبيه على أن
الثلثة في الترتيب في حق النساء لغاية شوقهن إلى الزواج كثره وانما
بجموعا تكون الثلث فالق فاجامه في الميزي أن يفسر بالثلاثة وأما أفراد
ميز ما في العشر فلما استعرب لفظا كثره رجالا ومعنى كثره رهيطة وثلثة
ذو رخمه نفر ألا أي محسوف بجمع في كماله اسم الألف في ثمانية وما زاد
على ذلك إلى العشرة فإن يميز الثلث إلى الثلث في ثمانية إلى العشرة وهو
لفظ المايه من مفرده ولم يتعمل عشره مائة استغناء بالالف واما
جاءوا ذلك لكانهم ان يجمعوا بعد الثمان الميز في العشر إلى العشرة
وتعين تعري إلى الجمع الذي على الميز في ثلثة العشرة واما حوا
إلى المفضل يميز من اعداد الثلث إلى الثلثة من كل وجه وكان قياسها
أي المايه المضاف إليها ثلثة إلى تسع مائات كليات وتبين كليات

يضم الميز قالوا انفس لو تفت بهم ما يبان كمين جازا كن تركت هذا القياس
لما على يدي من تسعة وتسعين رجلا في لزوم أفراد التميز فإن الضافه العده
إلى الجمع بالواو والتون عز جاز اصله فلا يجوز ثلثين وثلثة تسين
يقال والقياس ميون قبل اسماء قياسا من حيث هو جمع يقطع النظر عن كونه
جمعا بالواو والتون وفيه يميز احد عشر وما زاد عليه إلى تسعة وتسعين
مفروب مفرده سبعة وخمسة وثمانون أما النسب فلا تصح الضافه إلى واحد
عشر إلى تسعة عشر فلا تصح تركيب ثلثة اشياء مع الاثنان العنوي لمكان
الاضافه إلى المفسر بخلاف نحو احد عشر ثلثة في تركيب ثلثة اشياء وحادي عشر
احد عشر فانه تركيب اربعة اشياء لعدم الاثنان العنوي الذي في الضافه
إلى المفسر بالواو عشرين وما زاد عليها إلى تسعة وتسعين فلا تصح كون حذف
التون وإبقاء ثمانية على اصلها وشبه ما بين الجمع وأما أفراد ذلك وكذا
وحسب من الميوس فلا يوضع العدد لمن غير ساجدة ويوزن ما
والف وفيه ثمانية أي ثلثة المايه والالف وهي مائتان والالف وجمعه
أي جمع التركيب لالف وهو الآلاف والالوف واما ليريقول وجمعه مائا
جمع المايه ليس يستعمل حيث يقال كفايه إلى تسعين ولا يقال تسين إلى مائات
محسوف مفرده المفضل يعني الضافه وأما الأفراد فلا تصح الضافه
حصول العنوي أو يقال لما استغناء المائت والالف الثلث إلى العشرة في اللفظ
من حيث انها من اصول العده منها ولا تركيب فيما لا زيادة ولا عطف
واشياء احد عشر إلى تسعة وتسعين في الكثرة مع انها يقرأ بهذا الجذا
القسام اعطى يميزها احد عشر ميز الثلث إلى العشرة وهو المفضل ولحد
حكي احد عشر إلى تسعة وتسعين وهو الأفراد وتوفيقا بين الاعتبارين

والعكس ان القيد اصله ان يجمع وان كان المعدد مؤنثا واللفظ مذكر نحو
عندي ثلثة اشخاص من النساء او ثلث اشخاص منهن وتولد واللفظ لغيره
على ان كان من قبيل العطف على معنى واحد واحد مجرب واحد او بالعكس اي
او كان الامر بالعكس ما ذكر ان كان للمعدد مذكر واللفظ مؤنثا نحو عند
ثلثة نفر من الرجال او ثلث نفر منهن فوجهان اي في العدة والجمع
اعتبار التذكير والتانيث للعلل بالاعتبارين التانيث والتذكير
هذا الحكم ان يذكر عند بيان التذكير والتانيث لاجتماع المائز
واللائم لعدم افتراءهما تذكيرا وتانيثا ولا يميز واحد واثنان اي لا يميز
واحد واثنين غير ولا يميز الا واحد ولا يميز الا اثنين لان ذكر
العدد بعد ذكر المعدد والاعتداد بالعدد تأكيد وتوضيح وعكس
ذلك لا يجوز اذا التأكيد لا يجوز ان يكون ازيد من المقصور وفيه عكس
لان في كلامهم التأكيد ازيد من المقصور نحو جاء في القوم كلم الجحور
استعانة منقولته لشيء الفعل عطف مضاف اي لا يميز ان جوف المستعانة
لا للفعل المنفي اي يتركب واحد واثنين بخلافه لروم استعانة عن
شيء ولا يتوجه المنفي لا القيد فيفسد المعنى بلفظ مفرغ عنها اي يميز
كأنهما على تقدير ذكر القيد معهما من كونهما والجوار ان يقلقان باستعانة
فان قيل الاستعانة عن شيء لا يمنع ذكر كل واحد منهما وتكون او نحوها
كل في اللفظ واحد ونعم رجله فيلزم رجلان لا فائدة اي لا فائدة
لذكر رجل واحد من المعنى المقصور والتصريح بالعدد من المفرد الواحد
لا يميز واحد والاثنين في ميم اثنين فلا حاجة الى العدد لحصول المعنى
به بلفظ القيد ولو ذكر معه كان صوابا وفيه بل يمنع ابقاعه غيرا

لان كون القيد معينا عن القيد من مائة باب القيد باب القيد على
افادة التبيين معا وعدم استعانة كل من الآخر كل في عند
مؤنثا ونحوه في ثمانية عشر من درهما وملاة هاهنا او اما
نعم رجله ورته رجله فعلى خلاف الأصل والشذوذ فلا يتوجه بها
التقص فتقوله بالعدد متعلق بالشيء اي التصريح بالعدد المقصور
وهو التصريح بالواحدة او قسم واحد الى واحد متعلق المقصور
اي لا فائدة بها التصريح الذي قصد بالعدد من بيان الكثرة وتقول
انت في للدة احوال احد من المتعدة اي في استعمال العدد في العدد
المعدودات فتقوله من طرف مستقر واقصه لغيره اي الواحد
الكاين من المتعدة او صلة الافراد اي الذي افرده من المتعدة باعتبار
تصريح اي قول لا ملتبس باعتبار قصرة للمفرد عددا انقص من عدد
ان يد عليه بواحد المصدر لما الفاعل وكلا المعنويين محذوف
الثاني اي تقوله في المفرد المذكور الثاني اي المفرد للتصريح بالواحد
والثانية في المؤنث وما زاد عليها مستقينا الى العاشرة اي عاشر
السعة وعاشرة التسع في الذكر والعاشرة في المؤنث لا غير الى
لا تقول غير ذلك فتعرب حتى على الضم لان ما قبل الثاني والثانية
وهو لا تذكير والاولى وما بعد الا العاشرة وهو واحد غير فصاعدا
ليس لها فعل بمعنى التصريح حتى ينتهي منه اسم الفاعل عيناها وما روي
من نحو كان القوم عشرين فتلثم اي حصرتم ثلثين وكانوا اثنين فراق
فاصير بهم اربعين وانا ثالث اثنى عشرهم واربعة ثلثة عشرهم بمعنى
قصيرهم ثلثة عشر واربعة عشر فلو سلم صحة كلان محمول على ثلثة

فقد تم وراثة عتوم وراثته اثني عشر وراثة من ثلث عشر
ثلاثة عشر وراثة وعشرة اربعة فالبره وذلك لان كل واحد في المفرقة
من المتعددة باعتبار حاله وهو يثبت في العدد الاول في الذكر وراثة
وقيل في الاول والاولى من ثلث الاول وصرفه في ثلث الاول والثاني والثالث
في الذكر والاول في المؤنث والثانية وما زاد عليها من المضافات الى
العاشر في الذكر والعاشر في المؤنث تعول باعتبار حاله فيما زاد على العاشر
من المركبات والحادي عشر في الذكر فهو عطف على الاول على العاشر والآخر
يلزم بقية العاشر والحادي عشر في المؤنث يتألف من الحادي عشر في الذكر
للمذكر من كل الوجوه والثاني عشر في الذكر والثاني عشر في المؤنث
وما زاد عليها الى التاسع عشر في الذكر والتاسع عشر في المؤنث
بذلك ما ذكره من صور التعبير من قوله لا يشير الى انها غاية المركب لان غاية
بيان لها فان بيانها لا يتألف منها في ذلك السان وانما ذكر بيان
في العدد المركب دون العتوم والمائة والالف لعدم التعبير فيها
ودون ما زاد على العشرين والمائة والالف لان تعبيره حسب تعبير
المفرقة بخلاف تعبير المركب فانه يبين تغيير المفرقة اذ تعبيره في الاول
الى الاول وتغيير المركب الى الحادي دون الاول فتقول الرجل العشرون
والمرأة العشرون وكلنا الحادي والعشرون والحادي والعشرون والاسم
والثلاثين والرجل المائة والالف والمرأة المائة والالف والحادي
والمائة والالف فصاعدا الى ما لا يتناهى ومن ثم اى لاجل ان يعبر
في الواحد من المتعددة اعتبارا ان اولا لاجل اختلاف الاعتبارين او
تحققهما في اعتبار الاول وهو اعتبار التعبير او في المفرقة من

العدد باعتبار التعبير ثالث ثلثي بالاضافة الى المقتضى بدو جند اى
معيها اى ميسر لثلاثين ثلث من ثلثها اى ميسر لثلاثين ثلث
من الثلث وهو تعبير لثلاثين ثلث وفي الاعتبار الثاني وهو اعتبار
بيان الحال اى في المفرقة من المتعددة باعتبار حاله اى اى بالاضافة
الى عدة ياتى عدده اى احد اى احد الثلث المتأخر بدو جند
ويجوز ان يضاف الى عدة فرق فيقال ثالث اربعة اى اربعة فصاعدا
وتقول في اضافة ما زاد على العشر ما ضاع بيان الحال اى عشر اى
عشر اى واحد من احدى عشر متأخرة بعشر درجات واقعا على الاعتبار الثاني
وهو اعتبار بيان الحال فاصفا الى من الاعتبار الثاني والثالث لاجل القدر
او صفة الفعل بخلاف اى خص الاعتبار الثاني بذلك خصصها
والجمله اى مقترنة وان شئت قلت اى ان شئت تقول هذا
القول بعبارة اخرى حادى احدى عشر بخلاف الجمل الاخير من الاول
تخفيفا وتنقضا عنه بذكره وهكذا فتقول الى تاسع تسعة عشر فتعرب
لمرة الاول لعدم موجب البناء وهو التركيب وبني الجمل الباقين كقول
موجب البناء فتقول فتعرب عطف على الجمل او استئناف على معنى
كانت تعرب الاول على نحو قوله الم سال الرفع فينطق اى فينطق
للمذكر والمؤنث لما وقع ذكر المذكر والمؤنث في باب العدد خبرا
في ذكر هذا التسميم وشرح في تسميم آخر للاسم باعتبار المذكر والمؤنث
الثاني انما تقدم المذكر لاصالة المؤنث قدم المؤنث في البيان
روما للاختصار ببيانها وقيل لان ذكره في كل ما يخالف كقوله
التقديرى وتقيم اللفظى ما عداه ويمكن ان يقال قد عدا احد الا

علمه انما يشق في الوسط وتثبت انما في الطرف ورفع اليه من الواو غير ان
اجزاء الالف في انصب والواو في اودان ما يكن اصلية ولا ثالثة بل كانت
منحرفة عن اصلية كسا وراه اجزاء كسا وراه او كانت زاوية ^{خلق} لل
كعباء فانظر في اجزاء قال جهان في فيها الوجهان الثبوت كونهما في مكان
الاصلية باعتبار الاصل في هذا الاصل في هذا القلب لشيء بها همزة ^{ثبت} التثنية
في عدم كونها اصلية ويحذف منه اي نون للتثنية لاضافته في وقت الاصل
او لاجل الاضافة للتثنية لانهما في الاصل في الاصل في وجه التثنية
التي قامت النون مقامها وتليها ان النون تليها مقام النون في وجه
تمام الكلمة وانقطاعها في الاصل في وجه الاصل في وجه النون في وجه
لم يسقط باللام لانها في وجه النون في وجه النون في وجه النون في وجه
الواحد في ثبوت حصة خسان جواز في وجه النون في وجه النون في وجه
وجوب الخ في وجه النون في وجه النون في وجه النون في وجه النون في وجه
في الالف ووجه النون في وجه النون في وجه النون في وجه النون في وجه
والن في وجه النون في وجه النون في وجه النون في وجه النون في وجه
للتثنية واما في وجه النون في وجه النون في وجه النون في وجه النون في وجه
لا يصح ان يكون في وجه النون في وجه النون في وجه النون في وجه النون في وجه
والن في وجه النون في وجه النون في وجه النون في وجه النون في وجه
فيه ثبوت حصة خسان في وجه النون في وجه النون في وجه النون في وجه النون في وجه
وافرا حقيقة كرجلا واعتبار اكسوة في وجه امرأة وعباد يد معني
الفرق لانها لما كانت على اوزان الجمع واستعملها في التثنية والرد في التثنية
واستعمل النسبة ومنع العرف عند تحقق صيغة منتهى الجمع اعتبره ^{ثبت}

تقدير اكدل غير من ثبات وعبد وروضا على وزن فعال بضم الفاء في
كثارة هي كلمة مقصورة اي قصدت فيه بحروف ثانيا على بضم
او قبله دل اي دل بحروف مقصورة على احدى مقصورة في ثبوت على ثبوت
لذلك لتمام على احدى من مقصورة اذ المقصورة بها وضعها هو الجنس
والاحاد اريدت باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال فيها فاعرف
لا باعتبار حروف مقصورة بخلاف نسوة لانها اريدت باعتبار حروف
مقصورة فضا فان قيل لم يفرق بين ذهبت في نحو ابل ونعم في نحو ابل ونعم في
سقط قيل في اداني ثمة اهدم حريان احكام الجمع فيها لعدم كونها على
او اذان الجمع المختصة به او المشبهة به في المنع تحقيق وهو حريان
احكام المقصورة فاعرف مقصورة احتراز عن على ابل ونعم لانها ليست تجمع
حيث لم يردت فيها بحروف مقصورة انها مقصورة احادها بها واضافه
حروف للمقصورة للجنس اي بجميع حروف مقصورة كرجلا وجمارا ^{بعضها}
كفان في سفر من دراز في فردق وفيه انه لو اريد كل حروف
المقصورة ورد على معارج وان اريد الجنس كفتت الواحدة وفيه
بتقدير ما اي دل على احاد قصدت فيه بحروف مقصورة الملوك شعير ما
لا في صيغة الواحدة قبل التثنية والتثنية اما حقيقة كاهمة للجمع او
تقدير اكل في ذلك وجهان حيث يحكى فيهما الواحد والجمع حرفا وجية
كثرت باعتبار الضمة والكثرة في الجمع عارضتين وفي الواحد استيتين
فصل التثنية بهذا الاعتبار فرضا وايضا اما بالزيادة كما في نون الجمع
الصحيح ونحو جملا في جمع على وجملا في جمع جملا وانقصان ككتب في
كتاب او تقدير حركة كاسند واسند ونحو مركب ما بينه وبين

والله اعلم بالصواب على الوجهين ان اسما كان له في لغة واحدة كان في لغة اخرى كذلك
وافق الركبة الحروف التي لا تكتب في لغة واحدة ان يكتسب من اسما
المعروف في لغة واحدة من غير ان يكون في لغة اخرى مع كونها في لغة واحدة من غير
ذلك فلا يصدق عليه قصد الاحاد في لغة واحدة وفي لغة اخرى انما يريد في لغة
الواحد فصادق وان اراد كونه في لغة واحدة فليس هو من نوع على كونه في لغة
فيلزم الدور وهذا لا يسبغ في لغة واحدة لا في لغة اخرى جميع اسماء الجنس التي لها
من تركيبها كالماء والبارق وكسب جميع وقالوا في لغة واحدة وكذا اسماء الاجناس كقتر
وعمر وعجل وعظله واما اسم الجنس او جميع الاسماء التي في لغة واحدة فليس هو من نوع
جميع بالاتفاق واما في لغة واحدة في لغة واحدة اسم الجنس وانما اسم جميع كالماء
والطائفة والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنتين وضمنا
بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلام لا يقع على الكثرة والكلين وهو جنس قولك
جميع لا يستعمل الا بالوضع على انه لا يميز في التزام كون الكلام اسم جميع ايضا
فلت جميع حقيقة التيقن قد دبروا وهو على الجمع نوعان صحيح وذكر الصحيح
المذكور لم يثبت المذكور للجمع صحيحا او جميع المذكور الصحيح وهو مبتدأ
والجمله مستأنفة للبيان ملحق آخره واو يضمن ما قبلها اي ثلاث الواو
لوقى الواو او ياء مكسورة ما قبلها لوقى الياء ووقى اي ملحق آخره
وقوى مفتوحا لثلاثة الفتح فثلاث الواو والضمه لثلاث الواو
والياء وهو ملحق بوقى ووقى تقديم يند على قوله نون لا لا اثر في
هذه الالفاظ بل هي ملحق من الحركة والفتحة الا ان عمل الكلام على حذف
المعطوف ويكون المعنى حق ذلك ليدل على انه معه اكثر منه وبتحقيق
معنى عن المذكور والثنى في قسم على اللفظ والشرط على ان معادى مع ذلك

الاسم اكثر منه من ذلك لاسم ذات النفس بل هو يجب ثبوت اصل الفعل في المنفرد
عليه ولا كثره في الواحد في ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على
سبيل التعريف فيكون افتقار من الحاد والآخر من الحاد وقول الشاعر اللهم
اكرم من في ربوا الديه واليوم اكرم من وبروا لها وانما لم يقل اكرم
جنسه كقائه في الغيبة او اراد تعريف الماهية بقطع النظر عن الصفات
عدها فيخرج الى الفيد لا يخرج الجمع فان كان الغاء لتقسيم الاقسام للصفات
من عموم وقوله ملحق آخره لا يشتمل على المشقة والمقصود الصحيح لكنه
ثبت ذكر الصحيح لعدم اختصاصه بحكم وسلا من التغيرات اخرى
اي الاسم ياء قبلها كقوله فاعل الظرف او مبتدأ متقدم للغير والجمله خبره
ياء حذفت الياء لالتقاء الساكنين بعد الاسكان للاستفهام مستر
فانثوني في جميع فاس اصله فاضين وان كان الاسم امما مقصودا
اي آخره الف مقصود حذفت الالف للمفسر لالتقاء الساكنين
وقوى بعد الحذف ما قبلها اي الالف فلا يكون مقتولا ليدل على الحقيقة
على الالف لغيره مستل من مطلقين مضاف اليه والرفع على المحكاة
شرطه اي شرط ما جمع بالواو والياء والفتحة او بيان شرط هذا اللفظ
او شرط هذا النوع من الجمع ان كان الاسم الذي اراد جمعه او المذكور
وعلى هذا مدار افادة قوله فمن ذكر قوله علم يعقل اسماءه وصفه
فذكر خبره قال الشاعر هذه عبارة وكيفية لان قوله شرط مبتدأ و
قوله فذكر خبره معنى حصوله مذكور الفاء زائدة والشرط معترض فيه
ضعف لان اعتراض الشرطين المبتدأ والخبر انما يكون في الشعر والمجر
يوجد في غير في السعة وزيادة الغاء في الميز منصفة قلت على تنقيحها

بوجه الأول ان شرط سبداً محذوراً في الشرط على التفسير بوجه ما بعد من
الجليس بشرط ما يدرك لا يفرق في الرتبة والرا في حكمها ما يدرك وفلسفوا
ابتداء بيان وقولاً ان كان لا يفرق من الله والسا في ان غير الكلام على حذف اما
الماء في جواب ما يمنع اختصاصه بشرطين للبدء والمخير بالشعر
والثاني ان يقال ان شرطه جزو شرطه يحصل الضمير للبدء بعد الماء على ان
الشرط وعلى هذا يلزم حذف الماء من الشرط من المخرجه انما شرطه واذ امين
لا صرح بالشرح في بحث المبدأ والمخرجه انما انما في التفسير من شرط
الضمير اسم الاشارة وكنى به رابطاً الى شرطه ان كان اسماً فذلك لشرطه
مذكراً وتقول انما خبرنا بل مقرون بهذا الكلام عاقلة علم يقتل ان اريد
بالذكر انما التفسير بالذات كذا يراه بقوله علم يسمى علم وان لو يدب اللفظ المذكور
فلا حاشي في علمه ولا شرطه الى تقدير يسمى به يمكن قوله يقتل من التفسير
ويكون قوله وان لا يكون بناءً تاييداً لشرطه انما خبرنا بل مقرون بهذا الكلام
اللفظي وانما شرطه هذا هو شرط الجمع للذات الواحد فيه فاحسن ما في
الاشياء وهو المذكور انما كان الواسم الذي اريد به المذكور الجمع بنات
والمدارة للخبر التي تدح صفة غير علم بل ذكر اي حصوله مذكراً وقد ذكرت
مذكراً وهو مذكور على حدين قوله وان لا يكون انما خبرنا بل مقرون بهذا الكلام
اي وهو علم كونه كذا وان لا يكون كذا اي على الأول لا يلزم الى التفسير بل علم
انه ان اريد به الذات للتفسير بالذات كذا فهو مقدر ومضاف الى الواسم مذكور
يعقل وان اريد به اللفظ المذكور كذا قوله ولا يدب التاييد صاعداً يعقل قوله
يعلم لكان اي حيث لا يخرج عن صفات الله تعالى غير ان الماهد والاهم
لان انما شرطه هو العلم وهو علم الماهد ومنه مخرج مما في التاييد كذا

منها الجليس وان لا يكون اصل فعله الواسم في مذهب الواسم الذي هو شرطه
منها علم فذلك لا يلائم فيه لشرطه من التفسير بوجه ما بعد من
لان معنى الصفة في التفسير كامل واما الجمع من مع جها فيجب بالواو
النون على خلاف القياس لان يقال انه في الواسم اسم التفسير لعدم كونه من
والعرب وحيث يكون تاييده على جها على خلاف القياس ولا يلائم في شرطه
فذلك لا يلائم في شرطه لشرطه بوجه من فعله في فعله في كونه في كونه
فيه اي في ذلك الوصف مع الموصوف قاله الشارح العلة من هذه الحق من الواسم
لان متغيره ان لا يكون عايداً الى الوصف المذكور فيكون المعنى وان لا يكون الوصف
المذكور مستقياً في ذلك الوصف مع الموصوف ولا معنى لهذا الكلام في التفسير
الشرطي في نفسه مع غيره وقوله ولا يلائم في التفسير مع الموصوف لكان في التفسير
الى هذا عبارة قلت خبرنا ان لا يكون عايداً الى المذكور لان الوصف فلا يلزم ما
ذكر من وجوب التفسير في الواسم اي شرطه ان كان صفة حصوله مذكور في
ذلك الموصوف المذكور مستقياً في ذلك الوصف مع الموصوف او خبرنا ان كان
ذلك الاسم فهو مستقياً في ذلك الوصف مع الموصوف او خبرنا ان كان
وهو مستقياً في ذلك الوصف مع الموصوف وان عايداً الى شرطه وضمير في
مذكور خبرنا ان لا يكون الى المذكور في الواسم اعتبار المصدر في التفسير وهو
المذكور ملحق في جميع في التفسير في نفسه في قوله وان لا يكون اصل فعله
فذلك حاشي في هذه العبارة كالمعنى الشارح اصلاً في صريح وجوبه في التفسير
به ما مستقياً مع الموصوف يقال في التفسير بوجه من فعله في فعله في كونه في كونه
فذلك لا يلائم في شرطه لشرطه بوجه من فعله في فعله في كونه في كونه
بالالف والثاء وحيث لا يقع الاستواء المعنى فيه ولا يلائم في التفسير كذا

صرحت في المذكور بالثابت وهو على ان الفعل هو المفعول عليه ان
 يكون ذلك في المذكور كانه ثابت في كل حال ولا يصدق فيه اي نوع الجمع
 بالهنا ولا في غيره من النون لانها في كل حال هي مفعولها في
 رايهم في ما جازين ما ذكره بعد وفعل العقلاء واصابة المبالغة في
 الدواعي وفعل الجود في الكواكب وقد شد عواضيل في فتح الابرار
 وتمت وبجوز اسكان الراء ايضا وسبق لانتفاء التذكير والعقل في
 كونهما على الوصف وان كان شذوذا في نحو سبق الجبر للتقصان
 في واحد من حذف الجبر وهذا الجبر ليس بقبول وان كان كثيرا
 جريئات كثيرة ونحو العليلين من باب التعذيب والموت في الجمع
 ان يجمع الموت الصحيح على نفسه في حذف المضاف للمقتضى الف وانه في قوله
 واعلم انه لا يربط سميته ان كان الاسم الموت الذي جمع بالالف واللام وصفه
 ولما في ذلك الموت مذكور الجبر ان يكون جبريا مذكور في هو اسم
 الوصف وقد يكون الجبر اسم او الفاعل جبريا والصفة جبرية في قوله
 والموت في قوله ان كان في المصنف وصفه وله فذلك لا يكون مذكور
 مذكور اي حذرك ذلك الموت او ذلك الاسم جمع بالواو والنون ليكون
 الفرع موافقا للمصدر في سلامة الواحد والجمع من جهة الفرع على الراجح
 والجبرية جبرية فان لم يكن كذلك لكان الموت اول ذلك الاسم مذكور
 فان لم يكن اي فالمراد عدم ذلك الاسم جبرية فمن التاء اذ لم يجمع الجبر
 اسم اللبس بذي التاء كما في حيث يقال في ما بين ما بين فلو
 كانه في ما بين كذا لكان اسم اللبس ولم يعكس لان ما بين التاء صريحا
 البين في الجمع واللام وان لم يكن الموت صفة بل كان اسما جمع زمانا

سلطانا او غير مستند بشي اخر فحدث وخرات وتمرات وكلمات
 سبع التكبير ما اجمع في غير هذه حقيقة او تفكير الا في ذلك وجهان
 في ان الجمع لا يصير التغير نحو المصطفين وتعلمين وداودين ويزيد
 وتمرات وكلمات وخرات فانما يجمع سلام مع وقوع التغيرات لعدم التغير
 في المصطفين فانما يجمع المصطفين واسمهم في المصطفين والمعلمين وكذا
 بناء واحد للمحقق كجاء في جميع جمل وافراس في جميع فريش والمفرد في كنه
 ونحو في جميع لمرارة وجمع المصطفين هو الذي يقع على التثنية في المصطفين
 واختلاف التثنية في تعريف المصطفين والوزن والاعمال والاعمال واما
 الفراء في ذلك فانه زاد بعضهم الفاعل كاصدقاء والتصح اي جميع
 هذه الاربعة من جميع التكبير ولا يجمع السلام مع ما في ذلك السلام
 من الازدواج لانه يجمع التصح جميع كنهه اي واقع على ما في قوله العشرة
 واذ لم يجمع الفاعل لانه لا يجمع في اوجها المذكر كرجل في قوله العشرة
 بينهما وقد عار احداهما الآخر عند وجودهما ككلمة قرون مع وجود
 اقراء المصدر يجمع في تميم لانه لا يجمع بالفتحة كونه متصلا بالفاعل التثنية
 متصل به آخر من جميع تقاسيم الاسم ليكون ذكر الاسماء للتصديق
 متصلا بذكر المفعول وهذا التعلق ايضا من لطائف هذا الكتاب في قوله
 المصدر لكونه مقنة للاصالة لكان الاختلاف فان البصرين
 على انه اصل في الاشتقاق بخلاف غيره من الاسماء المتصلة بالفعل لانها
 على وجهيها اسم للموت ذكر الاسم لان الموت هو للعق والمصدر في
 الاصطلاح هو اللفظ الذي لا يخلو الموت لا المعنى الجاري صفة للموت
 على الفعل اعلم ان الجبر الذي اشتقوا منه المصطلح هو المصطلح في قوله الجبر

مقام من ولا يكون كذا الضعف على ان لا يكون الضعف في الالف
غالب الا لا يكون لازما وطحا كاستباضة من وجوب اضافته الى المصدر
لأن الفاعل هو لا أكثر ويقل عليه قوله وقد يضاد المصدر الى المفعول اذا كان
القربة سوا كان مفعولا او ظرفا او مفعولا للعلل لبيان وجهه
للمجهول وضرب السائب واذا اضيف الى العرف اليه زيد عروا ويكون
مضرب الخول لأن اول الفعل معروف ومع ان هو فيه ان اول الفعل مجهول مع ان
فاعل الى المصدر من اضافته الى المصدر الى المفعول على كونه مفعولا بالاعمال
حيث لا يصح تأويله بالذم مع ان قيل ان يتبع على عدم جواز كونه مفعولا
لأن المانع عارض فيلزم الارتفاع في الفاعل من المصدر والمعرفة باللام
عامة في فاعل المفعول مع ان قد جاء عاملا بحرف الجر عز وجل بحسب الله المهر
بالشدة والماخوذ من الضعف التكاليف والاعمال والاعمال والاعمال
منه يصح ان يدرك او يتقدم مصدره من كونه مفعولا فان الفاعل يتقدم
للتقدير بقوله ان لا يكون مفعولا مطلقا والماخوذ من مفعول متضمن لبيان
بعض احكام عمل المصدر عند ذكره كذا كان المصدر مفعولا مطلقا فالعمل
الفاعل جزئية واجبة اذ العمل اسم للمفعول لا يمكن بالضعف
مع وجدان القوي وان كان المفعول المطلق بلامنه او من الفعل وسأ
سنة بعد هذه لا كما يسمونها كاسم الفعل لتعين عمله من الفعل من حيث الله
وشكر الله وسبقا لوجهه وخيبة من جنان اي يجوز وجهان اوفيه وجهان
والفئة جازية على الوجه الاول وواجبة على الثاني كما تعرف والوجه الثاني
عمل الفعل لا الصانع والمصدر للبيان لا المصدرية وانما يجوز ان لا
المصدر للبيان لا المصدرية وانما يجوز ان لا المصدرية في من حيث

الضعف

الذكر من من حيث الضعف والاعمال من من حيث الضعف من من حيث الضعف
فليس من الضعف في المصدر حتى يتبع على اسم الفاعل ان يتبع من من حيث الضعف
الاصطلاح بالقليل الى ان لا يتبع من المصدر الى الواسطة على فاعل المفعول
استمر ان اسم المفعول يخرج منه اسماء الفاعلين من الضعفاء لان لا يكون
ان من ان يكون حقيقيا او اعتباريا وانما لم يقل ان لا يكون لبيان وجهه
من او فاعل وكذا في كل من وجوهه ان الضعيف لبيان المحدث وهذا
في كل جهة شبهة عند ادراك المحدث في كل جهة من الضعفاء والاعمال والاعمال
يعتبر في من صفات غير العقلية على سبيل التعليل والافق العقلية لا
يدخل فيه ذلك حقيقة بمعنى اي حال كونه بمعنى المحدث استمر ان الضعف
للتبعية او اسم التعليل الذي بمعنى الثبوت على من والحق والماخوذ من
وهو ثابت وراسخ ومستقر ما يتصل الى الدوام والثبتا وغيره اذ لا
على حدود المعلوم والدوام والثبوت والراسخ والاثبات والماخوذ من
وطائفة من الصفات الثابتة بمعنى ذات جبروت وذات علم ليس اسم
فاعل او فاعل بمعنى الثبوت عارض في وجوب ثبوت الجنا بالاعمال
حدودها لا يرد وكذا لا يرد صفات الله تعالى لان لا يقرر الدوام
فيها ليس يسمى بل باعتبار الموصوف واعلم انه لا يتبع للحيثية ولا لا يخرج
من هذا عن ضرب وافتقار ما يصح لتعريف المفعول بمعنى المحدث في هذه
اي هذه اسم الفاعل الكثير المشهور والافعال ونحوه على سبيل
وعن ذلك ايضا من اسماء الفاعلين من الضعفاء الى المحدث من جهة الله
الاصناف من باب جهة قطعة والمجاز والمجاز من جهة المفعول المستقر
وهو من جهة المفعول ولا يتقدم المفعول على المفعول الا ان كان مفعولا

الصيغة اي صيغة الكاين من كذا وفيه حيث يلزم في قول من يخرجه عن
على معنى على من يخرجه من حيث انه على تقدير ثبوت الجواز في صورة تقديم الجود
مع الجواز او حمل التلويح على قولين جردت مطلقا والحق ان من باب الفصل
بين العاطف والمعطف بالظرف فالمراد عطف على صيغة المضارع عطف
على قوله فاعل من غير ظرف وقسمه من ضمير قدم على العامل لكي يظفر على
فعله اي ما قدم على فعله وليس الصيغة من غلاف المقرب ووقع في
الحواشي استطراد او ضمنا وصيغتين غيره اي غير مجرد التلويح كما مر في
فيه او راجعتا بجزء الوترية اليه على صيغة المضارع مع ضمير مضمرة في
موضع حرف المضارعة منه وان كان حرف المضارعة مضمرا كما في مستخرج
واما منق ومنتق فمجان وكما في التلويح وان لم يكن ما قبل آخر المضارع كم
كأن في سماعه وتفعلا وتفعلا وامان على حسن فهو محسن واسم تفعلا
بالفتح فاعل واستعار من اسم للفعول كسئل فمع كنه انه لم يقارف وكذا
الاستعارة على غير الأصل نحو من مستخرج مثل ثنائين ان احدهما ما كان على
سبعة المضارع وثانيها ما كان بها بحركة الليم اي في ان يثنى ثلث وهو ما
يخالفها في حركة ما قبل الآخر ايضا نحو متفان اي اسم الفاعل على فعله يخرجه اي
بأشتر لاوله والشرطية او بغيره اي وجود شرط مع احد الطرفين للحال والآخر
او بوجه شرط معي فالجاء امحالا او بغيره اي محذوف اي مطلقا او هو
مبشر بكذا او لعله حال او مقرر لغيره واصله المصدر المفعول بمعنى اللام او
بما فيه بمعنى من فوا اما انما في المعنى لا للحال فيانية او باني ملجبة اي معنى
يخصر احد افتراض الحال قبل هذه الشرطية للمعنى المصوب دون للفرق فيه
واما اشترط احدهما ان عمل المضارع فيلزم ان لا يخالف في الزمان

خلافا للكاين في شرطه اعتمادا على اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف
به وهو مبتدأ او الموصوف او الموصولة او لا يستقر في جهة الفعل
من كونه منها او صاحبه او متصفا بها الفعل اولى بهما لا يستلزم ان
خلافا للاختصاص والكوفين فانهم اعتبروا انشأ شبه فان الفاعل لا يشترط
للتعقيب في الاخبار كما في اسم الفاعل لخاص اي للزمان الماضي او الاستمرار
المستقيم للماضي وجبت الاستعارة على اي ذات معني او مضمرة اي في
اي وجبت الاستعارة في المعنى او مضمرة اي وجبت معني الاستعارة او من حيث
للمعنى خلافا لوجه هذا القول خلافا للكاين اي او بوجه ما عايناه
مخالف ولكل وجه فانهم اعتمدوا على وجوب اضافة الواضف
لا يكون الاستعارة معنوية وان لا يعبه من المعنى ويشترط على ذي
اللام مطلقا فيستلزم ان لا يكون معنوية كاسم وحين لا اتفاق ولا
له لا يستلزم فعل اي اعطاء مرها لا كذا في المتن ونحو انطلق في السير
ذا صبا اما ان يصح جواز الاستعارة بتقدير فعل للزوم لا اقتضاد او يجوز
حشايب انما القلوب وان كان تاما اي وجدا وانما هذه والخبر بخلافه
او كان له اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي معول اخر غير ما اضيف اليه
معني اي صالح للعدول على تقدير ان لا يكون بمعنى الماضي فعليه تجوز
وهذا يقتضي ان يكون المضاف اليه اي معول لا اسم الفاعل وليس
كذلك والجواب اننا لم نذكر ذلك حيث لم يقل معول لا اسم الفاعل على تقدير
التلويح معول على تقدير من التقدير لا على كل تقدير ولا على هذا
التقدير ولا خلاف ان درجتي وفيه معطى غير واسم مرها والمضاف
اليه وهو غير مرها معول ان اسم الفاعل على تقدير كونه معنوية للحال

كان الصفة مجردة عن اللام والمعول ذواللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فانه
ثلاثة فان قيل اقول يعرف بقوله في اضافة الحسن الوجه ويصيح دخول في القائل
قيل تقدير الحرف في المعنوية واما الحرف في النقطية فيجوز على ما بينه الحرف
وليس بتقدير حرف وقوله في تعريف الاضافة بوجه صرف الحرف لفظا او
تجوز على كونه تعريفا للاضافة للمعنوية وفيه نظر على اداة التقدير
او كما يقتضوا في النقطية على القول بالتقدير للحرف على ما ذكرنا من
الحرف اوتى الصواب زيد على نحو كلام زيد في تقدير اللام ونحو
حسن الوجه على نحو خاتم فضة في تقدير من لان الحسن هو الوجه كان
للام هو الصفة ونحو اشارك في اللام على نحو ضرب اليوم في تقدير يوم
ولا حيز في تقدير الحرف في نحو الحسن الوجه بعد حرف وجه عن كونه قائل
بالاضافة والقول باعتبار الضمير او يقال حرف الاضافة في الاضافة
النقطية غير محصورة في ذلك المذكر كونه في تقدير محجب اقصادا
اسم الفاعل والفعول وهذا عدم اقتضائه لان الحسن الوجه ومنادى
زيد تقدير اللام الزائدة له ضرورة تصحيح الحرف ويكون في ما وراء الفعل
في حكم العدم اذا اضافة الصورة في تقدير صورة اللام لا معناها
لما كانت معنوية وحسن وجه الصفة مجردة عن اللام والمعول مجرد عن
اللام والاضافة فانه صفة الحسن وجه الصفة ذات اللام والمعول
مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وهذا ثلثه وهو محذوف بعد
العاطف ولعله حذف محذوف عن كونه التكرار واعاين السنين لغير
ان الله شرع في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت
للصفة المجردة وهذا الصفة ذات اللام الحسن الوجه الصفة ذات اللام

والمعول

والمعول لا يضاف واللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فانه ثلثه الحرف
وجه الصفة معرفة باللام والمعول مجرد عن اللام والاضافة مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا وهذا ثلثه انسان كائنان منها متعنان يكون المعول
مضافا او مجردا عن الصفة ذات لام واستانها مضافا لهما الصفة مع ان
المضاف تضمن الاضافة المعرف الى التكرار ايضا الحسن وجه خبر ما بالحدوث
اي الحسن وجه الحسن وجه خبر هذا العاطف او خبر بعد خبر او قد اختلف
في حسن وجه والمعرف ما كان فيه ضمير واحد حسن الحرف المقصود مع
قوله الاعتبار وخبر الكلام هاتين وذكر وهو الحسن وجه والحسن الوجه او الوجه
والحسن وجه حسن وجه وحسن الوجه الوجه وحسن وجه فاني قيل يلزم
في الحسن وجه تعدد الفاعل لانه قيل المضاف الى الفاعل وفيه ضمير ايضم
قيل الفاعل بعد الاضافة من حيز كونه فاعلا لفظا لكنه فاعل بمعنى والمعتبر
المعنى ليس فيه ضمير وفيه انه يتبع تابع بعد الاضافة بالرفع ايضا وهذا
وجه اعتبار فاعلية الوجه بعد الاضافة وفيه ان الحرف على الحال باعتماد
للعنى وهو هذا الاعتبار فاعلا وما كان فيه منها ضمير وان وهو زيد حسن
وجه والحسن وجه وحسن وجه حسن الحرف المقصود وبما لا ضمير
فيه عن الحسن وجه وحسن وجه وحسن الوجه والحسن الوجه فيقسم الحرف
الربط للمرفوع لفظا ونحو رعت بها اي بالصفة المشبهة للاضمير هاتين
والاينهم تعدد الفاعل اي الفاعل للتعليل اي لانه كائنه كالفعل او مثل
الفعل فاعاكت حرف الجر واسم معنى المثل والاي وان المرفوع بها خبر ما
يودها بالاضافة او نصب على التشبيه بالمفعول في المعرف او المتيوسفة
الذكر بينهما اي في الصفة ضمير للموصوف لان الفاعل بالماجر لا يضافه

هذه العبارة من باب ضرب زيدا أي قياس اسم التفضيل على أن يكون ثابتا
للفاعل قياسا سببا أو محذورا فالجواب في الفاعل جان والمردف الفاعل في قام
بالفاعل لم يرد بزيادة اسم الصفة للشيء من جنس وأكثرت وأما كان فياسه
للفاعل لا يقدح على الزيادة في المقصود بل يقتضي ضرورة واسم الصفة كونه موصوفا
فيصرف عنه الاطلاق اليه وفيه وقد لا يقتضي لاجاء اسم التفضيل للفعول
حذف الفاعل عنه إلى أكثر محذورا منه والوزن أي أكثر ما هو مشهور في قول
اسم التفضيل في كلام العرب والفاعل ليس له وجه فقط لفظا أو تقدير
غرفه أكثر فجميع من احدها لا يدعى المقصود فلا يجمع شأن منها أو
تأخر المقصود الغرض باحد هاتين أو يكون الآخر هو المقصود ضايف
الان يخرج عن هذا الاتفاق لا بعد كما في شعر ولما الدنيا والحسنى
فجواز جزمها من احدها لكنه المذكور ليس بهما شيئا والفاعل معنى التفضيل
عنها وهو الحسنى والشعرى مصدران لا يثبت احسن واسم الفاعل يرد جزمها
مضافا بدل من قولنا لحد ثمرات شيا أو كناية عن وصفه لظهوره في الجمع
أو معرفة باللام العدمية ليس الا وانما كان لحد هذه التثنية لا بد لاستلزام
معناه للتفضيل عليه وفيه في الاضافة ظاهر ومع اللام معروضة شارة
لللام العدمية في الاضافة المذكورة المقصود عليه فيكون معنى قوله لم يفضل
التفضيل الذي غير بد كذا فاضل من زيد فلا يجوز زيد الاضمار من عموم
لاستعماله مع اثنين منها واما است بالكثر منهم حتى واما العز والكاشر
فمن فيه ليست بتفضيلية أي في تفضيل من متعلقه بمردف أي است بالكثر
بالكثر منهم وللمردف بعلته فلا يرد ولا يرد انضار لاستعماله بدون احدى
منها الا انما يتم مع احدها لانه اشياء في جميع الاوقات الاوقات التي يتم التفضيل

على مقتضى ما يلقى القارئ في قوله كذا أي أكثر من أكبر أو يخرج عن معنى التفضيل في
غيره كما اذا اضيف اسم التفضيل فله معنيان احدهما إلى واحد المعنيين وهو الأكثر
للجزم ضرورة ان المقصود لا يريد التفضيل في كل اشكال الا ان يكون المعنى لهما
حاصل ان المقصود كذا ان يكون المعنى مقصودا مقصودا كذا الواحد
فقد صدقت كذا بأي اسم التفضيل الزيادة أي زيادة موصوفا اسم التفضيل
على من كان من العتلة وغير العتلة داخلين بها فلا يخرج عنها عدل
واجب العدمية وهو في ذلك المقصود اسم التفضيل اليه فيشرط ان يكون
موصوفا وهذا ياتي بل المقصود مفعول مام دم فاعله منهم أي بعضنا
من الذين بناووا موصوفا فاعوا أفرادا أو ان لم يشاء في الارادة
وقت الاستدلال والتركيب فلا يرد ما اورد في الشرح من الاستدلال بتفضيل
الشيء على نفسه مثل زيد افضل الناس فزيد بعض من الناس فلا يجوز
تركيب من مضاف من التفضيل المعنى عاود المعنى الثاني اذ ليس هو
بعض من نوعه لا من اثنين بل من نفسه مخرجه يرد في هذا المقصود
المخرجه من أي عن النوع باضافتهم اليه أي باضافة النوع إلى النوع ولو
قبل من مضاف من النوع أو احسن امانة يعقوب لكان من ذلك ان
يوسف بعض النوع وبعض ابناء يعقوب وان لم يكن بعض اخوته
الثاني ان المقصود أي المعنى الثاني حاصل بان المقصود تفضيل على كل
جزء مطلقا لا على المضاف اليه وحده أو قصد الثاني قصد است
كنا أو الثاني ذو قصد كذا أو لم يحل على ذلك لم يحل المقصود
على المقصود زيادة أي زيادة موصوفا اسم التفضيل فيما استحق منه

مطلق أي غير متبوع بكونه زيادة على عين اللفظ الراجح لا يكون من جهة اللفظ
 إليه بل من جهة اللفظ من جهة اللفظ المتعلق من قرين أو انضمام إلى من بين
 قرين ولم يقصد التفضيل على قرين وإن كان السببي والحد منهم يوسف
 الحسن أي إلى الحسن للناس وإنما اختلف إلى آخره بلا شبهة أي أنهم وفاء أن علم
 بفداء أو أي علم بأسوانه لخصه بسبب بقاءه كونه منشأه أو منسكه ويضاف
 اسم التفضيل المصحب مطلق على قصد المعنى الثاني حاصل بأن التفضيل كذا
 ويضاف للتفصيل والرفع على اللفظ كذا ويضاف للتفصيل كذا فلهذا
 في عدمه لأن لفظ التفضيل الذي ذكره صاحب المفسر لأن ذكر لفظ التفضيل
 لخصه بالوصف الذي لا التكرار يوم الزمان لشفقة لا التكرار وليس كذلك بل
 يوسف الحسن أي هو والناقص والأصح أن يكون في مرون فيجوز هذا المعنى
 يوسف الحسن أي هو الحسن من غير أن يكون في مرون فيجوز هذا المعنى
 الحد الذي مرواه كانه قد جاء في مرون أو ما عدل من غير هذا الوجه
 بسبب مرون ويجوز في النوع الأول من أن يسم التفضيل المضاف إلى التفضيل
 بالمعنى الأول وحمل الأول على المعنى الأول متفق فيه حيث باباه قوله
 والمعرف باللفظ الأول أي أفرا اسم التفضيل على كل حال وإن كان للموصوف
 متبوعاً أو مجموعاً لكونه في ما استعمل في مرون في الأفراد والطلاقة أي مطابقة
 للموصوف أفراد وتفتية فهاجموا وذكرنا أو ثابتاً لمن مفعول المضاف
 هو له عايد إلى من يجوز التذكير مع تانيث الموصوف كذا ذكره المفسر ولم
 يذكر التذكير ككشافه بقوله فيما يقابل الذي من مرون مذكور غير واضحاً
 النوع والمكان من اسم التفضيل المضاف المفسر زيادة مطلقاً في مطلق

الشرارة

الشريطة على الفعلية وهي قوله ويجوز إلى آخره والمعرف باللفظ الأول أي مرون
 وهو جملته من بين والضمير محذوف أي لا بد من المطابقة للزوم مطابقة
 الصفة من بين فإما مع عدم قيام المنع وهو ما راجحه بين التفضيل لفظاً
 أو مع عدم ذكر التفضيل عليه جرحاً وقوله من المطابقة خبره وفي جعلها متعلق
 بذكره لا بد من عدمه لغير نظر لا بد من كون صفاته المضاف يجب نسبة والذي
 استعمل واستعمل من مرون مذكورين في الزيدون والزبدون وهذا في المضاف
 فالجواب أن من كذا لا يجوز أن لا يرفع المفعول المذكور كذا هو قد أده
 التثنية والمفعول والمضاف المخصصة بالضمير وهو في حكم الموصوف باعتبار
 من التفضيل كونهما بين الضمير مرون وباب الحروف كما أن عام
 الكل لا يعمل في مرون مظهر لا ساسم في التسم فظهر الفعل في الفعل
 وهو لا يعمل من مظهر فلهذا ولا لأنه ليس بمعنى الفعل لأنه على الزيادة
 دونه وليس بمنتهى اسم المضاف حيث لا يثنى ولا يجمع ولا يثبت في مظهر
 أصل اشتعال لأنه هو لا سيما من قصر عن العمل في المفعول به وبأسطة
 مطلقاً فظهر الأوجه في المعنى في المعنى مظهر الأوجه حيث اشتراط المذكور
 لغيره فيخرج بمعنى الفعل والقيام الضمير في أعماله كما تعرف بيانه إلا
 إذا كان أي في جميع الأوقات والأوقات كون اسم التفضيل صفة كائنه لشي
 كجاء في المثال مثله وهو أي اسم التفضيل في المعنى صفة كائنه لشيء بسبب ذلك
 الذي راقب من مرون الأسماء ككلمة في المثال والضرورة في اصطلاحهم أن يعطى
 على المطلق للمعنى اسم السبب دون السبب وأهل المعاني من المظهر للثنية على
 محضه وحقيقته مفضل بسبب اللفظ في اللفظ وهو الموصوف لفظاً كجاء
 في المثال حيث ثنى كون لكل ما سبباً راجحه مفضل على نفسه أي مفضل على نفسه

احسن في عينه لكن في عين نبيه في حجة لا يفتقر لعدم الاستعانة بالسمع فلا
يتعلق الى صحيحه بخلاف صور التي لا يجرى فيها احوالها وكنه العرب العراء وكنه
حزين نقول بجواره اخرى احسن من الاول في هذا المضاف من الخروج عن عزمه
رجل احسن في عينه لكن من كل من زيد لانه تفصيل الكل لا تفصيل الكل في العين
ونقد في الحديث ملها في حديث ابن مسعود ومن الصحيحين ما ذكر في
مشارق الافان من قوله في السور والاحكام احب اليه للمع من الله الحديث
فان قد است في هذه الملام ذكر العين قلت هذه العبارة ما رايت كغيرها
فيما ذكر منه في غير ما قبل الفصل في هذه العبارة تقدير اي ما رايت مثل
عين زيد عينا احسن فيها الكل من قوله في عينها على الاول كان المفعول لرايت
قوله احسن وقول العين زيد مفعول ثانيا متقدما على الثاني بالعكس وهذا
ان كان رايت في الفصل القريب اما ان كان بمعنى القرب انما هو
كان قوله احسن فيها الكل من قوله كعين زيد احواله اي ما رايت حيث
مثل كعين زيد في حال كون الكل احسن فيها منه في غير ما يمكن ان يكون قوله
كعين زيد احواله متقدما في غير ذلك ان يكون كعين زيد وقوله احسن فيها الكل
مقتضى المفعول المحذوف اي ما رايت عينا متقدمة بها بين الصغرى
مشارق السامع مررت على واد السبلح ولا اري من انما القليل او بمعنى
انصر كوازي السبلح اسم وضع مفعول ثان متقدما احواله متقدما او
هو مفعول لا اري بمعنى لا ابرو او ما عطف بيان او بدلا او حال مرطبة
او بمنزلة عن عيني مثل زيد رجل وامرأته او في المظهر مع تقدم الذكر في
الكاف لا يدخل المظهر وكان التوسيل بالذكر حين نظم طرف معنى تشبيه
او بعد له اري لا اري واد ثانيا في واد السبلح وقت طلوعه

واذا افك صفة سببية لاداء او مفعول ثان او كان كوا السبلح حاله
او غير احواله قطع شأن الودى بالانكسار لا يكون حاله من المنكسرة
الصفة من خرابه الياء بمعنى في اي اقل فيه والصبر للودى ركبت منهم
بغيره فاطنات الجازل وركب فاعل اقل اقل فيه اسم المفعول لوجه الشراء
والركب جماعة الكيلان وهو ليس بجمع كما مر في الجملة صفة ركب تأنيدي اي
تمشيتا وتوقفا بلش وهو مفعلة من تركيب اي كبحي يقال تاء في اي
ثلث وهو تميز من فاعل اقل او مفعول لاداء او لاجل التاكيد واللكث او
مفعول مطلق اي اقله انبان تأنيدي احواله اي اقله في تأنيدي او ظرف
اي اقل في زمان التاكيد والمزول والخوف ركبت منهم بغيره او كان
اشرف بمعنى المفعول كاشهر كان صفة لاداء غير سببية لاداء في الله
مستثنى بقرع وما صدر من عينية اي اقله ركب واشرف في جميع الاوقات
الاولى وقائه الله او مستثنى من ركب وما معنى من وانما ذكر ما ذهابا الى
الصفة او مستثنى منقطع اي لكن وقائه الله تأنيدي او وقائه الله ساريا
اسم فاعل من السري وجالين في قوله ركب او مفعول وفي اوصفة لاداء
على الجواز العقل من الاستناد الى المكان اوصفة مصدر اخوف اي
احرف خروفا ساريا الى الهلاك ومع يكون من السرايز دون السري ولما
رفع من بيان الاسم شرع في بيان الفعل فقال الفعل ما اي كلمة دل على معنى
حاصل في ههنا مدلولها ارجس بنفسه اي بالنظر لنفسه
ينبغي ان لا امر آخر واحد به عن الحرف كما مر من باحد الانمنة
الاشبه بالماضي والحال والاستقبال ومما ذكره في كل نحو معنى
وهم ومن غير ما من الافعال للماضي ولا على طرده نحو هبات وشيا

الانكسار

ولا يرد على الماضي والمستقبل اذا اريد بهما الفعلان للتحديد فان اذله اقتران في
 معناها اذ معناها اللفظ ولا اقتران فيه وانما المقترن معنى معناه وقد
 ذكرنا اقتران بعد الاشارة الثلاثة لوجه الواحد في الاثنين ولا يفتقر
 في كل وجه بوجه واحد وان عرض الاقتران بفعل الواضع او بعدد ففعل واحد
 لا اقتران عن الاسم ومن خواصه اى الفعل وقد عرفت معنى الخاص فلا يفتقر
 دخول فعله لانهما لا يتصلان في ترتيب الماضي للملا والاقتران في الفعل او تحقيقة
 كل ذلك لا يتصور الا في الفعل والاسم الى بين المستقبل الى بين الماضي
 في الفعل لا يتصور الا في الفعل والاسم الى بين المستقبل الى بين الماضي
 على المستقبل القريب ولا يفتقر الى المستقبل البعيد ولا في اليمين
 جزء لسوف وسوف لا يفتقر الى المستقبل البعيد ولا في اليمين
 الا في الفعل والملازم لان الجزم من خواصه فكذا المورث واليمين تختلف
 الازمنة للوزن وفيه ولا يفتقر الى الفعل كالملا او لطلبه كلام
 او المورث كالملا او لتعلق الشيء بالفعل كاد وانت الشرط وكل من هذه
 للعاقبة لا يتصور الا في الفعل وحق صفت على دخولها، التانيث
 ساكنة لانها تدل على تانيث الفاعل فالتعلق بالماضي فاعل والصفات
 استغنت منها بالحق من التاء المتحركة للدلالة على تانيثها وتانيثها
 لما كان الاتقاد منها وبين فاعلها فلا يجرم اختصاص الفعل ولانها انما
 سكنت للفرق بينها وبين اللاحقة للاسم وكانت اولى بالسكون من
 اللاحقة لخصائص الاسم وفعل الفعل ونحوها، فعلت اى ما هو جزمها
 من الضمير للمحرك البازر لان ضمير الفاعل لا يلقى اليمين لفاعل الفاعل
 انما يكون الفعل او فروعه وحطت فروعه عن ضمير اخرى عن الضمير

من ازيد من شأوى الفرع والاصل وخص البازر بالمتبع لان المتكلى المتحرك
 فهو التميم الجذر والحق الماضي اى فعل على زمان تام قبل زمانك اى
 زمان سبق زمانك ولا يفتقر الى زمان وقوع الزمان في الزمان لكان العدم
 والمفهوم من الكلية والبعيدة لا يقال الزمان يوجد في الزمان الثلاثة
 ووقت الفعل في يوم الجمعة اذ زمانك باق على ملة اى زمانك انت
 فيه والمخاطب لغير معين سبق لان الاصل في الفعل البناء لفعل المعان
 الموجبة للارباب ولا تستغنى للعدول من البناء الى التانيث في الماضي وهو
 خبر عن خبر واحد وسيداء عذوقى وهو سنى والملازم ساقطه لبيان حكم
 الماضي بعد بيان حقه لانهما عدل فيهما من اجل البناء الى الملازم اعتبارا
 لانهما يشابهان في الاسم وفي وقع كل واحد في ذكره في ملة من اجل انهما
 اشار واسن للزمانات المتقدمة لهما اوشابهة ما لا يكون الذي هو اصل
 في البناء مع غير الضمير للمفعول استغنى عن الضمير بضمير التانيث
 عن ملة من اجل انهما كانا اخر من زمان الى انهما حركات فيهما
 حركات لهما الواحدة لكان كون الفاعل كالملا، بخلاف ضمير المفعول
 نحو ضربت والواو من الضمير الساكن حيث يعنى مع لوافقه الواو
 المتسارع ما اى فعل انشيد الاسم بالجد حروف تانيث اى ملة جنة
 زايده لجدل حروف الاربعة التي مجموعها تانيث اى واو ياء
 عدل عن تركيب اثنين لان فيه تفرقا بين حرفي المتكلم وقتدوما
 لحروف المخاطب على حرف القيمة وهو خلاف التانيث اذ الفاعل
 متسارع والمخاطب متساوي الكلام بخلاف هذا ولكن تركيب اثنين
 يناسب المقام لفظا وحرفا اما لفظا فقط هو تصدق الحروف الاربعة

واما معنى هذه صفة الحروف المذكورة فهو تركيب الحروف بالجنس من اللغات من كل جهة
 يكونت استاذن في هذا في بعده عن هذا اللسان في المعنى لا من المعنى بمعنى البعد
 ولا يعني ان ذكر البعد بعيد عن هذا اللسان جدا ولو جمع بالترتيب من الالف
 لان اولها يكون على الترتيب من كل وجه تقدم الحرف في التركيب الواحد على
 الثاني الذي لو تعبد ان قومه او المضارع حال كونه مشتقا من الحرف الواحد والاشياء
 كاشتران العين او اللام او الشرائع الغرض وهو الا انها يكون المعنى كونه
 بهما استعمالا للحال والاستقبال كما بان في الفكرة لاحتمال الافراد وتخصيصه
 بالجنس او سوف عطف على قومه في تخصيصه بسبب احد الزمانين كقصر
 التمتع باحد الافراد بدخول لام التمديد والتخصيص لفظ العين باحد الحرفين
 بالترتيب فالطرف الفاء للتعبير بالتركيب حال كونه معرفة ما نحو اولها في قوله
 انا والنون لهما في التركيب حال كونه مترقا مع غيره واحدا او اثنين او جمعا
 فاذا كان مترقا واحدا كان متوقفا اذا كان معه انسان او جماعة كان
 جمعا نحو فعل لان هذا استوفيت الحروف الثلاثة التي هي الاولى بالترتيب
 وهي حروف العلة واخذها ما يابها في التركيب من حروف فزا
 دوا لهما حرفا ما يشد حرف العلة وهو النون المشابهة لها في الاستدلال
 للصوت والحوادث او المشغول والشاء الى ما يطلب مطلقا الى واحد او
 اجمعين ما وهد كرا او مونا نحو فعل وتفعلان وتفعلين وتفعلين و
 تفعلين لانها فرم الواو عزيمتها مني الخارج والمخاطب انتهى الكلام في
 قلت الواو انما هي في جملة الحروف التي لا يكون تحتها ولا يلزم اجتماع الواو
 في وجهين والوجه الاول في كونها غيبة احوال كونه للونين واللو
 نين دون غيبة عن هذه تفعل والمندان تفعلان اذ اللونين الفاء

تعاريف في اعتبار ان الغيبة والاثبات والغيبة يتناسب الياء المتوسطة في الجمع اذ
 الغايبه توسط بين التركيب والمخاطب والاثبات المستلزم للترتيب يتناسب الياء
 التي هي في رفع الواو تعاريف في اعتبار ان الغيبة والاثبات في الواحد والثنى والياء
 في الجمع ولم يفسر لان الثالث انهم من الغيبة فاعتباره في اللفظين المتقدمين
 اولى والياء الغايبه تليق بمتوسط الخرج الياء وتوسط الغايبه بين التركيب والمخاطب
 غيرهما اي غير الغائبين المذكورين وهما واحد الموش الغايبه وثناء وهو كونه
 صفة الغايبه وفيه انفراد اكره وان اضيف الى المعرفه او بدل وفيه ان لم يوصف
 مع النكارة والمخاطب ان التقدير غايبه غيرهما وبالنسب حال وهو الاول في
 لوانه الثاني وحرف المتعارف ان اريد المذكور معني في الرباعي اي في
 ما هو على اربعة احرف صليبه كيد مخرج او كير مخرج لانها في اول الماضي ينبغي
 ان يخلط بالواو المضارع لمكان التباس بينهما وهذا من غايبه الغيبة كره
 معناه ومع هذا في جوابه اي في فعل سوى الرباعي وهو الثالث في الجمع وكثير
 وعازا على اربعة احرف كيد مخرج اي يستعمل في غيرهما في التخييل الذي استدعا
 كثرة الاستعمال في الثلاث في الجمع وكثر في الحروف فيما زاد على اربعة احرف
 ولا يعرب من جنس الفعل او انما عد هذا قصر الافراد لانه قول الكوفيين
 يتركونهم الامر للمضارع في الاعراب غير لانه لم يوجد في الغيبة متعدي الاعراب
 ولو شبه تام يخرج عن اصله فيكون المضارع فانه يعرب لمشابهة الاسم
 تامه في اللفظ لان التقاء الحركات والكلمات وفي المعنى في العمل في المصروف
 وفي الاستعمال فهو صفة للنكرة في امرت رجلا ضارب ويضرب
 اذ لم يتصل به طرف لهم ماسب من الكلام فانه اذا قال لا يعرب غير
 المضارع فهم من ان المضارع يعرب واعرابه ميتة وهذا القيد اي بوقت هذا

للبعداء والمزيد من خبر حتى يتبين ما هو الذي يحكم حتى صار وقت كون ما بعد هذا كذا
بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمان التكلم اولا بمعنى كى او القدر
والسبب وهو خبر مبتدأ ما بعده وضا وهو معنى كى والمجمل خبره او بمعنى اى
اى اللغا في وقتي حتى بمعنى اى ان تسلم لان ان مقتضى امر اخذ في معناه
تؤخر خبره حتى او خبر مبتدأ ما بعده وضا سلمت حتى اى كى ادخل للبلد ودخل
الحيز مستقبل بالنظر الى السلام وزمان التكلم ايه وكنت وفي الثاني كنت هنا
نظيرت حتى دخل البلد ودخل البلد مستقبل بالنظر الى ما قبله وهو الخبر و
بالنظر الى وقت التكلم يحتمل ان يكون ما فيها او مستقبل واسير حتى اى
الى ان تغيب الشمس فان الغاء للتعجيل فيكون هذا دليله على التقيد
الذكر او التقيد للتقيد بقوله اذ كان مستقبله امره بالخلا اى زمانها
تتعلق اى تتحدث اى زمان التكلم او كناية اى تحكيه بان تحكيه حالها
بحيث كانت تكلمة تكلمت حالها او تحكيه حالها موجوده وقت التكلم
كانت حتى حرف ابتداء لاجارة ولا ماطفة اى ما بعدها كلام متانف
لترتعلق من حيث الاعراب بالجملة كما اذا وقع بعدها شرطية متانف نحو
حتى اذا جاء امرنا الا يزيد ولا يغني بذلك ان نقدر بعدها مبتدأ وجب
لا يطرده في خبره ولو اى يقول الرسول فيرفع المضارع اهدم الانصاب
الجازم ويجب التثبيت اى كون ما قبلها سببا لما بعدها اليقيد بالوقت
والانصال العنوى وان فاء الاتصال للفظ خبر من قوله حتى لا يرجوه
بان حاد في خبره ورتبه حتى لا يرجو حيوة والمرضرب لذلكت في وقت
ميرور حتى لا يرجو حيوة والمرضرب لذلكت حتى في فعله حيث لم يقيد
القول ومعنى اى لا يجر اذ حتى عند اداءه الحرف ابتداء لاجارة امتنع

الرفع في كان سيرى حتى ادخلها في التامه اى في وقت تحقق التامه حيث
يكون كان خبره في اسرته حتى يدخلها اى كى ادخلها لانه لو رفع لكان
الادخل حاله مقطوعا به واليه مشكوك فيه من الخا لان يكون للسبب مقصور
مع التامه في السبب وجاز في وقت تحقق التامه مركب كان اى وجد يترك
حتى ادخلها لان حيث لا يحتاج الى الخبر ولا يفرض كون حتى ابتداء لانه
ما بعدها مستانفا وجاز انهم ساروا الى جبال او كذا ايه المخرج في الفعل
او جند في الخبر وليس يعطف على قوله كان سيرى حتى ادخلها لانه صلتح
بقوله في التامه كما يعطوف على حتى يدخلها لان الدخول سبب
السير وكلاهما مقطوعان وانما التامه في الفعل ونظيره لم يترك مركب
اسلمت لا دخل اى لان ادخل الخبر فان قيل اللام في امرته لا عدله وانما
يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وما يريد الله ليحعل عليكم
من حرج ولكن يريد ليطهركم ويريد الله ليبين لكم آياته لعلهم يرجع
ان كان في الشرح وصرح بذلك في الكشاف ايه ولم يذكرها الله في
الحروف التي يفسر بعدها ان قيل يمكن ان يكون هذا اللام لام كي وكن
المعنى امرت بالعدله لافعل العدة ويريد الله ذلك اى اقامت الصلوة
وايتاء الزكاة وطاعة الله ورسوله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت
وما يريد الله ليرفعه والفضل ليحعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم
ويريد الله ذلك اى ذكر ما ذكره لبيان لكم هديكم فلفعل المعنى ليعتبر
هذا ولا يلزم ان يقال انما يفتقد كي في قوله ما ادخل على المراد والعن
فاكتفى بلام كي بلام ولام الخبر واللام الزائدة وهو لا صواب و
مثال للام الخبر لانكار سميت بذلك لاستعجالها في مقام الكلام

لأنه تأكيده خبر مبتدأ محذوف أي وهو لا يكيدوا للمؤمنين أو خبر قوله
لأنه الخبر وفي هذا وكذا ما كان خبر مبتدأ محذوف بعد التثنية وتعلق
به قوله لأنه من حيث الاستعمال لفظا كافيا للتثنية ومعنى خبره يمكن الاستغناء
وكان هذا اللام في الأصل هي التي في خبر قوله لأنه لفظا أي ما
لهذا الذي لها وفيه أنه لو كانت كذلك لما احتضت خبره لأن المنسحب
مثل وما كان الله ليحبهم فإن قيل صار الفعل بمعنى المصدر بالانطلاق
كأنه يرفع الفعل على حذف مضاف من الاسم أي وما كان صفة الله تعالى
أو من الجزاء وما كان الله معذبهم أو يعذبهم لأنه بصيغة الفعل كذا
في بعض الشروح وفيه نظر والعناء التي يغير بعدها أن ملتبس لأنه
أحد ما التبتة أي كون ما قبلها سببا لما بعدها والعدد والعدد في الرفع
إلى المصيبة التتميم على المبتدأ حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير
المعنى فإذا لم يقصد التتميم لاحتياج إلى الدلالة عليها ولم يفسد
شرطين أو متانفة والثاني أي تأتي الشرطين أن يكون ما قبلها
أحد الأشياء الستة أمر عز في فكره أو نفي عز في فكره
فأضرب أمانتهم عن عقل عندكم ماء فأشربها أو نفي عز ما أتت
فغيرنا أي نفي عز ليت ماله فأنفقته أو عرض بسكون الزايم
الوزل بما في سبب خبره لأنه تقديم الألفاء عن قوله كون ما بعدها
جمله معطوف على الجملة السابقة وأما ترك التخصيص قوله لأنه
عليه ذلك فيكون مع غيره أو لولا أرسلت النار سورة فتنتبع
آياتي والتميز على اللفظ بالاعراب أسباب أسباب السموات فاطم
النسب على قراءة حفص وأما لأنه أي ذكره فتنفع الذكر على قوله

النسب والاعاءة عن اللام أغرب فافهم ولا تتركه في فاعليت لأن التثنية
سندج في التثنية والثاني أي ريد به التثنية وإن كان على صيغة التثنية
والثالث سندج في الأمر والذي كثرهما على لفظهما غالبا فإن قيل
العرض على لفظ الاستفهام مؤكدا منه فإنه ذكر على حدة قبل معناه
عرض الخبر كذا إعادته الاستاد العلامة زهير الخريزني الشريفين
جاء الحق بالدين وقت فراء كتاب المنفصل وهذا المعنى معنى
مقصود بنفسه من شأنه أن يتأق بكل كلامه خبرا أو فاعلا أو كذا
شأنه فيه لفظ الاستفهام ولم يتعمل إلا بكونه أسند وكذا في التثنية
فاعتبر لفظا على حدة باعتبار المعنى وإن كان سندج في الاستفهام
الدرجاء لفظيا اتفاقا غير متعلق باختصاصه بمعنى جازم
لأنه لم يبق فعل في سندج في التثنية والاعاءة طلب في سندج في
صنيع الطلب من الأمر والذي وأما عن قوله سأترك من في الجحيم
تيمم والخوف بالمجاز فاسترحا بدون تقديم أحد الأشياء فحروب
على خبره من الشعر والنو التي يغير بعدها أن ملتبس بشرطين
للجنة خبر مبتدأ محذوف أي هما الجنة وإن يكون قبلها
مثل ذلك أي مثل أحد الأمر الستة وفيه اللام لأن يقال لأنه
للجم أي يكون قبلها أحد الأشياء الستة المذكورة أو مثل الواقع قبل
في كون أحد الأشياء الستة وذلك لأنهم لما قصدوا فيها معنى الجموع
فصيروا المضارع بعدها ليبدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى وأما قوله
أحد الأمر الستة ليبدل تقديم الألفاء عن عطف الجملة السابقة على الألفاء فتنسب
ذلك وأوردت أي فتح الزبارة وأن تأكل السموات وتشرب اللبن أي

لا يجمع بينهما وأما التمام وتزويج بينهما لا يأتى وتجدد شىء لا يجمع
بين الاثنين والتفصيل وليست تاتى وتجدد شىء يجمع بينهما ولا يزداد
وتجيب خبرا الى لا يجمع بينهما وأما التي يفسر بها ان ملتبسة بشرط اعادة
لان عزله من حيث ان يعطى حتى وان اضافة معنى الاسم وفي ادخاله في
حتى او شاع لانها مذكورة بعد ما لا واحد في معناها والعاطف على حكم
العاطف في باب اصداره بعد ما اصله اذا كان المعطوف عليه اسما
اي وقت كون المعطوف عليه اسما غير مذكور ساطب بعد الدار حكم لتعريف
وتكسب عينا في الاسم ليجز ما نصب ذلك بعد الواو والعاطف الى مع عطفه
على الاسم وهو قوله بعد الدار فان كان اريد العاطفه على الاطلاق كان
ذكر في التفصيل لما لم يذكر في التاجا السابق وان اريد العاطفه صحت
للمرور في المذكر كى حتى والفاء والواو او وكان تفصيله ملكا مذكور
لا يما التسم آخر يذكره قبله في شىء لم يفسر حتى قريب زيد ثم شتم فان
التفصيل في الايراد على عدم الحكم في خبر ما ذكر وليس كذلك لما عرفت قبل
ويجوز ان قلنا بان مع لام كى تجزئت لان كى كرمى ومع ما لى بها من الاسم
الزيادة عزازت لان يقوم ومع العاطفه نحو العجبى قياما وان
تذهب لانها تدخل على الاسماء الصريحى في نحو بيتات للكرام في العجبى
ضرب زيد وعقبه وورد في كرمى ان تدخل على الفعل مع ان عطفه
حتى يجوز ان لا ينافى تدخل الاسم الصريح وحمل عليه ما هو معنى الى وكذا
لام الجوز ولا تدخل على الاسم لاختصاصها بغيره كان المعنى ان اكان فعله
واما الفاء والواو او فلو لم يفسر فلا يما لاختصت لنفسها ما بعدها للتصغير
على معنى التيسير والحيث ان انتهت صارت كحوامل النصب فلم يغير بها

ويجب ان يلاحظ مع ان الاسم على ان يكون اسما لا كذا بغيره ان يصلح الامرين
ويجوز المضارع في ولما لاختصاصها بالفعل وقد ذكر في التمام في قسم الخبر ان
كلامهم شيا وهو خارج عن حقيقة اشرفه وغيره فاليها في خبره
فصير للام ليكون لا على وفق المرور في الاختصاص واللام على حرف
التعريف وحرف الاستقبال الجرايم بما جرى بمعنى الاجزاء لانه لا يمتد الى
يترط جزم عن حقيقة ولهم الامر والى في النى لانها يثبتان ان المش
في الضمايح واخر اجزاء حيث يتقل من اللام الى الله استقبال ويجز
عن القطع الى التمام وكذا يتقل من اللام الى الاستقبال ويجز عن القطع
لشت وكذا يتقل من لام الامر والى في النى من اللام الى الاستقبال ويجز
من الخبر الى الله ذى وكل الجرايم اى كانت اشرفه الدار على كون الجرايم
الثانية جرايم الجرايم الاولى وصيته لها فالكلم او اسم جنى كعرف
وهي ان عزازت كرمى كرمى والفاء والواو او كان تفصيله ملكا مذكور
فلم ولما هو خبرها التفتن ما اياها صما عن بها تاتى اذ ما
واذا صما عن اذا تاتى كرمى وحيثما عن حيثما عن لى لى
عن ان تذهب اذهب حتى يخرج اخرج ومن نحو من تاتى كرمى
ومن نحو من تاتى كرمى من نحو من تاتى كرمى
للى ولى نحو من تذهب اذهب واما اللزوم مع كيف ما فشا
الى فهو شاذ لم يجرى في كلامهم على وجه الاطراد ويجز عن المضارع بان
حال كرمى مقدرة شتى من بعد فم الفاء للتفتن وتكسب المضارع
امانة للصد الى المتعول ما فيها متعول ثانى ولما الى المضارع
عن كرمى قريب ولما شيا اى شاذ في قلب المضارع ما فيها متنيا وفيها

عزى

معنى الترفع او يتغير فاعلم ان الترفع يختص بمادون لم لا يستغرق اي بشرا
 ارسنة الماضي يتبادر من وقته لا يستقام اي وقت التكثير لما يركب الامير
 وجوان او يختص بجوان واحد فيكون عونا او يتبادر منه ولما اى لما ارسنها
 ولهم الامور المطروحة منسوبة للقيام بها اى باستقامتها او بواسطتها الفعل
 ولا التى المطروحة للتركيب وكلم الجازاة اى كالات الشرط والجزاء تدخل
 اى كالم الجازاة على الفعلين بسبب الفعل الاول وسبب الفعل الثانى اى
 كون الفعل الثانى سببا وقيل للامير من غير ما فله بره عن يمين من تحته
 فترأته ويسميان اى ويحيى الفعلان بعد كل الجازاة والجزاء عطف على
 تدخل والضمير العائد الى المبداء محذوف اى يسميان عند دخولنا
 او محذوفه لبيان الفصل شرط اى اى فعل الاول شرط من حيث
 الامتروا لتتقن الثاق والفعل الثانى جازا اى من حيث انه يتقن على الاول
 ابتداء للجزاء على الفعل وفيه لف ونسبة فان كانا على الفعلان مضارعين
 عنان تزرق ازرق اول او كان الفعل مضارعا والثانى ماضيا
 فخر كان محذوف والاول عطف على المضارع والمضارع هو خبر كانا
 بلا تأكيد لكان الفصل فالحزم اى خرجهم المصانع معين لدخول الجازاة
 وهو ان وما تضمنها مع صلاح الحلال لا يجرى بكونه مفعولا ان كان الامر
 مضارعا او الماضى فبئى فلا يظهر فيه اثر العامل عنان تزرق
 وزقات وهو اضعف الوجود فى الشرط لانه فى الصورة سببته
 المستقبل للماضى على ان تأخر الحرف فى جعل البعيد معنى المتبع مع عدم
 التأخر فى الترتيب بعيد كذا فى الشرح وفيه نظروا ان كان الفعل
 الثانى مضارعا دون الاول فالجوان جازان او فقيه الجوان

عنان الذى زيداته او اتيه فللمرئى تعلقه بانجانه وهو اداة الشرط و
 الرفع لضعف التعلق بغيره لذل للمضى والمضارع اى للمجرى وان كانت
 الجازاة شرط فى تفصيل مواضع دخول الفاء وعندها ما يضافا قاعا بغير
 وقد فى التبادلات وعندها من الجازاة للمضارع لفظا غير لفظى فى حيث
 يوجب الفاء عنان ليست الى اليوم اليك اس ولا تزرق فى فاعلتك
 فان اتت فى فاعلتك ولا شئت وتزرك ذكرها ولا شئت للحكم ولو
 اريد للماضى المتبعت لا شفى عن هذا القيد لكن يتاخر قوله عن
 لان ذلك فى المشايخ مع له وذلك بمعنى الماضى لفظى اللهم لا
 ان يقال له لخرج بمعنى استخرج وحي يكون بمعنى الماضى المتبعت
 معنى لفظا تفصيل الماضى او معنى عنان خرجت لم يخرج لم يخرج
 الفاء لتأخر حرف الشرط فى المعنى حيث جعل الماضى معنى المستقبل
 فاحتمل لفظا لفظا اى ان الشرط لا يكون الا فعلا غير موصوف
 بالين او سوف وان وغيره مصدرا بلا اذا كان ماضيا ولا
 يكون جلة طلبية وادائية بخلاف الجزاء حيث يقع فيه ذلك
 وان كان الجزاء مضارعا مبتدأ عنان يكون منكم الفاعل والافعال
 ومن عادى فنتقم الله او يفتيا بلا عنان انهم لم يسمعوا ومن
 ومن ياتي ربه فلا يخاف حبسا واحذر زرق لم يفتيا بلا عنان
 الذى لم فانه مندرج فيما سبق كونه ماضيا معنى ومن الذى لم
 حيث يجب فيه الفاء لعدم تأخر اذ الشرط ماضى معنى وفى المثال
 نظروا حيث منع ترك الفاء فى المضارع مصدرا بالين او سوف و
 للمرابان ذلك لا تمنع بالمانع والموانع مستثناة عن القواعد

وان لم يثبت في دونه فالوجه ان جاز ان اوجب الجاهلان الايمان بالقاء دونها كون
اداة الشرط لم تؤثر في تعيينه كالتورث في الماضي فيرى القاء والترث في تعيين
اللعني جنة جعله في المستقبل فيترك القاء لوجه التاثير وجبه وان لم
يكن قويا والوجه الثاني ان يكون كذلك اي وان لم يكن ما يضا فيه قد وجوها
من المروف المانعة لفظا او معنى فيقتض القاء ولا ضرورة ما يثبت في التورث
او سوف او ينبغي بالذات ان كان مفعول مع قد او ما لا لو مضى مع الجمع
او سوف او ينبغي ما بين او جمل اسمية او امر او نهية او دعاء فالقاء
واجب لان الاداة لم تؤثر فيه معنى حيث لم يجعله عن المستقبل ولا لفظا
لم يجزم فترس القاء للذات على المعلقين من ماسا والقاء قبله لم يفعل
لغات الله ليكن ما عظم من الشعر وروى المهر مني في الخبر
قال من يذكرها وما عظم قوله على فاذا اما عصبوا هم يتخفرون
واذا اسماهم الجني هم يتخفرون فانه انما يطره لشرطه ويجلي اذا
التي لافاجاه مع المظهر الوجدانية الواقعة جراه موضع القاء وفي محلها
مخزول على تقسيم سوية باقوت ايديهم اذا هم يتسلطون
كون اذا المفاجاة للتعقيب بالقاء ولان اذا لا يدل على المفاجاة
الا وهي معنى على حدوث امر عاده فاستبها الجزاء ولهذا قارنت
القاء غالبا وان سؤدد بعد الاشياء الجنة الامر بعد غير
موضح والذي فيها انه كانت السبب لم تترك الفعل على لا تفعل الشر
فيما هو الكون المتحررات علة لا تدن من الاسد ياكله فانه
يجوز لان سبب الاكل الدنو والتي لا يدل على الاثبات خلافا
لكساي فانه جرحه وكذا الحال في لا تسمى اشتملت لعدم استقامة
اللعني على تقديره في الثاني والاستقامة عن عمل عندكم ماء الشئ

لان المعنى ان يكون عندكم ماء اشربم والتي تحللت لما لا مانعة لان
المعنى ان يكون لي مال انفق والعرض هو لا تترك بنا تعصب خير لان
المعنى ان تترك بنا تعصب خير او لم يصح تقديرها بعد التي مطلقا لانه
حينئذ على وضع الحكم وتقديرا للشرط سواء قدير مثبتا او معينا
يجب التردد فيه فيسألفان واذا اقصا السببية اي قصد كونه
ذلك الامر ولو ان سببها المضمون هذا الفعل فينبغي ان معنى الشرط
شواسم تدخل الجنة اوان قد تدخل الجنة ومن جراب الامر بغير
القاء ولا كثر تدخل الجنة اي ان لا كثر تدخل الجنة وانتم لا
تكثر تدخل القاء لانه ان قد الشرط على وفق اللفظ متغيرا فسد
المعنى لان تركت الكثرة ليس بسبب لدخول النار وان قد شبا
كان تقدير الشئ بالاوليك عليه اللفظ لان التقى لا يدل على
الاثبات خلافا للكساي فانه اجاز تقدير الاثبات في الشرط
الذي يقرنه ترقب السبب وليس بجديد لو ساعد فكل لان
دليل الاستماع للتقدير اي تقدير الكلام ان لا كثر تدخل
التقلى على وفق لفظ التقى ولا خفاء في فساد المعنى على ذلك
كما عرفت لان الامر صيغة يطلب بها اي بتلك الصفة
الفعل من الفاعل استرازا عما يطلب بها من الفعل من مفعول
ما لم يسم فاعله يخرج نحو تقربت امت على صيغة المجرول ^{كثرت} فاعله
استرازا عن امر القايوب والشكك لدخولها في صيغة المضارع
بقاء حرف المضارع عند ان دخلها جازم كل ضرب عطف حرف
صفة اخرى لصيغة اي صيغة ملقبة بحذف حرف المضارعة

في الحكم وانما يقع اعطيت مضاعفا لا بد من تباين اللفظ ومعناها الثاني والثالث
كقولك طلت في الاحكام افعال القلوب ديهي ايضا افعال الشك واليقين
فلطبت وحسبت ونظرت ورعيت قدم افعال الشك على افعال اليقين لقلبها
وقد مر وجوه اولها ورأيت ووجدت واختصا افعال القلوب في
البعد اصطلاحا واستقر انني قد علمت هذه الالفاظ للجلد متاخذة من افعال
القلوب على تقدير ان يكون قد علمت لم يدل على الجوزية الاسم لبيان ما اى
شئت اذ يبين هي اى تلك الجوزية او انما شئت عنه كوليان استاذت
للجلد تاشية منه من علم او ظن او استبان او عوذت لك كذا في الشرح وفي بعض
الفتح عنه اى لبيان صفته في عندك وصف من علم او ظن فتسبب على
اى جزى الاسم على انها مفعول بها ومن خصايتها اى افعال القلوب
انها لا تذكر بعدها اى احد المفعولين فيما حذف الضمير او يقال معنى
قوله احدهما احد مفعولها فلا حاجة الى حذف الضمير بخلاف ما اذا لم
يذكر كلاهما عزمين ديهي على قوله فليست من التمر ذكر الاخر اى من خصا
اى افعال القلوب ذكر المفعول الآخر احد مفعولها لا بد من لواقعة على الثاني
يلزم ذكر الشيء دون ما هو موطئة وسبيلة ولواقعة على الاول ان لم
وتلك المقصود ولان كلا المفعولين معنى مفعول واحد وعلمت زيدا
فانك على علمت فزيد فكان ذكر احدهما وتركت للآخر غير ذلك ذكر المفعول
من مفعول واحد وتركت البعض وقوله تعالى ولا يجنب الذين يتحلون
بما اتيهم الله من فضلهم على قراءة الآية وجعل الذين فاعلمت
للمفعول الاول بتقدمهم هو خير المسم قليل خلاف ما اعطيت
اى هذا ملتبس بخالفه باجاءت فانه يجوز ان تقول اعطيت

زيد وملكك ومثله اعطيت درهما وملكك ومنها اى من خصايتها انها افعال
القلوب على زعمها الغاء اى افعالها المتناقضة معنى اذا توسطت او
تأخرت اى وقت توسط افعال القلوب ديهي منعها او تأخرها عنها
على جواز اللفظ او الغاء للجزءين كلاهما حال او قبل ويمتنعان عن التأخر
عن ضعفها لعمليها بالآخر من كلاهما ومن احدهما المكان استقلها
كلاهما ويمكن ان يبرز فيها العامل لقوله ذا تأخير زيدا جان غدا
اعطيت اى وهذا ملتبس بخالفه باجاءت فانه لا يجوز الغاء
اذا توسط او تأخر عما لا بد من مفعوليه لسا مستعملين لعدم محلل استزيد
علمت قيم والفعل مع معنى المصدر الواقع ظرفا عزو زيدا قائم في علمي
وهذا مثال التوسط وشال التأخر عزو زيدا قائم علمت ومنها اى من
خصايتها افعال القلوب انها تعلق وجوبا اى يحل من العمل لفظا
ويحل معنى بدليل صحة العطف بالنسب وهو ما حقه من اهل
المروة وهو ان يدعها وجوبا من غير طلاق في ذات زوج
ولا فارقا قال الله تعالى ولو حرصتم فلا تيلوا كمالها في ذلك
كالمعلقة وهذه الالفاظ عند تعليلها في ذات عمل ولا خلاف فيكون
كالمعلقة ومن لم يجعل التعليق من خصايتها ليجوز تعليق جميعها
بموصوفات اياهم في الدار وقلت اياهم في الدار قبل حرف الاستبها
اى اذا دخل اداة الاستبها ولم يتصفه او حرف التثنية او لام
الابتداء على مفعولها او ما اضيف اليه مفعولها عز علمت ان زيد
قائم وقوله تعالى ليعلم اهل المدينة اعطى وعلمت فلام اى المطين
قائم واعلم ان التعليق بالهجرة على اتفاق وهي مختلفة فيه واتا

نحو قول من اسلمكم ليما هم من آية بيته ويكلمونك ما ذابنهم في العير
من التعليق من تقدير القول الى قول من اسلم جراب هذا القول في قوله
جراب هذا القول في فعل النسب على انما تقول جراب هذا القول
القول ايضا ما ولا يلزم ذكرنا في مقام الفعلين وقد وقع مثل هذا
في قوله بدلتهم في زيد هو كرم اي في كرمه وقبل حرف التي الذي
على معنى طراد الاسم الداخل عليه عز على ما زيد منطلق وعملت
لزيد منطلق واما قوله على الفعل الثاني فانه من وجب منطلق
واما قوله على القول الثاني فانه من وجب التعليق في الاول نحو
عملت زيدا من هو ويجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين وهو ليس
بقوى وانما التعليق قبل هذه الكلمة تقع في صدر الجمله ومما كان
بقا صرح الجمله والفعل ان يجب تغييرها الى نصب المفعولين فيجب
التغيير باعتبار واحد هما لفظا واخر معنى مثل عملت اربعا عبدك
ام عمرو كرمك في التعليق بالاسم فليس على قوله اخيره ومنها انها
يجوز سبدا مقدم الخبر ان يكون فاعلها وسعوطا من غير متصلين
لشي واحد اي خبرين هما باعتبار ان عن في واحد لا مفعول الاول
غير مفعول حقيقة بل فوطيه فلا يلزم فيها اتحاد الفاعل والمفعول
بجمله خبرها من الافعال مثل عملتني منطلقا وقوله تعالى اني اراي
اعصرهم اوطى بها عدستي وقد تقي ولا يجوز ضممتي ولا
شمتني بل صرت شمتي وشمت نفسي ولعنيتها اي لبعض هذه
الافعال معنى آخر غير المعنى الذي يهدي به الى مفعولين حتى
يؤدي به اي بسبب ذلك المعنى الى شمول واحد فقط مع بقا

من افعال القلوب ولولا يقيد بذلك ليورد عليه ذهبت بمعنى قلت قلت
قلت رايت اذا كان من روية العين فهو معنى ابرمت فليس من افعال
القلوب فالجواب لها ان كانت لله بصارت فغناه ايض العلم بالحق
ثم يخرج من معنى العلم فقلت معنى ابرمت وعملت بمعنى عرفت وان كان من
الافعال القلوب لكان لا يهدي الى المفعولين استعلاء وانما افعال القلوب
لا يمتلي ورايت بمعنى ابرمت ووجدت بمعنى ابرمت وحيث بمعنى جرت
لنصب اي اشقر الشعر وعملت بمعنى جرت في افعال اي شدة ونعت بمعنى
كملت به وعلى هذه المعاني لا يقتضي الاسم كواحدة الافعال الناقصة
يتم لآخر الفعل باعتبار التام والناقص ثم الناقصة معدودة فاعلم ان
ليعلم ان ناسا تأخذ ما اي فعل وهو كالجيش وضع لتفريق اي تنبئت القاء
طائفة وتلك الطائفة في الخبر وهذا القيد لست ان عا سواها من الافعال
والظرف مستقر او ملحق في اي الافعال كان وصار وقد زيد ما يراف
صار غير ان ورجع وعان واستحال وتحرك وانقلب مما غادر
اشكل وان كان بمعنى تحرك ويجوز استعمالها صار وماراد فانها تأمر على
الواصل واصبح واسى والحكي وظل وابت وأخر اي رجع وعاد او صار
وقد اي كان في الغداة وهو ما قبل الزوال وراح ان كان في الرواح
وهو ما بعد الزوال الى الليل ولو كانا بمعنى رجع في الغداة ورجع في الرواح
او دخل في الغداة او دخل في الرواح كان تامين وما زال وما انك
وما تقي وما ربح اصل هذه الافعال ان يكون تأمر بمعنى ما انفصل لكن هنا
جاءت بمعنى كان فصارت لا زيدا على معنى كان زيدا كذا وانما وكذا
اخراته في نصب نصب كان وما دام وليس ولم يكن كسبويه منها كان وما

وعادام وليس ثم قال وما كان نحو حق من الفعل ما لا يستغنى عن الخبر والظاهر
انها غير محصورة وقد يجوز تعيين كثير من التامة بمعنى الناقصة كما تقول
يتم الفتوة بهذا عشرة اى يصير عشرة تامه وكحل زيد علما اى صار علما كما
وقد للتقليل جاء تركيب جاء استعملت على ان ما استعمله وجاءت
ناقصة وخبرها السهماء حاجتك خبرها وانت خبرها بالضم الخبر
لا فى من كانت املت واول ما قبله الخوازم وقال ابن عباس معنى الله تعالى
حين جاءهم رسولان على رضى الله عنه وقول لا يزل ادهت شفر حتى
فعدت النضر كما يهاجر بطل انما لا يجرى بها اعني جاء وقعدا لم تقع
الذى استعمله العرب وطرده بعضهم قال المم ولا يولى طرده جاء نحو جاء
البرق تفرين ولا معنى يجعله لا حيث يبين انه جاء في هذه الحالة ولا
يطرد فعد فلا يقال فعد كما يقال يقال فعد كما لا كاسب لكونه مثل فعدت
كما يهاجر بطل ما يخل الافعال والمجلد متانفه على الجملة الاسمية لاختلاف
الخبر اى خبرها حكم معناها اى معنى الافعال من معنى وانما قال ودوام
وتوقيت وتفرغ هذه الافعال للجزء الاول لكونه فاعلا وتسمية للرفع
بما استعمله الاولى من تسمية فاعلا وتصب الخبر الثاني لشبهه بالمتعول به
في نقص الفعل عليه مثل كان زيد قائما اى رعا وتصب مثل رفع هذا
الكلام وتصب اى هو مثل كان الكان اى وكذا كان اول لفظة يكون تامة
كابتة لثبوت خبرها وتحقيقه حال كونه ما يندى اى ما يخون انما لا
رجحان او سقطها نحو كان زيد عينا فاقترع وعنى صار نحو كان من
الكاثرين اى صار عطف على قوله ثبتت خبرها ويكون فيها اى فى كان خبر
الشان نحو كان زيد قائما اى كان الشان ويكون تامة اى يتم بالفعل ولا

يحتاج الى خبر بمعنى ثبت نحو ان كان ذو عسرة حفظ الى اميرته ان وجد او ثبتت
ذو عسرة وذات عسرة نحو لسانه بنى الى كبره سائى على كان للمعزة الغريب وقوله
تعالى لم يكن له قلب لم يثبت يثبت الى الوجه الا وجهه وصار لانه انما لم يثبت
للاضافة نحو صار زيد غنيا اى انتقل من الفقر الى الغنى والجمع نحو اصبح
زيد صابا واصبح نحو اصبح زيد مسرورا واصبح نحو اصبح زيد حريصا
لا تترن من مضمون الجملة الواقعة باوقاتها اى لا وقالت الحق بدل عليها من
الافعال من الصباح والمساء والعنى فاضاذا الاوقات الى ما لا بد في
ملحظة ومعنى صار غنيا اى صار وهو عطف على الجملة
الظرفية السابقة ويكون هذه الثلاثة تامة بمعنى الادخلة في الوقت
وقيل نحو ظل زيد مسرورا وظل نجه مسرورا وبات نحو بات
زيد مسرورا وبات نحو بات زيد مسرورا لا تترن من مضمون الجملة الواقعة
بعدها بوقتها اى بوقتي هذين الفعلين من النهار والليل اى
فصلهما عن الشئ السابقة للكان لا فتراق في قوله يحينها اى
يختلف تلك الثلاثة ولذا لم يذكر جميع ما تامين نحو ظلت لمكان
كذا وبات بيتا طيبا ومعنى صار نحو ظل زيد عينا وبات زيد
نفترا اى صار وهو عطف على الطريقة السابقة وما زال و
ما برح وما فتى وما انصت لا تترن خبرها اى دوام خبر هذه
لفاعله من جهة وطرف الاستمرار وبزها اى هذه الافعال
التى ان كان ما يندى فيها الاول وان كان مضارعها قبل اولى او لا
او ما دام ما مضى منها وفيها سواء من اخوانه تامة والمنساق
الذى هو الزمان محد وفاى مود دوام قيام زيد مثلا لتوقيت الخبر

لا يصدق تقديم خبرها على خبرها القاطن وفي ثابت مادام ينظر
فان ثابتته لا يتأخر تاويل الخبر ولا تاويل اللفظ لان كلتا حالتا صحيحتان ولذا
ذكر ضمير استباح وضربه نظير اللفظ لان خبره على سبيل الخبر
ومن ثم ان من اجل ان مادام لم يثبت خبره عن ثبوت خبرها القاطن
احتاج لفظ مادام الى كلام لا يترتب بول من قوله ثم اولى اللفظ
الاحتياج الى الكلام من كون مادام للتوقيت فلا يكون ظرفا وتحقيق الاحتياج
بناء عليه فلا يرد ما اورد من تعليق اهلين بفعل وسد وليس لغيره
للملاحاة اي في زمان تلك الغولير في قايما اي ماضيه مستف لان
وقر لغيره من الجمله زمانا مطلقا غير متبدي بكونه حال او غير اي
سواء كان نفيه حال او غير ويجوز تقديم اخبارها اي اللفظ
للتاقتصه كلها اي كل اللفظ القاصه او كل الخبر تاكيد او بول
او تاكيد للضاف اليه على اسمها كقديم خبر للبتداه على المتبداه
في التقديم اوسع حيث يتقدم معرفة ظاهر الامر بغير خلاف في المقام
لمكان اللبس وهي اللفظ القاصه او اخبارها وفيه ان قوله هو
من كان الى ابد وفيه انه يمكن اصلاحه بحذف متضاف فليست اصل
في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على اللفظ القاصه على ان
اللفظ هم محروك بدلا او مرفوع خبره وفي البيت تاء يجوز تقديم خبره
عليه لو تقدم على اللفظ القاصه وهو اي هذا القسم من كان اللفظ
او واصل الى راس يكون العامل في اللفظ تقديم معمول عليه والمانع
يتم في الى ههنا فنظر لان كانت امتدادا في خبره راس و
كونها اسقاطا لا يجرها لعدم دخولها بعدا واما قبل اخذها

بعضها من التبداه للتاقتصه لذكر القاصه واللفظ من تاويل الخبرات ويجعلها
بعضها من التبداه من كون راس ما يقتضي به اللفظ القاصه او غيره والخراب ان
ما بعد الى صان الخبر قايما بالذليل وهو المحصر وقم لا يجوز تقديم خبره عليه او
تقديمه على اللفظ القاصه وهو ما اورد في اول تاويله كانت او مصدره المستتر
المانع من كونه مانع تقديمه على خبر ما عليه لانه قايما لغير هذا القول خلافا
لكن كيسان في خبر مادام لعدم المانع معني التاويل بالثبت فازلا رديلا بمعنى كان
رديلا لاداء ما وفيه ان صورته ماضية القاصه كاي في المانع وفيه حقيقة ولذا
للعنى على الخبرات واما في مادام يوافق ابن كيسان ويجوز في عدم التقديم المستتر
المانع لفظا وقم مختلف فيه وقول ابن كيسان في القسم الثاني خلاف في الاستفاد
فيه فلا يندرج فيه وهو ليس بتقديم حكيم في اول ما عني التفي وقيل حكمه
حكم كان لعدم ماضية اللفظ القاصه وذكر ما بعد اللفظ القاصه لا تقا
شها في اقتضا الخبر لكن خبرها الخ في موضع لدن الخبر رجا او حصوه او
احقا اي شرعا وفيه اي في الخبر وتعلقا في اول اجزاء الفعل والمنصوبات
تتبع اي اقرب رجا الخبر وحصوله او لا خبره فاقسم الاول الى الموضع
لدن الخبر رجا بمعنى قال يسوي عيسى طلع واشفاق في العلم في الخبر
والاشفاق في الكفر عن عيسى ان اموت ومعني اللفظ في الخبر
قال الله تعالى فان ان جعلها او سفق منها اي ضمن وهو اي عيسى فعليه
مصرف حيث لا يعنى به مضارع محمول وامتزى الى غير ذلك من
ذلك من اللفظ القاصه زيدان يرفع اي قارب زيد القيام وقيل
ان يخرج زيد اي قارب خبره زيد وعيسى على هذا اللفظ القاصه وقد
يجوز ان من خبره عيسى قسما باليكاد غير قوله عيسى الكوب الذي استنبت فيه

يكون وراءها فخرج قريب والتم الثاني وهو موضع قريب ليعمل كاد زيد
 يعمل خبز يبيده من طائر في خبركاد قريب الرصيص خذ من طائر في الخبر ان يصح
 ان يحمي وادخل الخبر على كاد فلو كان تعالى كسار الا فاعاد الذي في الجمع والجراب
 عن قول تعالى قد جرها وكادوا يفعلون ان في قريب الفعل قبل الفعل ولا تشارك
 بين في قريب الفعل في زمان المحصول في زمان الترويض بخطية ذي الزمارة
 شجرة ومن غيرهم ان لم يجدوا الله احتياط وقيل يكون فيه ثلاثيات مطلقا
 لما الماضي كقول تعالى وما كادوا يفعلون لان المراد اثبات الفعل لا
 نفيه بدليل قد جرها واما للمضارع فخطية الشعر اقول ذي الزمارة
 لم يكدر يمشي في موحية مبرح فلو كان نفيه ثلاثيات مطلقا
 ولم يغير ذي الزمارة بعد الخطية لم يجد يمشي فلو كان في
 كاد ثلاثيات لما جردنا قبل النفي وقيل يكون في الماضي الثلاث اي
 لاثبات الخبر وفي المستقبل كاد فاعاد الى كسارها تسكنا من قبل لا يفسد
 بقوله تعالى وليس على الذي الاول قد جرها وما كادوا يفعلون
 الا المراد اثبات المذبح لا تعيد بدليل قد جرها ويقول ذي الزمارة
 دلي على المذبح الثاني اذا جرد الخبر الى عن طلب بعكم طول العهد لم
 يكدر يمشي الرمن والرسن اول الذي والرسن الثاني اثبات المذبح
 الاضاف من باب جره قطيعه من حب سبرج اي يروى له حرم كذا البرج
 متى فعمل ان الثاني في المستقبل في الحب كسار الا فاعاد والتم الثالث
 وهو ما وضع لقرئ التحد في الخبر جعل وطفن وركب واحد وحي
 اي هذه الاضداد الاربع في الاستعمال مثلكاد والجراب مفعول في قوله
 على اخذ مثل عسى نحو او شئت زيد ان يخرج واوشئت ان يخرج زيد

وكاد اي تارة يعمل مع ان وتارة بدو في الاستعمال كالجيب وهو كاد
 منه جريان بها الفصل ما فعله فقط لان التمسك وجد من جري واحد
 فقط فلو قال فعله الجيب ما فعله واقترب لكان احصوا واسم الجريد
 لا تصبوا للجرىات فلما التصبغ جري او جريين لا يصح الى ذلك
 واعلم ان التعريف مع قصد المفردين في المذهب كقول الان ثبت ان
 التثنية كاضافة الجمع في جعل المضاعف حسنا لكم لا يغير احد لك
 على ان ذلك عند العهد في الجمع ايتم شتف ولا خفا وحاشية
 عهد المطبقين ولا معنى الجنس في المذهب التعريف للعهد في قوله
 الله تعريف لفظي لا بيان ماهية والمعنى فعله الجيب ما وضع
 اي خلا في وضعه لثبات الجيب بيان لما فهم من الثلاث في انشاء
 قوله فعله الجيب وليس يحسن الدعاء فلان قلت من قوله فعله الجيب
 شارة لانه اوصاف الجيب وليس يحسن الدعاء قلت الجيب في استعماله لا
 ونسب الجيب افعال يحصل عند استعظام شيء خرج من حد نظائره
 وخفى سببه وقدم بيز الكيسا بين الكوفيين انها اسمان مستعملتان
 على ذلك تصغيرا لما اخرج والجواب انه شاذ فترك من ذلك
 في جملان اميتان ما فعله واقترب بدلين قولين صيغتان هما
 غير متصرفين ولا يتغيران اي مضارع ومجهول وان ثبت سئل
 بدلين قولين متصرفين او غير متصرفين او غير متصرفين
 اي نظيره اسئل ما احسن زيدا واسن يزيد ولا يثنان اي فعلين
 التعجب من شيء الاما يثنى منه اقبل التفسير من ذلك في الجرد قابل لثبات
 ليس يكون ولا يجب وقصر ما على ما يثنى منه اقبل التفسير ولا

عند انقش والباء في به للتقدير اي جعل الازم متقدما والمفعول متروكا
 حتى ان يصدق بالظن او الزيادة على ان يكون احسن متقدما بنسبه ويكون قد
 احسن التقدير فاصح كافي قد ولا تلقوا بأيديكم فيه ضيعوا في حسن
 صير فاعل اي احسن انت زيد او زيد الجمل حسن يعني حسن برا فاعل
 للمدح والذم ما وضع اي افعال وضعت وذكر وضع باعتبار لفظ ما لا
 مدح او ذم استرازا عن غير مدح وامدح وذهمت وازم ونحو ذلك
 ما وضع للتحسين والمدح او بالذم ما ذمك نعم الرجل زيد فقد مدحت
 وانشأت مدحا بالذم نعم الرجل وفيه ان نحوكم زيد وشرف بكر
 كذلك وفيه انه لعم للذم غير موضع غلبت ثم الرجل زيد حيث
 وضع هذا الاذن وهذا هو الفرق بين كم رجل لقيتم وكثير من
 الرجل لقيتم فاعرف هذا فرق بينهما اي من افعال المدح والذم
 نعم ونسب اصلها فعل بكر العين وجازية اتباع الفاء للعين
 واسكان العين في الوجهين فبها اربعة او جديهم ونحو ذلك
 ونعم بالاسم ونعم بالسكان العين ونعم بالسكان فاعلم ان
 الوجهين مطروقة في كل فعل على بكر العين ثانياه حرف خلق الله
 وكذا في كل اسم على ثانياه حرف خلق كقوله شرهما اي شرط
 نعم وبسر يعني شرط فاعل نعم وبسر ان يكون الفاعل للمعرف بالذم
 للمعدي الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء وبسر معين بذكر
 المخصوص بعده ويكون الكلام بعد على وجه الجمل والمقتضى
 وليست اللام لا تستعان بالظن كاذب اليه او على قوله لا
 لا ما في الذهني من الماهية لا قال للمع لا تمنع من زيد عليه في

الصورتين اللام الا ان يعتبر على الفهم واللباقة كافي عزامت
 كل الرجل وزيد كل الرجل وزيد كل جنس الرجل او مضافا الى المرف
 بها عن نعم صاحب العرس ولو بواسطه عن عالم صاحب العرس في
 او مضافا عن عالم لبي صاحب العرس بكر او ان شئت فزد او مضمرا
 مضافا بكر مضمرا على الله في نحو نعم رجله خالد او بما مثل فتعاهي لوني
 هي ولا حاجة الى قوله بما في المصنف لانه ايضا يعني هرة منصوبة
 لادن المصنف في فتعاهي فمضمرة حتى الى الله انه امر زني الى الصورة
 وقامع بعد ذلك المخصوص للمدح والذم وهو المخصوص مبتداء
 ما قبله من الملامه صفة مبتداء او خبر مبتداء عطف على قوله مبتداء
 محذوف مثل نعم الرجل زيد اي نعم الرجل هو زيد والمثل الثانية
 المتناظرة للبيان وقيل لا يجوز فيه الا الاوجه الاولى لجواز
 فواضح المبتداء عليه وحكي الا ندرس ذلك عن سبويه ايضا
 وشرطه اي المخصوص مطابقة الفاعل لا محاذها فاصد فاعليه
 وتركيب بسر مثل القوم الذين وشبهه جواب والحيث وقع
 المخصوص جمعا مع افراد الفاعل ساو له بتقدير مثل الذين او
 الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اي خبر مثل القوم
 المذكورين منهم وقد يحذف المخصوص بالمدح والذم اذا
 علم بالقرينة مثل نعم البعدي ايوب لانه في قصيدة نعت له
 الحسن وساء مثل يستر في افادة الذم ومنها حبذا وفاعله
 اي فاعل هذا الفعل ذوا ولي تغير عن حاله وفلا يثنى ولا يجمع
 ولا يثنى بحرفا نهجى الامثال التي لا تغير عن حاله فلا يثنى

يقال جذا الزيدان وجذا الزيدون وجذا هند وجذا أي ذاك الشخص والمرا
 أي الشخص بعينه جذا الأعراب شخص أي في الوجودين يقال بعضهم الشخص بعينه
 جذا عطفه بأن وقيل ما رابدة الشخص الفاعل ويجوز أن يقع في الشخص
 أي شخص جذا ويعد تميز جذا جذا زيد وجذا زيد جذا ولم يجر
 في نعم تميز الفاعل من الشخص وانما جاز ترك التمييز في هذا دون غيره
 الفاعل للمضمر ولعدم إسهال الشخص فيه عند تركه بالفاعل على وجهه
 أو حال كان غير منصوصا في موافقة الشخص في الأفراد والثنية و
 الجمع والثنية والثنائية لكن بزيادة عن لسان ما صدق عليه غير جذا
 وسواهما وجذا جذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإنما وضع
 موضع الشخص زيادة التوضيح لئلا يوهى هو جذا المفعول من الفاعل
 ويعين وما فرغ من الاسم والفعل شرع في الحرف فقال الحرف ماء لـ
 أي كلمة ولست على أصله في غير أو باعتبار غير وكذا في معنى الباء
 أي على حقيقة كما كان الاسم قد لى التعريف الذي هو حاصل في الاسم
 ومدلول له ولذا قد تضمن فإن التعريف مفعول الاسم بالوضع وكتم
 وبلى فاما تدلان على معنى هو مدلول آخرهما بالمطابقة وقيل أنه علامة
 لتحقيق معنى في عين ولا معنى له في نفسه ومن ثم استخرج في حيزه أي في
 كونه من الكلام وإن لم يبع أن يكون ذلك لا الاسم أو هو حرف الجر
 قدما كثر تها وكثرة دورها وانما هي حرف الجر لاها جزمها في
 الفعال إلى الأسماء أو جزمها بالاسم ما وضع لافضاء الفعل إلى الأسماء
 أي جزمها كمررت بزيدا ومعناه كانا زيدا وزيدا في الدار
 أو على السطح إلى ما يليه يعني لافضاء وجهه فاعلم رجوع إلى الثانية



وهو مفعول لما أتت على العكس وهي أي حرف الجر من وإلى نحو
 وفي والباء واللام والذات وواوها ووالقسم وباء وعن وعن
 والكاف ومذ ومذ وحاشا وعدا وخلط قدم من لأنها للابتداء
 أي بالابتداء الخرى واعتقها بالي الطبائي كونها للابتداء واعتقها بجي للتأني
 كونها للابتداء أي واعتقها بالثنية لمساستها للابتداء والانتفاء بالكا
 الذي هو أحد قسمي الظرف واعتقها بالياء لمساستها في طول الجمل
 بالصين واعتقها باللام لمساستها في إلهاء في لزوم الحذف والكسر وكونها
 على حرف واحد واعتقها بملحق ما تفرع في الحرف بما وقع الاختلاف في
 كونها السما وحرفا وهو ريب واعتقها بالثنية لكونها في الموضع المذكور
 وواوها ككونها في إلهاء واعتقها بذكر أو القسم لمساستها في كونها في
 وقرعها واعتقها بالياء لكونها في إلهاء واعتقها بذكر أو الاشتراك بين
 الاسم والفعل والحرف وقدم عن كونها بالحرف انتفاء الاسم لو
 ضعه وضع الحرف لكونه أقل من ثلثة أحرف بخلاف على قدم على
 على الكاف ولأن أقرب بالحرف لوضعها على حرف واحد لقلتها
 حيث لا تدخل الضمرة وهو ما على مذ ومنه كونها أقل منها من حيث
 حيث تدخل حروف الزمانية خاصة ثم اعتقها بما فيه جهة الفعلية و
 قدم منه ما كان جهة الفعل فيه أضعف وهو حاشا على ما فيه جهة
 الفعلية أقوى وهو خلق وعدا فن للابتداء أي لا بد من الفاء
 أي المعيا عن من من البصر واليقين وعلا منه أن يصح حله
 عما بينه عن عشر من الدوام ومن خواصه أن يكون عاملا محذوفا
 وجوبا لقلته تعالى فاجتنبوا الزجر من الذوات أي الكائن منه

كان

محذوف وقد جاء رب رجل كريم حصل وقد تدخل رب على ضمير وهذا
الضمير نكرة بهم ميم نكرة لهما منه منصوب على انشاء خبرية جارية
وربه امرأة وقد يقال ليس له معاد معين والضمير مفعول مذكر غوريه
رجله وره امرأة وره رجلين وره رجلا مثله فالكونيين في هذا
الضمير فيقولون رب رجلا وره رجلا رجلين وره رجلا وره رجلا
وربهما امرتين وره من نسوة ويحتمل ما الكافة اي الملائكة من العمل
فتدخل رب بعد دخول ما على المثل وقد يكون ما زائدة فيدخل على الهم
ويخرج من ماضى يضيف واوها اي واويف قد بعد ما رب في
عدها من حرف الخشاع تدخل على كثر موصوفه مثل وبنه ليرها
الميسر الا انهما في لاله العيسر وواو القسم انا استعيرت الواو القسم
بمعنى الباء فوصف لصلوات القسم فلو ظهر الفعل لم يبق استعارة
لو يكون الكلام متعين لو ابقى القسم وانما يكون اي لا يكون الا عند
الفعل لغير السؤال فلا يقال واسه اطرر فخص خبر ثالث ليكون بالفاء
خطا لرتبة على رتبة الاصل وهو الباء بخصيصه باحد القسمين و
الظاهر لصلواته فلا يقال ولتلا فعلن كذا والباء دخلت في التصريف
دون للتصرف والباء مثلها اي مثل الواو في الاختصاص عند الفعل
وكونها لغير السؤال بخصيص حال او خبر اخر باهم الله تعالى فقليلها
عن حال احسبها وهو الواو بالتحقيق بضم بعض المقاربات وتفسر بها ما هو
اصلها بابل القسم وهو اسم الله تعالى عز الله لا كيد ان استأمر ولا
يقال تال من وتال جيم وقوله تعالى جل من منته والباء لم تنها
اي من الواو والشاء في الجمع اي في حذف الفعل وكونها لغير السؤال و

وربه رجلين

واللتحول على المظهر والدخول على اسم الله حيث يجوز فيه لها والفعل
غواضمت بالله واستعملها في قسم السؤال عز الله لا طسر واستعملها
في قسم به طاهر الوضوح عز الله وبالسن وباتلا فعلن كذا وعز
كونها اسم في هذه الامور انما لا يختص بحد الامور بل استعمالها
اسم من ان يكون في هذه الامور انما لا يختص بها فان قيل الجمع شتات الاختصاص
للكوثر ايضا ولا معنى لسمية الباء حيث لا يصح ان يقال الباء بوجه
في الاختصاص بالله وبدونه لمكان الشا في قبل ويتلقى اي عجاب
القسم باللام اي مع اللام عز الله لا كيد ان استأمر وان كلاهما
في الثبات غوان سيمكم شتى في جواب والليل اذ يعنى ورجب
التي في النفي عز والغنى والليل اذ اسمى ما وءات ربك وما قبل
ويحذف جواب اي القسم اذا عز من اي وقت اعراض القسم بين
جزى التسمية او تعدد اي القسم ما يدل عليه اي في الجواب عز
الحلال والله كاذب لله لحد الحلال وعن المجاوزة والعبادة
عن الشى وءات اماز والهد ووصول الى الشا عز وبيت القسم
عن القوس واما بالوصول وحده عز اخذت عند العلم او بالزوال
وحده عز ادبت عند الذين كذا قبل وعلى الاستغناء اي الاستغناء
شئ على شئ عز يد على السطح وعليه دين وقد يكونان اي عز وصير
احدين مدحول اي عند دخول من عز من من يعنى اي جانب من
والعاقبة لفتنه عز الذي عندي كريد والكاف في قوله خلق الله
كاشاء وحده لا يجب كاف التثنية ولم يزد به معنى آخر وقوله
كلما يكونون يولى عليكم كشبه التولية بالكون في الملا بسة بخير او تر

وقد يكون الكاف للقرآن في الوقع غوايات كاطلاع الفجر واية غوليس
 كمثلته في وهو السمع البصري اي ليس كذلك ويمكن ان لا يكون الكاف زائدا
 بل يكون من باب نفي لثاني سبيل الكنايه وقد يكون الكاف اسما نحو
 يمشي عن كايه الميم ويختص بالظاهر فلا يقال كاستغناء عن نفي ينقصر
 نحو ما اذا كانت وهذا قد تم لغتها ومنذ للزمان لا يتبدل الا متغيا
 من قوله للزمان اي منذ ومنذ لا يتبدل الغايه في الزمان الماضي نحو ما
 وايته مذيوم الجهد اي اتنى روي اياه من يوم الجهد اي اتنى روي
 اياه من يوم الجهد وهما في الزمان الماضي كمن في المكان والظرفية اي
 بمعنى في في الحاضر مثل وايته مذهبها ومنذ يومها اي اتنى روي
 روي في ثمرها وفي يومها ولا يدخلان على المستقبل لوضعها للماضي و
 الحال وحاشا وعدا وحاشا نحو حاشا ان القوم حاشا زيدا وعدا زيدا و
 حاشا زيدا واللام في حاشا لله زايده وتعلق حاشا في حاشا الله غلشا
 محذوف اي اصف كل موجود بالشيء حاشا لله فلا سر يوسف عن
 كرسو كذا ما علمنا عليه من سوء فاعرف فانه من مكان لا مكان
 لا يستثنى لكن حاشا لتعمل في الاستثناء لكن حاشا لتعمل في الاستثناء
 عن سوء للتبذير نحو حاشا القوم حاشا زيدا الحروف المشبهة بالفعل
 في انفسها بالثانية او رابعة والبناء على النسخ كالماضي واقتضائها
 الاسماء ان فان وكان ولكن وليت وتخل اخرها كونهما
 لا تشاء بخلاف الاربعة السابقة لها وهذا الحروف صدر الكلام
 سوى ان في الفاء التثنية يعكسها اي يعكس ما سواها اي يلزم فيها عدم
 الصدور والتعلق بغيرها وتعلمها اي هذه الحروف بالكافة فتلقى هذه

الحروف بعد لوق ما لون الكافة كنهان عن العمل على النسخ وقد يعمل ويدخل هذه
 الحروف اي حين اذ ليتها على الافعال لون الكافة اخرجها عن العمل وعن
 لزوم دخولها على الاسم نحو انما حرم عليكم فان لا يغير معنى الجمله بل يقررها
 ولان مع جملتها الاضافة اذ في ملحظة اي جملتها واقتضائها في حكم الفرد
 وياؤه يجعل مصدر الخبر مضافا نحو يا ليت انت قائم ان بلغني قيامك
 او مصدر الجزاء الى الاسم نحو بلغني ان زيد ان تعطه ينكر كاي
 بلغني ينكر زيد عندا عطائا اياه او مضافا الى ما يصل اليه اذا كان جيبيا
 نحو بلغني ان زيدا ابن قائم اي بلغني قيام الجيد زيد وان لم يكن الخبر و
 الجزاء كذلك اي لم يكن في الخبر والجزء مصدر وقد تصدق بها
 عام ويضاف كذلك ومن ثم اي من اجل ان لا تغير معنى الجمله وان
 في حكم الفرد وجبا للكر اي ايتان ان المكسورة في موضع الجمل والنسخ
 اي ايتان ان المنقحة في موضع الفرد وكسرت الفاء للتنبيه ابتداء
 اي كسرت هذه المادة ان في ابتداء الكلام وبعد القول غوقلت ان
 زيدا قائم والموصول غوولذي انت ضربت في الدار وفحت هذه
 مادة ان فاعله غو بلغني انت قائم ومعناه غو عرفت انت قائم
 ومبتدأه غو عندى انت قائم ومضافا اليها غو حصل علم انت
 قائم وتسميتها بهذا لذكور است مجاز لان الفاعل هو ان مع ما بعدها
 له ان وجدها وكذا البواقي وقالوا والانت لانه اي ما بعد لولا
 مبتدأ الفعل محذوف بعد لولا لانه ان والفاعل انما يكون مفعولا
 قال الله ولو انهم اي لو ثبت صبرهم فان جاز التقدير ان اي تقدير
 للفرد والجزء ان السر ان ان فخرها من نكرته في ان

منه لا يبين النسخة انما يكون من سر او قالوا والانت فحت هذه

فهو على تقدير كسر ان حله الميمية جزئية على تقدير فتحها باو لا للفرق بين ^{فت} التي
 الحرفية التي في الكسر والمخارجية ولا ان تصد الفتحا وكلمة الهاء في الميمية
 فقاء وطاء في الالف الحكاية من كان هاء ما يدخل في حروف نقيضته ما يخرج من
 جوفه فالله زمان عثمان في الجبين تحت اذنين جميعا للشمع بارادة ما فوق
 الواحد او بارادة تمام حروفهما فقلبا واولة وكنت اري زيد اكل
 قيس سدا اري يعني لئن زيدنا مفعول ثانيا لموسى ثانيا كذا قيل
 معترضه في غير امة الكسرة انه جملز و افعه بعد اذ الفتح والفتح على انه
 مفعول واقع مبتدأ محذوف الميزا اذ انبت الله عبد الفتاح والهاء
 وقلنا اي ولا جاز ان للكسرة وتعريف معنى الجملز كان اسمها للنصب
 في محل الرفع لا هنا كالحكم لان فايدتها التاكيد جاز العطف على محله اسم ان
 المكسورة لفظا محران زيد اقام وعمر و اوح كنا وهي التي
 بعد العلم فانما وان كانت متقدمة في معنى للفرق فانما في حكم المكسورة
 لتبعها مسد للفرقين حيث قلت مقام مفعول على عطف ان زيد
 فليم وعمر و بالرفع الباء بمعنى مع او للملابسة اي جاز العطف بملبسة بالرفع
 دون للفرق حذو اى تجاوز اعم للمكسورة اذ لم يسبق مع العطف حذو
 الابداء ببل هي مع ما في حيزها في تاويل اسم مفعول مرفوع او منصوب
 او مجرور فاسمها بعض حروف الكلمة وقيل ان للفرق حذو كالمكسورة
 في حذو العطف على المحل مثل ان زيد اقام وعمر و علمت ان زيد اقام وعمر
 وخبره في جواز العطف على الاسم بالرفع معنى الخبر لفظا كالمثال المذكور
 لو تقدير اعوذ الله تعالى انا و انتم بغاة مباينة في شقاق اي انا بغاة
 و انتم بغاة خلافا للكون فيبين فانهم لم يصرطوا معنى الجبر متمسكين بغيره والى

الزجاء و لا يصدق التصديق التي بالمجد اجابا وشذا استعاطا ^{التصديق}
 الزجاء عن قوله وقد مدت بالوصل بين وبينها على ان من زاد
 القين ليسعد اي ليسعدن بالنون الخفيفة واي انبات اي جرو
 مثبتة بعد ذلك شقها و ذكر بعضهم انها هي التصديق للخبر ايضا و ذكر ابن
 مالك ان اي معنى نعم وهذا لفظ المذكر الشيخ ابن الحاجب رحمه الله
 يلزمها القسم اي لا يستعمل الا مع القسم فيقال اي والله واي وربي ولا يجر
 الفعل القسم بعدها فلا يقال اي اقمتم بربي وفي اي هاله اذا اذا
 عنها التنية او جرو حذف الياء للسالكين وجرها بالجمع بين السالكين
 بالغة في المحافظة على حرف الزجاء بصوت آخرها من الحركات و
 الحذف وان كان يلزم اجتماع السالكين على غير حذو كرها في كلين
 اجراء الجري كذا واحد وهذا ايضا من خصائص لفظ الله واجل
 ويجوز ان تصديق الخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا ولا يقع بعد
 الاستفهام وسائر ما في فيه معنى الطلب وقد جاء ان التصديق الدعاء
 ايضا عن قوله ابن العربي قال لعن الله فاقة حلتني اليك ان في
 راكلها اي لعن الله تلك الفاقة وراكبها وهذا خلاف ما ذكره القاص
 من كون للتصديق الخبر وتوابعه العوازل في الصوح يلحق
 والرمية وبقول شئت قد علمت وقد كبرت فقلت انه يحتمل ان
 يكون للتصديق والماء هاء التثنية ويحتمل ان يكون من الحروف
 المشبهة والهاء صيغة الخبر محذوف اي انه كذلك حروف الزيادة
 اي التي ما شافها ان يقع زيادة لا افعال يقع الزيادة وسميت

حروف الصلة ايضا فايد تصان الكلام التاكيد او تزوين النظم او كذا
 وسيت زائدة كلفها زائدة على أصل المعنى ان وان وصا ولا ومن
 والباء واللام فان مع ما التافية اي زيادة ان حاصلة مع ما
 التافية كثيرا التاكيد الذي يجوز ما ولا عند اعادة اللفظ المتكاثرة
 واعراب وح يضعف زيادة الف محو من الساكنين وقيل
 ان اي زائدة تاجد المضاف من الضمير او الضمير عايد الى زائدها
 اذ التقدير قل زيادة ان حال كونهما مصلحة مع المصدرية
 عن انظر ما ان جسر التاني ولما عطف على المصدرية نحو لما ان قام
 زيد والكتبة بعد ما زائدة وان مع لما اي ان الفتحة الزائدة كائنه
 مع المخرقة ان جاء البشيرين وعطف على لما والضم عز وجل ان
 لو قام زيد قت وقيل زيادتها او يحى ان الالف مع الكاف كان
 ظبية وقد يرا مع حرف التكرار عز وجل الله وليت في قوله تعالى
 وان عسى ان يكون وان لو استقاموا واسرته ان قر زائده كقولهم
 بعضهم بل لا ولا تخففان والثانية منسوخة ويزاد ما مع اذا او
 زيادة ما كائنه مع اذا اخرا اذ ما خرج الحرج ومضى نحو متى ما تذهب
 اذهب واي نحو اياما تذهب الله للاسماء الحسنى واي نحو اياما تجلس
 اجلس ومع ايان قليل وان عنوان ما انطلقت انطلقت شرطنا اي
 حال كونهما ذات شرط اذ اذات شرط او وقت افادة الشرط وهو
 يتبدل مع ما ذكرناها كذا اسمها شرط او غير شرط ومع بعض حروف الجر
 نحو فيما حمدا من الله كنت لهم وما حظيا بهم اغرقوا وقلت زيادة

كائنه مع الضفاف نحو لا سيما زيد اي لا يزد من غير ما جرم ومثل ما
 لكم منقوت ولا كائنه مع الواو العاطفة بعد النفي عن الجاهل في زيد
 ولا عز ولا معنى عزير للغضب عليهم ولا الضالين وكذا الذي غلبه
 تضيق زيدا ولا عزرا وبعد عطف على قوله مع الواو لا على قوله بعد النفي
 لعل المعنى ان المصدرية غرق في تعالى ما شطت ان لا يجرد انك
 ايان تجرد وقيل اي قل على ان الزائدة قدما البدل والستر في زيادتها
 على جملته القسبة بحيث يستغنى عن التسم في ذلك في صورة نفي التسم
 وشدت زيادتها ايجي والزيادة كائنه مع الضفاف نحو في يراحو
 سري وما شعر اي في المخلات ذهب بالليل ما علم من والباء و
 اللام الزايدة تقدم ذكرها اي ذكر زيادتها في باب حروف الجر
 حرف التفسير اي وهو تفسير لكل بهم معرفة كجا زيد اي ابو عبد الله
 اوجله كقولك وتتمنى بالطرف اي انت مدسب وتعليق في القو
 ظرفية اعتبارية اي على القلب ولا تقع بعد صريح القول ولا بعد
 ما ليس بجوابه لا ما كان بعباء كالامر والنداء والكتابة ونحوها بشرط
 ان يكون ما بعدها غير متعلق بما قبلها بخبره اي عمل فقوله واخر دعوى
 ان المحمد لله رب العالمين ليست فيه منسوخة لكون ما بعدها
 خبر لما قبلها ونحو قوله تعالى ما قلت لهم الا امرني به ان اعبد
 فقيل لا امر ولا القول والفعل قبل ان المحذف منه منعوك عام
 هي تسمى امر منزلة الامر المحتاج اما التفسير فغنى قوله ولنا
 ان يا ابراهيم اي نادينا بني ابلقظ هو قولنا يا ابراهيم او تعالى
 معناه نادينا به لعلنا النداء فاحتاج الى بيان المنادى به ففسر مستقفا

او زائدة واللام التسم

حروف الجر التي تاتي في النفي



فقال انما ابراهيم وقد يذكر من عمل الامم نحو كسبت اليه ما ينفعه ان لم يزل
 ما ينفعه ان آمن بالله وعرفوا تعالى واوجنا الى اسلمت ما يوحى ان انفسه
 في النكوت حروف الصدي اى حروف جعل الحلة مصدر اذ لا ضافة با
 مذهب ما وان وان وقد جاء كي ولو مصدرين في بعض النسخ
 فالا ولان لو ما وان للتعليق وهذا عند سيبويه وجوهين بعد ما
 المصدرية الاسمية ايضا كقولهم اعلامة ايام الوليد بعد ما انسان انك
 كالقيام المجلس واما ان ففعلها فعل متصرف لا غير ما فيها اى متصرفا واما
 سيبويه كونه امرا وفتينا وان للاسمية اى للجزء الاسمية خاصة
 اذا خففت او كسبت بما يجرها في الغاء ويقبل في جزئها ويجعلها مصدرا
 وقد عرفت كيفية ذلك الحروف الخمسة اى حروف تدل على
 التحريض على الفعل الاتي واذا دخلت على الماضي افاوت التقديم
 الوجود على ما فات هذه ولا ولولا ولولاها صدر الكلام لدلالة
 على احد النوع الكلام فيصدر زيد من اول الامر على ان الكلام من ذلك
 النوع ويلزمها الفعل لفظا نحو هذه ففعل زيد او قد يدبر نحو
 هذه زيد انصرف ووجه الاسمية بعدها في الضرورة نحو قوله
 يقولون لي ارسلت بشقاعة الى ففعل يفسر لي شقاعها حروف
 الوقوع قد اى يكون ما بعدها متوقفا كقولك لمن يتوقع ركوب
 الامير ويتظن قد ركب الامير وقد حذف الفعل بعد قد نحو
 قوله اذال رجل غيرك ركبنا لما قول ركبنا وكان قد اى كان قد
 زالت فحذف الماضى لدلالة الكلام عليه وهو لما قولك وحي في
 الشاع للتغليل اى للتغليل الفعل نحو ان الكذب قد صدق وقد

ما شاء الله

بسم